THE SENTRY

الانفجار الكليبتوقراطي في ليبيا

نوفمبر 2023

الانفجار الكليبتوقراطي في ليبيا

نوفمبر 2023

THE SENTRY

غلاف: في أعقاب انهيار سد درنة ، احتضن ليبيان أثناء البحث عن ناجين في المدينة التي غمرتها الفيضانات ، سبتمبر 2023. الصورة: أسوشيتد برس / يوسف مراد.

جدول المحتويات

الانفجار الكليبتوقراطي في ليبيا 3

الأسباب الجذريّة لضعف الدولة الليبيّة في الوقت الحالي 5

تصدّع النظام المصرفي وعدم فعالية الضوابط الماليّة 10

طرق متعدّدة للربح: نظرة شاملة 16

قلب الطاولة على الكليبتوقراطيين 29

الحواشي 34

ونحن ممتنون للدعم الذي نتلقاه من المتبرعين الذين ساعدوا في جعل عملنا ممكنا. لمعرفة المزيد عن ممولي زا سانتري ، يرجى زيارة موقع زا سانتري على www.thesentry.org/about/.

الانفجار الكليبتوقراطي في ليبيا

يهدّد الارتفاع السريع والمستمر في معدّل الفساد والنّهب والجريمة المنظّمة التي يرتكبها حُكّام ليبيا الحاليّون استمرارية المؤسسات الأساسية في الدولة، بما في ذلك قطّاع النفط الحيوي. ومن المحتمل اندلاع صراع مسلّح من جديد إذا لم يتم تبنّي سياسات دولية أكثر جرأة. وينبغي لمقرّري السياسات الملتزمين بتحقيق الاستقرار والاستدامة لدولة ليبيا أن يركّزوا على الحدّ من تفاقم الكليبتوقراطية. ويجب عليهم تعديل نهجهم تجاه الدولة وتبنّي إطار يعطي الأولويّة لبناء دولة شاملة وينهي أي استرضاء للقادة الفاسدين.

تتمتع ليبيا بثروة هائلة للفرد في ضوء احتياطيّات النقد الأجنبي،[1] والموارد الطبيعيّة الهائلة،[2] وعدد السكان الذي يبلغ نحو سبعة ملايين[3] نسمة. ومع ذلك، على الرغم من استمرار النفقات الحكوميّة في الارتفاع،[4] فإن هذه الثروة لا يتم توزيعها بشكل ملائم لخدمة السكان.[5,6] وتؤكّد الخسائر المدمّرة في الأرواح والممتلكات الناجمة عن فيضانات سبتمبر 2023 في درنة وغيرها من المناطق في شمال شرق ليبيا إهمال القادة الليبيّين الحاليّين لأجزاء كبيرة من اقتصاد بلادهم وعدم اهتمامهم بالبنية التحتية المتهالكة.[7] في عام 2022، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 24% من النساء و30% من الأطفال في ليبيا يحتاجون إلى مساعدات إنسانية هادفة،[8] حيث تحتل ليبيا المرتبة 171 من أصل 180 دولة على مؤشر مدركات الفساد العالمي لمؤسسة الشفافيّة الدولية.[9] إن الضعف والغموض والتغليب المُفرط للمصالح الشخصية في مؤسسات الدولة يوفّر لروّاد الأعمال السياسيّين في ليبيا، وقادة الجماعات المسلّحة، وزعماء الجريمة المنظّمة سُبلاً عدّة لسرقة الموارد العامة أو إساءة استخدامها. وقد تسارع النمو في الآونة الأخيرة في القطاع الكليبتوقراطي في ليبيا.

وهذا يعني أن ليبيا لا تتّجه نحو تحقيق أي توازن جديد أو تبنّي نظام جديد، بل هناك خطر كبير من أن ينتهي الأمر بقادة البلاد الحاليين إلى تدمير المؤسسات الأكثر أهمية في الدولة، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنفط التي يُعزى إليها الغالبية العظمى من دخل الدولة.[10]

وبالتالي، في حين يرى مقرّرو السياسات في واشنطن والعواصم الغربية الأخرى أن عدم تبادل إطلاق النار على نطاق واسع منذ يونيو 2020 يشير إلى إحراز تقدّم، فإنّهم لا يدركون حجم التكاليف المرتبطة بغضّ النّظر عن فساد القيادة الليبية الحاليّة، وهي مجموعة صغيرة ولكنها منقسمة من الأفراد ومعظمهم غير مُنتخَبين.[11] ونظراً إلى خطورة المراحل الأكثر عنفاً في الأزمة الليبية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، تظلّ واشنطن والعواصم الغربية الأخرى حذرة من العودة إلى المواجهة المسلّحة.[12,13] ولذلك، يغلب على مقرّري السياسات تركيز مشاركتهم على وقف التّصعيد والوساطة في الصراعات. ومن خلال القيام بذلك، فإنهم ينظرون بشكل إيجابي إلى الجهود التي تبذلها النخبة الليبية الحالية للتوصل إلى ترتيبات غير رسمية فيما بينهم، على أمل أن تفضي تلك الصفقات الأوليّة إلى تحقيق الاستقرار والسلام.[14]

ومع ذلك، لا يمكن أن تشكّل الكليبتوقراطية الأساس الذي تقوم عليه دولة نشطة: فالصفقة الفاسدة بين قادة ليبيا الحاليين لا تشكل بناء سلام مستدام، خاصة في ضوء عدم إحراز أي تقدم حاليًا في إصلاح قطاع الأمن أو نزع سلاح الميليشيات.[15,16] وهناك تشابه بين المأزق الذي تخضع له ليبيا والمأزق الذي تشهده دول أخرى مضطربة، ويتّضح بناءً على الدروس المستفادة من السودان والعراق وأفغانستان ولبنان أن هناك تحذيرات واضحة حول المخاطر التي تواجهها ليبيا بسبب عجزها عن نزع سلاح الميليشيات، ومكافحة الفساد، وتوفير احتياجات مواطنيها. تُعزى حرب السودان القائمة، التي اندلعت في أبريل 2023، بشكل جزئي إلى السماح لكلا الفصيلين المتحاربين الرئيسيّين بتوسيع إمبراطورياتهما الكليبتوقراطية في السنوات الأخيرة.[17] وقد انهار الاقتصاد اللبناني، في حين يسعى القادة والتكنوقراطون الذين أفلسوا الدولة إلى التنصّل

من المسؤوليّة.[18] وفي العراق الغني بالنفط، أخفقت الصفقات غير الرسمية التي تدعم حُكّام الدولة الحاليين في تحقيق أي نتائج إيجابية: وفي ظِلِّ الحكم الضعيف، ظَلَّ الاستقرار الدائم بعيد المنال، ولم تتراجع سيادة الجماعات المسلّحة، واستمرت المعايير الاجتماعيّة والاقتصاديّة للبلاد في التآكل.[19] وفي أفغانستان، يُعزى انهيار الحكومة المدعومة من قِبَل الغرب في عام 2021 بشكل جزئي إلى انتشار الفساد خلال السنوات التي سبقت قرار واشنطن بالانسحاب واستيلاء طالبان لاحقًا على السلطة.[20] ويمكن للمستويات المرتفعة للفساد أن تزيد بشكل كبير من احتماليّة اندلاع صراعات جديدة، مما يثير الشكوك حول الافتراض القائل بأن تقسيم الغنائم يمكن أن يكون حلاً مستدامًا.[21]

في ما يتعلق بليبيا، ستظلُّ الدولة قابعة في أيدي من يستغلونها إذا واصلت الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة والحكومات المماثلة لها - فضلاً عن المنظّمات الدولية مثل الأمم المتّحدة والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي - اتّباع نهجها الحالي.[22] تُعدّ المساومات المتعلقة بالمعاملات بين وسطاء السلطة الحاليين الذين ليس لديهم تفويض شعبي هشّة للغاية ومبهمة وتفتقر إلى الشرعيّة السياسيّة اللازمة لتحقيق مصالحة حقيقيّة أو تحسين النتائج للسكان بمستوى ملائم. يتمثل ردّ الفعل الأول للنخبة الحاكمة في الحفاظ على مناصبهم في السلطة وضمان قدرتهم على اكتساب الثروة من القطّاع العام. وقد ضعفت المؤسسات نتيجة تفاقم الأنشطة الكليبتوقراطية في ليبيا. و مع تضخّم الأنشطة الكليبتوقراطيّة في ليبيا, تزداد المؤسسات ضعفًا و تتطور دوافع جديدة للاشتباكات العنيفة- تختلف عن تلك التي حدثت في الفترة بين 2014-2020.

في حين أن الخلاف بين السلطات السياسيّة المتنافسة معروف جيداً، فإن تقييم الصراع في ليبيا من منظور الكليبتوقراطية يُبرز أيضاً الحاجة إلى فهم تعقيدات القطّاع المصرفيّ الليبي ونمو السوق السوداء. يستخدم الكليبتوقراطيون الليبيون - الذين يتمتعون في كثير من الأحيان بدعم دول أجنبية – المصارف التجارية الليبية ومؤسسات الدولة الرسميّة كقنوات لإعادة تدوير أموالهم غير المشروعة محليًّا أو لإرسالها إلى الخارج دون التعرّض لأي عملية تدقيق حقيقية. ويساهم حاليًا الانقسام بين الشرق والغرب الذي شهده النظام المصرفي في الدولة منذ عام 2014 في الحفاظ على مخططات إثراء النخبة. وقد أصبح التعامل العادل مع هذه المخططات صعباً بسبب عدم توافر المعلومات للجمهور، وهي مشكلة تسود في شرق البلاد بشكل أكبر مقارنةً بالغرب. وبالتالي، فإن عدم التماثل المؤسسيّ السائد بين شرق ليبيا وغربها يضلل تصوّرات العديد من مقرّري السياسات بشأن الأنشطة غير القانونيّة في البلاد.

لذا، يتعيّن على مقرّري السياسات الذين يسعون إلى تجنب خطر تفاقم حالة عدم الاستقرار في ليبيا أو عودة اندلاع الصراع المسلّح أن يعالجوا على وجه السرعة الانفجار الكليبتوقراطي الذي تشهده الدولة. لا تقتصر أضرار الكليبتوقراطية في ليبيا على السكان فحسب، بل تمتد لتهدد أيضًا البلدان المجاورة ويمكن أن تطال أوروبا والولايات المتحدة. وبالتالي، فإن الأولويّة يجب أن تكون إصلاح ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة، وهو ما ينبغي تحقيقه من خلال تعزيز الضوابط والتوازنات في نظام الإدارة الاقتصادية في ليبيا وزيادة تكلفة التربّح من الفساد والجريمة.[23, 24]

الأسباب الجذريّة لضعف الدولة الليبيّة في الوقت الحالي

تعود جذور الكليبتوقراطية الحالية في ليبيا إلى ممارسات الحكم الخاصة بنظام العقيد معمر القذافي (1969 إلى 2011). ويبرز هذا الإرث بشكل أوضح اليوم إذ لا توجد أي إصلاحات مؤسسيّة أو إصلاحات تشريعيّة حقيقيّة منذ سقوط الرئيس المستبد الراحل. وقد قام نظام القذافي، خلال فترة حكمه، بإعادة توزيع الثروة والامتيازات من خلال تركيز السيطرة على الأصول التي تديرها الدولة في أيدي أقطاب النظام والمقرّبين منه.[25, 26] وقد أدار الجهاز الأمني السائد التابع للنظام عن كثب توزيع الأصول وعاقب من خرجوا عن نهجه، ولكنه تجاوز عند تنفيذ ذلك حدود القانون، وتغاضى عن العديد من الممارسات غير الشرعيّة.[27] وكان الفساد والكسب غير المشروع متفشيّاً، خاصة خلال العقد الأخير من ولاية النظام.[28] وشكّلت سياسات القذافي هذه الأساس لتوسّع القطّاع غير المشروع إلى نطاقه الحالي.

تظلّ هيمنة الدولة - وملكيّتها للموارد - سمة مميّزة للكليبتوقراطية في ليبيا. وقد قام القذافي، في أواخر السبعينيات، بتأميم الشركات الكبرى في الدولة، مما أدى إلى القضاء على القطّاع الخاص وسيطرة الدولة على كافة جوانب الحياة في ليبيا.[29] على سبيل المثال، أصبح مصرف ليبيا المركزي يمتلك الكثير من القطّاع المصرفي في ليبيا بدلاً من الاقتصار على تنظيمه.[30] ويعني احتكار مصرف ليبيا المركزي للقطّاع المصرفي تمتّع محافظ مصرف ليبيا المركزي بسلطات واسعة في الاقتصاد الليبي حتى يومنا هذا. ومن الجدير بالذكر أنه تم تعطيل ضمانات الدولة ضد الانتهاكات واختيار المسؤولين وتمكينهم على أساس علاقاتهم مع كبار قادة النظام.

في حين ادّعى القذافي طيلة عقود من حكمه أنه ليس له أي دور قيادي في إدارة الاقتصاد الليبي، فإنه بذل في الواقع جهودًا كبيرة لتعزيز نفوذه على كل أموال الدولة، وكانت أولويتّه القصوى هي حفاظه على السيّادة والبقاء.[31, 32] وقد أدّى هذا النمط من الحكم إلى إضعاف المؤسسات الاقتصاديّة من الناحية الهيكليّة، خاصة في ما يتعلق بالضوابط والتوازنات الرسمية.

ولم يظهر قطّاع خاص فعليّ في ليبيا مرة أخرى، نظرًا إلى أن فرص النجاح في الأعمال التجارية كانت تتوقف بشكل كبير على العلاقات الداخلية مع الدولة. في مطلع القرن العشرين، سعت الحركة الليبرالية التي نصّبت نفسها بنفسها، التي يقودها ظاهرياً نجل القذافي ووريثه المفترض سيف الإسلام، إلى إعادة تقديم الإصلاحات الاقتصاديّة القائمة على السوق ومواصلة عملية خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة.[33] ومع ذلك، ظلّ القطّاع الخاص الذي تم تطويره يعتمد على القطّاع العام من خلال توفير العقود وامتيازات الوصول، في حين ظلّت الهيئات التي تم تشكيلها حديثًا لاستثمارات الدولة - مثل المؤسسة الليبية للاستثمار - تحت السيطرة الفعليّة للنظام.[34]

وقد ساهمت هذه الاتجاهات في إضعاف المؤسسات الرسمية للدولة، وتوضّح جزئيًا سبب عدم قدرة مؤسسات الدولة الرسميّة على القيام بدور تنفيذي في نظام ما بعد عام 2011. وقد حافظ القذافي على سلطته على النظام من خلال إنشاء كتائب أمنية وميليشيات موالية أخرى، بالتعاون مع الشرطة الرسمية، وجهاز المخابرات، والقوات المسلّحة.[35, 36] وواجه معارضو النظام عواقب وخيمة تُفرض في الغالب خارج نطاق القضاء.[37] تمكّن القذافي، من خلال توطيد السلطة داخل الأجهزة الأمنية - التي ركزت بشكل أساسي على حماية النظام من الانقلابات بدلاً من حماية الدولة - بالحكم المباشر، على الرغم من عدم وجود أي دور رسمي له داخل الحكومة أو بيروقراطية الدولة.[38]

غضّت الأجهزة الأمنية النظر عن الممارسات غير القانونيّة التي أصبحت تشكّل العمود الفقري للأنشطة ل الاقتصادية غير المشروعة التي نشأت منذ عام 2011، وإن كان على نطاق محدود، في حين استمر القذافي

في تطبيق القانون بشكل انتقائي للغاية، حيث تغاضى النظام عن بعض الأنشطة مثل تهريب البشر وتهريب الوقود، مستخدمًا تهريب البشر كوسيلة لممارسة الضغط على الحكومات الأوروبيّة وتهريب الوقود كوسيلة لاستمالة النخب المحلية والتأثير على الدول المجاورة.[39,40] وفي حين أن هذه الأنشطة شهدت زيادة كبيرة من حيث الحجم والتعقيد في نظام ما بعد عام 2011، فإن الجريمة المنظّمة كانت منتشرة قبل الإطاحة بالنظام.

الكليبتوقراطيون القدامى والجدد

أدّت الإطاحة بالنظام وانهيار أجهزته الأمنية في عام 2011 إلى إلغاء الضوابط المحدودة القائمة على نهب الثروات العامة في كل من القطّاع العام والقطّاع غير المشروع المتفاقم، مما أدى إلى إنشاء أنماط التنافس للسيطرة على الدولة وأصولها التي هي على المحك اليوم. في عام 2023، كان الكليبتوقراطيون الرئيسيون في ليبيا مزيجًا من الجهات الفاعلة التي برزت في عهد القذافي قبل عام 2011 والجهات الفاعلة الجديدة - التي يقبع معظمها في قطّاع الأمن – التي اكتسبت وسائل مهمة لإبراز القوة الماديّة على الأرض بعد اندلاع الانتفاضة المناهضة القذافي في فبراير 2011. ومنذ ذلك الحين ، لم يتم تنفيذ أي جهود إصلاحيّة جوهريّة تقريبًا: فلا يزال معظم الاقتصاد يعتمد على استخراج المواد الهيدروكربونيّة، في حين ازداد عدد موظفي القطّاع العام.[41,42] ورغم وجود قطّاع خاص رسمي، إلا إنه يعتمد بشكل كبير على الدولة في العقود وتمويل التجارة، حيث يستفيد روّاد الأعمال ذوواالعلاقات الجيدة من المعارف الشخصيّة داخل الدولة للحصول على فرص تجاريّة مفيدة.[43]

قيام كتيبة تابعة لوزارة الدفاع بدوريات في أحد شوارع طرابلس عقب اندلاع اشتباكات بين مجموعات مسلحة أخرى خلال يوليو 2022. يأتي اندلاع أعمال العنف بين الجهات الأمنية في العاصمة الليبية بشكل دوري كتذكير بعدم إخضاع قطاع الأمن لأي إصلاحات حقيقية حتى الآن. الصورة: الصورة لأسوشيتد برس/يوسف مراد.

من الناحية القانونيّة، يُعدّ الجزء الأكبر من النشاط الاقتصاديّ في الوقت الحاليّ متواضعًا في أفضل الأحوال، حيث يقوم أصحاب النفوذ غير المُنتخَبين الذين يسيطرون على القطّاعات الأمنيّة والاقتصاديّة والسياسيّة في الدول بشكل معتاد باقتناص - أو بمساعدة شركائهم في اقتناص - الموارد من الجمهور مع الاحتفاظ بالامتيازات والنفوذ. في أعقاب ثورة عام 2011 مباشرة، لم يكن السياسيّون الأكثر تأثيرًا في ليبيا مرتبطين بالجيل الجديد الناشئ من الجماعات المسلّحة، ولكن سرعان ما أدركت هاتان الفئتان من الجهات الفاعلة قيمة الشراكة مع بعضهما البعض.[44] بالإضافة إلى ذلك، أصبحت شخصيات غير مسلّحة تتمتع بإمكانية الوصول إلى رأس المال - بما في ذلك بعض رجال الأعمال والتكنوقراطيين في الدولة - على وعيٍ بكيفيّة توظيف الأموال من أجل التأثير على الجماعات المسلّحة القائمة أو تشكيل جماعات جديدة موالية لها.[45] وعلى هذا النحو، أدت محاولات دمج الجماعات المسلّحة غير الرسمية في وزارات الدولة وهيئاتها إلى نتائج عكسية مرارًا و تكرارًا، حيث استولى أذكى قادة الجماعات المسلّحة - أو أصدقاؤهم وأقاربهم الموثوقون - على مناصب رسميّة منحتهم امتيازات على موارد الدولة دون الخضوع لرقابة مدنيّة.[46]

يساعد الطابع الممزّق للمشهد الأمني بعد عام 2011 في تفسير سبب زيادة الأنشطة غير المشروعة بشكل كبير من حيث الاتّساع والحجم. وقد عززت الجماعات المسلّحة، التي تعمل بشكل وثيق مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير المسلّحة، سيطرتها على الأراضي واستخدمت نموذج اقتصاد الحماية لتعزيز انشطتها المتعلقة بالاختلاس والاحتيال[47] في المشتريات والتهريب والاتجار في العديد من فئات السلع، بما في ذلك الأسلحة والمخدّرات والبشر.[48, 49]

أدّت هذه التطورات مجتمعة إلى إضفاء الطابع العسكري على السياسة الليبيّة، وتركيز السلطة بين النخبة وقادة الجماعات المسلحة، بما يمثل مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يتنافسون أو يتفاوضون حاليًا مع بعضهم البعض على الثروة والسلطات والصلاحيات. وقد أدى التنافس على الأسواق والموارد - إلى جانب دوافع أخرى مثل الأيديولوجيّة والانتقام والتدخّل الأجنبي - إلى إشعال شرارة سلسلة من الصراعات المدنيّة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020.

وفي ظلّ استمرار الخلافات دون تسوية، برزت حكومات متنافسة في شرق ليبيا وغربها من عام 2014 حتى عام 2021، وذلك عند تعيين حكومة الوحدة الوطنية من خلال عملية مدعومة من قبل الأمم المتحدة.[50] ونظرًا إلى التفويض بتأهيل ليبيا للانتخابات وإعادة توحيد المؤسسات المنقسمة، كانت حكومة الوحدة الوطنية أول سلطة تنفيذية في طرابلس يقبلها الشرق منذ عام 2014، ولو لبضعة أشهر فقط.[51] وقد أدّى انهيار الانتخابات المُخطّط لها - التي كان من المُقرّر إجراؤها في ديسمبر 2021 - إلى الانقسام مرة أخرى حيث قام مجلس النواب بتعيين حكومة منافسة في فبراير 2022.[52] ولم تتنازل حكومة الوحدة الوطنية واستمرت في تولّيها السلطة في طرابلس، على الرغم من أن ولايتها لا تمتد كثيرًا إلى خارج مناطق من شمال غرب ليبيا.[53] وفي مقابل حكومة الوحدة الوطنية، التي تتمتع بشبه احتكار لاستخدام القوة في معظم باقي المناطق في الدولة، هناك ما يُسمى بالقوات المسلّحة العربية الليبية، وهو التحالف المسلّح الذي يقوده قائد المتمردين المتمركز في الشرق، خليفة حفتر. ويرفض كل من مجلس النواب والقوات المسلّحة العربية الليبيّة الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية كحكومة شرعيّة وطنية.[54, 55]

ويسود شعور غير حقيقي بالاستقرار حيث تتعايش الفصائل المتنافسة وتبرم صفقات قصيرة الأجل بغية الحفاظ على مصالحها في خضم هذا الوضع الراهن. وفي حين يخفق القادة الحاليّون في تحقيق أي عملية لإعادة توحيد المؤسسات بشكل ملائم أو نزع السلاح أو إصلاح قطاع الأمن أو المصالحة السياسيّة، إلا أنه من الواضح أن لديهم مصلحة مشتركة في فرض نظام يمكن من خلاله تحقيق أساليبهم الخاصة في التعامل الذاتي، ونهب موارد الدولة، وإساءة استخدام السلطة وغيرها من الممارسات غير القانونيّة من دون أية قيود أو آليات للمساءلة.

مساهمة الدول الأجنبية

تتسم الكليبتوقراطية في ليبيا ببعد محلي ودولي، فلطالما كانت الدول الأجنبية مُشارِكةً بشكلٍ مباشر في الأزمة الحاليّة التي تعيشها الدولة الغنية بالنفط في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي.[56] ونظرًا إلى أن الولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا - المؤيدين والقادة الرئيسيين للتدخّل في عام 2011 - أصبحت أقل اهتمامًا والتزامًا تجاه ليبيا، توسّعت مشاركة الدول غير الغربية مثل الإمارات العربية المتّحدة وتركيا ومصر وروسيا. فمنذ عام 2011، انتهكت الإمارات العربية المتحدة وتركيا والأردن بشكل متكرر حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة، في حين تمت الاستعانة بجماعات مسلّحة من السودان وتشاد المجاورتين على نطاق واسع من قبل الفصائل الليبية.[57, 58, 59] وتوسّع دور مجموعات المرتزقة مثل مجموعة فاغنر الروسية و Uluslararası Savunma Danışmanlık İnşaat Sanayi ve Ticaret A.Ş (SADAT) التركية وسط هجوم خليفة حفتر على طرابلس من 2019 إلى2020.[60, 61, 62] وقد وقّعت حكومة الوحدة الوطنية، التي كان مقرّها في طرابلس آنذاك، بعد تعرّضها لهجوم من قبل تحالف حفتر المسلح والإمارات العربية المتحدة وروسيا وغيرها، مذكرة تفاهم دفاعيّة مع الحكومة التركية، ودعت إلى الانتشار الدائم للأفراد العسكريين الأتراك والمرتزقة السوريين في الدولة.[63, 64] وبعد يونيو 2020، بقي العديد من هؤلاء الأفراد الأجانب في ليبيا، على الرغم من أنها لم تَعُد مسرح حرب نشطًا.[65]

تواصل الشركات الأجنبية إبداء اهتمامها بليبيا، خاصة في قطاع النفط،[66, 67, 68, 69, 70] حيث تتنافس الشركات الخاصة الأجنبية على العقود التي تصدرها الدولة الليبية في مجال المواد الهيدروكربونية ومجموعة متنوعة من المجالات الأخرى بما في ذلك توليد الكهرباء والبناء والاتصالات.[71, 72, 73, 74] وقد تقوم بعض الدول الأجنبية مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة، في إطار سياستها تجاه ليبيا، بتمكين الممارسات غير القانونية للحكام الفاسدين الليبيين وتسهيلها،[75, 76] وبالتالي مساعدتهم على نهب الدولة. وينطبق ذلك على الجهات الفاعلة الروسية والسودانية وغيرها.[77, 78, 79] وعلى نحو مماثل، قد تنتعش العديد من مخططات الفساد والأنشطة غير المشروعة في ليبيا جزئياً بفضل التواطؤ الفعلي لبعض الحكومات الأجنبية.

رئيس وزراء الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا عبد الحميد دبيبة يقف بجوار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل اجتماعهما في إسطنبول خلال أغسطس 2021. الصورة: الرئاسة التركية عبر أسوشيتد برس، Pool.

نظرة على انقسامات ليبيا المستمرة: الجدول الزمني لما بعد 2011

أدت الحرب الأهلية التي دارت رحاها خلال عام 2014 إلى حدوث انقسام دائم بين الشرق والغرب، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على المؤسسات الوطنية حتى وقتنا هذا، وذلك على الرغم من مضي أكثر من ثلاث سنوات على السلام النسبي الذي بدأ خلال عام 2020.

2011

مارس 2011: بدء التدخل العسكري ضد قوات القذافي من قبل تحالف دولي يضم عدة دول غربية وعربية تحت قيادة الولايات المتحدة، وذلك عقب مرور شهر واحد من اندلاع المظاهرات المناهضة للنظام.

أغسطس 2011: هروب القذافي من طرابلس. وتولى المجلس الانتقالي الوطني التابع للمتمردين مقاليد السلطة.

أكتوبر 2011: انسحاب الدول الغربية بعد وقت قصير من مقتل القذافي على يد المتمردين الليبيين في سرت، بينما استمر تدخّل كل من قطر و الإمارات العربية المتحدة في الشؤون الأمنية الليبية.

2012

يوليو 2012: إجراء الانتخابات التشريعية وقد كانت معدلات المشاركة عالية وغير متوقعة، بينما تزايد انتشار الجماعات المسلحة.

2014

مايو 2014: الجماعات المسلحة المتحالفة مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر تهاجم البرلمان المنتهي الصلاحية في طرابلس، في حين تشن حربا ضد الإسلاميين والمعارضين السياسيين في بنغازي..

يوليو - سبتمبر 2014: اندلاع حرب في ليبيا. وسيطرة حالة من الانقسام في مؤسسات الدولة بين كل من الشرق والغرب، بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي.

2015

ديسمبر 2015: التوقيع على الاتفاق السياسي بين الفصائل الليبية الذي يقضي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج. رفض الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني من قبل مجلس النواب الذي يتخذ من شرق البلاد مقرا رسميا لعمله بمدينة طبرق.

2017

ديسمبر 2017: حفتر يحقق النصر في حرب بنغازي.

2019

أبريل 2019: قوات حفتر تهاجم العاصمة الليبية بدعم من الإمارات العربية المتحدة.

سبتمبر 2019: مجموعة فاغنر الروسية تنضم إلى الخطوط الأمامية لحفتر في طرابلس.

نوفمبر 2019: حكومة الوفاق الوطني توقع على مذكرتين إستراتيجيتين مع تركيا، مما أتاح الفرصة أمام التدخل العسكري التركي الكبير ضد تحالف حفتر المسلح في شمال غرب ليبيا.

2020

مايو - يونيو 2020: انسحاب قوات فاغنر من طرابلس مما يتسبب في إلحاق الهزيمة بقوات خليفة حفتر.

أكتوبر 2020: بدأ سريان وقف إطلاق النار الرسمي بدعم من الأمم المتحدة عقب انتهاء القتال في يونيو 2020.

نوفمبر 2020: منتدى الحوار السياسي الليبي المدعوم من الأمم المتحدة يبدأ مهام عمله مع الاتفاق على إجراء الانتخابات في ديسمبر 2021.

2021

فبراير 2021: تعيين عبد الحميد الدبيبة رئيسا للوزراء بدعم من الأمم المتحدة.

مارس 2021: منح الثقة لحكومة الدبيبة من قبل مجلس النواب؛ تنحي الحكومتان القائمتان آنذاك في بنغازي وطرابلس.

ديسمبر 2021: فشل إجراء الانتخابات التي دعت إليها الأمم المتحدة.

2022

مارس 2022: تعيين فتحي باشاغا رئيسًا جديدًا للوزراء من قبل مجلس النواب إلا أنه يفشل في دخول طرابلس وإزاحة الدبيبة.

نوفمبر 2022: تعيين رئيس جديد لمصرف ليبيا المركزي في الشرق في بنغازي موالٍ لعائلة حفتر.

2023

مايو 2023: ممارسة الضغوط من جانب عائلة حفتر وحلفائها على رئيس الحكومة في شرق ليبيا باشاغا للتنحي؛ على أن يصبح وزير المالية أسامة حماد الموالي للمشير خليفة حفتر في شرق ليبيا رئيسًا جديدًا للوزراء.

أكتوبر 2023: مصادقة مجلس النواب على قانون الانتخابات الرئاسية الجديد، إلا أن الأمم المتحدة تدعو إلى إجراء تعديلات عليه.

تصدّع النظام المصرفي وعدم فعالية الضوابط الماليّة

تتفاقم الأنشطة غير المشروعة في ليبيا جزئيًا بسبب عدم فعالية القطاع المصرفي المشروع، الذي لا تزال الدولة تهيمن عليه. في الواقع، لا يمكن فهم الآليات التي يستخدمها الكليبتوقراطيون الرئيسيون في ليبيا دون النظر إلى كيفية ارتباطهم بالهياكل الاقتصاديّة والماليّة المتطورة للدولة والتقسيمات الإداريّة بين شرق ليبيا وغربها التي برزت في عام 2014. وبسبب التعتيم الزائد في شرق ليبيا مقارنة بغربها، غالبًا ما يكون من الصعب كشف المخططات غير المشروعة الشائعة في الشرق. وغالبًا ما تنحرف تصورات مقرّري السياسات عن الكليبتوقراطية الليبية بسبب عدم توافر المعلومات المتاحة. على سبيل المثال، تسلّط تقارير ديوان المحاسبة في طرابلس الضوء على بعض المخالفات التي تؤثر في الحكومة والعديد من المؤسسات العامة في الغرب، لكن نظيره الشرقي لا يقدم تقارير علنيّة عن الممارسات الماليّة للهياكل الرئيسية، مثل تحالف قوات حفتر المسلّحة أو هيئة الاستثمار العسكري التابعة له.[80]

ليبيا: هل هي ملاذ لعمليات غسيل الأموال؟

THE SENTRY

تفسّر نقاط الضعف المستمرة في النظام المصرفي الرسمي حجم السوق السوداء وضرورة تواجدها. يتم تبادل كميات كبيرة من الأموال النقدية بين السوق السوداء و المصارف الرسمية، مما يقوّض معظم إجراءات مكافحة غسيل الأموال.

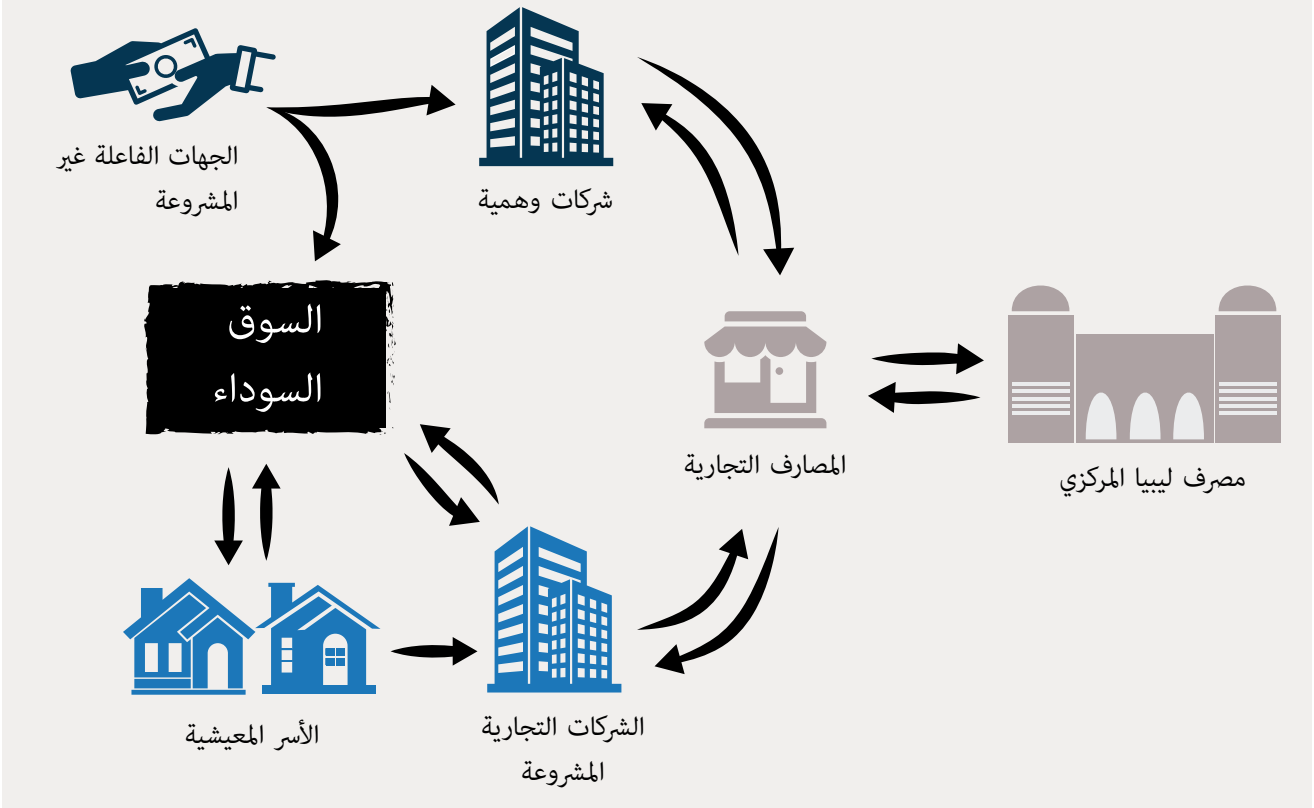

مصرف ليبيا المركزي

ستظلّ مكافحة غسيل الأموال في ليبيا صعبة ما لم تتم معالجة الانقسام السياسي والمؤسسي الذي يشهده القطّاع المصرفي في البلاد. وقد أصبح مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، الذي يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي والمسؤول عن تنظيم القطّاع المصرفي بأكمله في الدولة، مركزًا حيويًا للسلطة السياسية في حد ذاته،[81] [82] حيث يحدد الجهات المنتفعة بأموال الدولة.[83] وقد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تكييف تطور اقتصاد في شرق ليبيا وغربها منذ عام 2011، مما يمثل تقاطعًا رئيسيًا تتوافق من خلاله المصالح المتنافسة. وفي جوانب عدة، يتم الفصل في توزيع الامتيازات الاقتصادية للدولة بين الفصائل السياسية المتنافسة ضمنياً من قبل مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، والذي يقوده محافظها الصديق الكبير منذ تعيينه في سبتمبر 2011.[84]

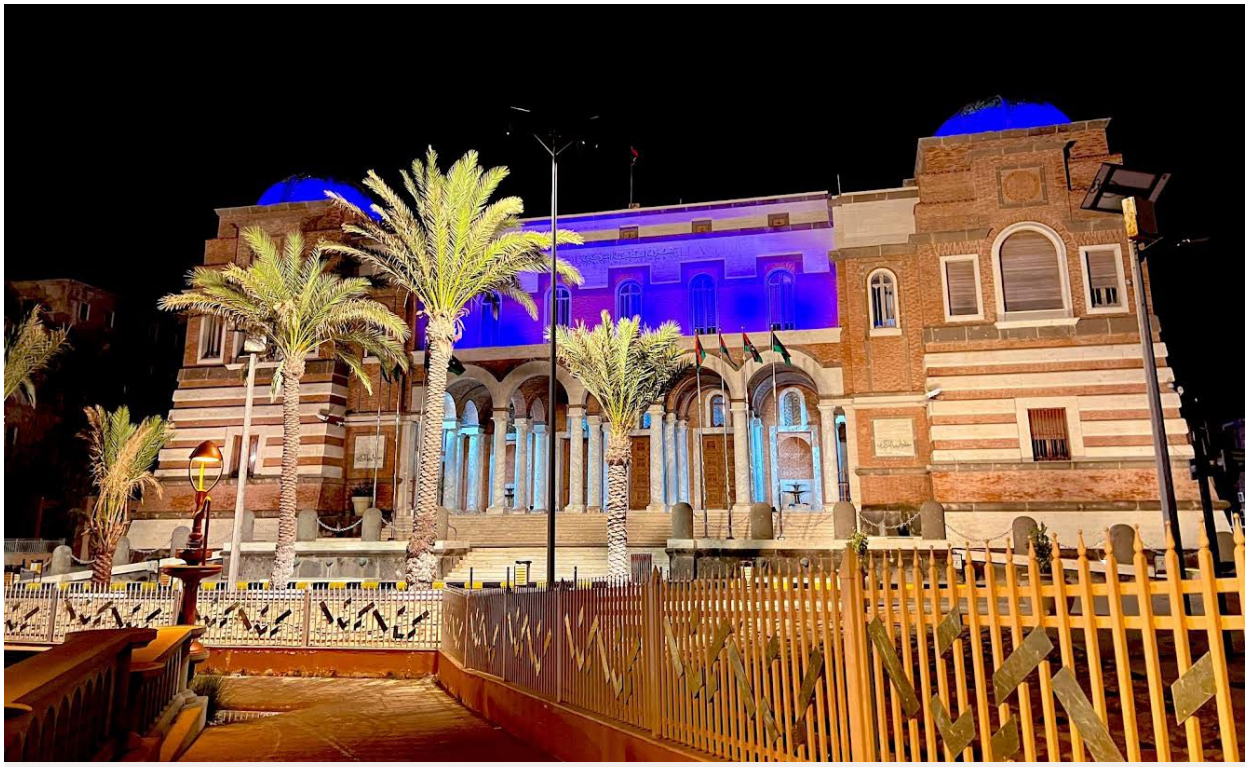

مقر المصرف المركزي في طرابلس. الصورة: ذا سنتري.

منذ عام 2014، تدهورت الضوابط والتوازنات المتعلقة بإدارة دخل الدولة وإنفاقها، وتمكّن مصرف ليبيا المركزي في طرابلس من اكتساب درجة غير مسبوقة من السلطة التقديريّة نظرًا إلى عدم وجود ميزانية مُعتمَّدة تشريعيًا مع الحد من أهمية وزارة الماليّة والتخطيط والاقتصاد.[85] بدءً من عام 2015 وما بعده، قررت مجموعة من المسؤولين على رأس مصرف ليبيا المركزي في طرابلس بنود الإنفاق التي طلبتها الحكومتان المتنافستان في طرابلس وفي المنطقة الشرقية والتي سيتم تمويلها من قبل الدولة.[86] وأصبحت المؤسسة التكنوقراطية وسيطًا قويًا سياسيًا بين كل جهاز من أجهزة الدولة وأموالها الخاصة، مما جعل من الصعب على المسؤولين الحكوميين تخطيط السياسة الاقتصادية.[87] حوّلت ليبيا، التي تعمل بدون ميزانيّة مناسبة مُعتَمَدَة

بالتصويت لعدة سنوات، محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير إلى أقوى رجل في الدولة ، حسب تصريح رجل أعمال عمل في وزارة الخزانة الليبية في التسعينيات في عهد القذافي لصحيفة ذا سنتري.[88]

في عام 2014، قام مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، أثناء اندلاع الحرب الأهلية الثانية في ليبيا، بفصل فرعه الإقليمي في الشرق عن بقية نظام المقاصة الوطني للشبكة المصرفية.[89,90] وتم اتخاذ هذه الخطوة العقابية بشكل أساسي لمنع صرف المزيد من الأموال العامة للجهات الفاعلة في الشرق، مثل القوات المسلحة العربية الليبية التابعة لخليفة حفتر.[91,92] وواصل مصرف ليبيا المركزي في طرابلس تحويل الرواتب المخصصة لموظفي القطاع العام في شرق ليبيا، بما في ذلك الضبّاط العسكريون المتحالفون مع حفتر، بشرط أن يكون قد تم تعيينهم في عام 2014 أو قبل ذلك،[93,94] في حين تم تحويل أموال الرواتب الخاصة بالمتلقّين المقيمين في الشرق إلى حسابات في فروع البنوك التجارية الموجودة في الغرب، وليس الشرق.[95,96] وبسبب الانقسام بين الشرق والغرب الذي بدأ في خريف عام 2014، أصبح الحصول على النقد المادي صعبًا خاصةً بالنسبة للبنوك التجارية في الشرق.[97,98]

ردًا على ذلك، أنشأ الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي عملياته الخاصة،[99,100] وأنشأ نظام دفتر أستاذ موازيًا ودائرة ثانوية للأوراق النقدية. وقد أدى الخلاف الناجم مع طرابلس إلى خلق مواطن ضعف عميقة في النظام المصرفي الليبي والماليّة العامة. خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، اقترضت الحكومة المؤقتة لرئيس الوزراء عبد الله الثني، التي يقع مقرّها في الشرق، حوالي 71 مليار دينار ليبي (52 مليار دولار آنذاك)، معظمه من الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي.[101,102] كما اقترضت حكومة عبد الله الثاني إلى حدٍ ما من المصارف التجاريّة في الشرق.[103] وفي مايو 2016، بدأت السلطات الشرقية في استيراد الأوراق النقدية للدينار من روسيا، دون الحصول على تصريح رسمي من طرابلس.[104] وعلى مدار السنوات الأربع اللاحقة، قامت شركة الطباعة جوزناك التي يسيطر عليها الكرملين بتسليم ما لا يقل عن 14 مليار دينار ليبي (حوالي 10 مليارات دولار آنذاك) في شكل أوراق نقدية مسكوكة من قبل روسيا إلى الفصائل الشرقية في ليبيا.[105] من المرجح أن يكون المجموع الحقيقي بضعة مليارات أخرى، وفقًا لصاحب عمل من شرق ليبيا واثنين من المصرفيّين المخضرمين الذين أجرت صحيفة ذا سنتري مقابلات معهم.[106] وقامت السلطات القائمة في الشرق بتوزيع الأوراق النقدية الروسية بطريقة غير شفافة، مما قوّض القدرة على تتبّع تخصيصها.[107]

وعلى الرغم من الادّعاءات الخطابية التي تشير إلى عكس ذلك، لم تتحقق بعد عملية إعادة توحيد فعليّة لمصرف ليبيا المركزي. في أغسطس 2023، أعلنت قيادة مصرف ليبيا المركزي في طرابلس ونظيرتها في بنغازي بشكل مشترك عن إعادة توحيدهما، حيث وافق مدير مصرف ليبيا المركزي في المنطقة الشرقية على العمل كنائب لمحافظ المؤسسة على مستوى البلاد تحت الولاية المستمرة للكبير.[108] ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن يتم دحض فكرة إنشاء مجلس إدارة مكلّف بالإشراف على عمل مصرف ليبيا المركزي من الموقع الإلكتروني للمصرف - وهو ما يمثل انتهاكاً محتملاً للقانون الليبي.[109] علاوة على ذلك، لا يوجد ما يشير إلى حل مشكلة الديون العامة غير المُنتظَمة المتراكمة في شرق ليبيا والتي طال أمدها، كما لم يتم حل مسألة وجود خزانتين منفصلتين ــ واحدة لكل حكومة متنافسة.[110,111] وإلى أن يثبت العكس، لم تتم معالجة خطوط الانقسام داخل القطّاع المصرفي بعد.

ساعدت الانقسامات بين الحكومات وقيادات مصرف ليبيا المركزي المنافسة لها في تقويض مفاوضات الميزانيّة. وقد أسفرت المفاوضات بين مسؤولي مصرف ليبيا المركزي من الشرق والغرب عن اتفاق مبدئي بشأن ميزانيّة موحّدة في يناير 2021.[112] ولكن توقفت هذه المحادثات بعد ظهور حكومة الوحدة الوطنية في مارس 2021، ولم تسفر قط عن إصدار قانون موحّد للموازنة مصدّق عليه.[113] ومع ذلك، في ربيع عام 2021، قامت طرابلس بدمج العديد من النفقات الشرقية في مواردها المالية الخاصة.[114,115,116,117] بالإضافة إلى ذلك، أرسل مصرف ليبيا المركزي في طرابلس أموالاً إلى القوات المسلّحة العربية الليبيّة والسلطات الشرقيّة،

وهو ترتيب غامض لا يزال قائمًا حتى يومنا هذا.[118] ومع ذلك، بعد ظهور حكومة موازية جديدة في سرت في مارس 2022، أعادت الفصائل الشرقية تفعيل آليات التمويل التي تم تطويرها في 2014-2021 بغرض توفير مصدر تمويل للقوات المسلّحة العربية الليبية والحكومة المعيّنة من قبل مجلس النواب - دون إشراف أو تنسيق مع سلطات طرابلس.[119, 120]

ويمتد نفوذ مصرف ليبيا المركزي إلى القطّاع الخاص أيضًا. يتمتع مصرف ليبيا المركزي بالقدرة على التأثير على الجهات الفاعلة التي تنجح في القطاع الخاص من خلال تحديد الشركات القادرة على الوصول إلى التمويل التجاري.[121] ومن الجدير بالذكر أن مصرف ليبيا المركزي هو المساهم الأكبر في البنكين الخارجيين اللذين يتعاملان مع نسبة كبيرة من التمويل التجاري الليبي: المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABC)، التي يقع مقرها في البحرين، المصرف التجاري العربي البريطاني الذي يقع مقرّه في المملكة المتحدة وذلك من خلال المصرف الليبي الخارجي المملوك بنسبة 100% لمصرف ليبيا المركزي.[122, 123]انضم الصديق الكبير إلى مجلس إدارة مصرف ABC في ديسمبر 2011، [124]ليصبح أول محافظ لمصرف ليبيا المركزي يجمع بين هذا المنصب ومنصب رئيس مجلس إدارة مجموعة مصرف ABC في آنٍ واحد. أفاد مصرف ABC أن الصديق الكبير حصل على 142,500 دولار في عام 2022 كأجر مقابل مشاركته في مجلس الإدارة.[125]

نظام مُحطّم

وفي حين أن العديد من مواطن الضعف في القطّاع المصرفي الليبي اليوم نشأت نتيجة لسياسات الاستقطاب في عام 2014، إلا أنّه تم الحفاظ عليها لأنّها تسهّل آليّة عمل الكليبتوقراطيون في ليبيا. ويساعد الانقسام المستمر في النظام المصرفي مجموعة من الممارسات غير المشروعة وشركات السوق السوداء حيث يستخدم المستفيدون نفوذهم وتأثيرهم لعرقلة العودة إلى الحياة الطبيعية. ويدرك المسؤولون عن الإشراف على النظام المصرفي أنه سيكون من الأسهل استبدالهم إذا نفّذوا الإصلاحات النظامية المناسبة، ولهذا السبب يتم تحفيزهم للاكتفاء بإدارة النظام المعطّل بدلاً من إصلاحه. ومن الأمثلة الواضحة على هذا الاتجاه الضرورة المستمرة لمصرف ليبيا المركزي لتوزيع كميات كبيرة من الأوراق النقدية الماديّة في كل أنحاء البلاد.[126] بالإضافة إلى ذلك، من المرجّح أن تتكرر بعض الانتهاكات المتعلقة بالأعمال المصرفيّة التي تمت في الفترة من 2014 إلى 2020.

على سبيل المثال، في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، استخدم زعماء شرق ليبيا الأوراق النقديّة المطبوعة باللغة الروسية لشراء كميات كبيرة من الدولارات في السوق السوداء، مما أدى إلى إضعاف سعر صرف الدينار وزيادة تآكل القوة الشرائيّة للأسر العاديّة في جميع أنحاء ليبيا.[127, 128] ولا يوجد ما يمنع فصيل حفتر من استيراد عدة مليارات أخرى من الأوراق النقدية المطبوعة[129] في روسيا، ومن المحتمل أن يحدث

تحتوي إحدى اللوحات الإعلانية المؤيدة لحفتر في أجدابيا، المدينة الشرقية التي يسيطر عليها، على عبارة: "الطريق طويل وسيسقط الكثير من الخونة". الصورة: ذا سنتري

ذلك نظرًا إلى أنه في أواخر عام 2022، استأنف فصيل حفتر الاقتراض من البنوك التجارية الشرقية دون الحصول على تصريح رسمي من طرابلس.[130]

وقد طورت عائلة حفتر نفوذها على المؤسسات الاقتصادية والمالية المتمركزة في الشرق، مما أثار مخاوف بشأن الضعف المنهجي والانتهاكات المحتملة لأموال الدولة. وخلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2020، ساعد النفوذ العسكري لحفتر في إقناع البنوك التجارية في شرق ليبيا بمساعدة الهيئات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية؛[131] وشمل ذلك مصرف التجارة والتنمية، الذي كان يرأسه جمال عبد الملك حتى مايو 2022.[231, 331] وفي الآونة الأخيرة، ذهبت عائلة حفتر وأقرب شركائها إلى أبعد من ذلك في ضمان الولاء السياسي للمصرفيين والممولين الرئيسيين في شرق ليبيا. وقد مُنحت العديد من المناصب ذات المسؤوليات المالية الحاسمة لأفراد لهم صلات وثيقة بعائلة حفتر منذ عام 2022.[431, 531, 631, 731, 831]

ظهور السوق السوداء

في ظلّ عدم وجود حكم رسمي أو سيطرة للدولة، ظهرت السوق السوداء في ليبيا لتصبح منصّة سائلة منتشرة يمكن للمشاركين من خلالها تحويل كميات كبيرة من الدينار الليبي إلى دولارات. وبهذه الطريقة، يمكن تداول كميات كبيرة من العملات المادية بأمان ودون ترك أي أثر ورقي. علاوة على ذلك، ترتبط السوق السوداء في ليبيا بنظيراتها في دول أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا وسوريا ولبنان.[139]

في سوق المشير في طرابلس، يتاجر الأشخاص غير المخول لهم بالعملة حيث تتم مقايضة الدولار مقابل الدينار، وهو ما يؤثر على سعر الصرف في السوق السوداء في كل مناطق ليبيا. الصورة: ذا سنتري

وقد تطورت مجموعة الآليات التي تتيح التحويل والإثراء الشخصي بالتزامن مع توسّع السوق السوداء خلال العقد الماضي. خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016، أدّت الحصارات النفطية الطويلة في الشرق على وجه الخصوص إلى انخفاض كبير في عائدات ليبيا بالدولار من النفط والغاز، مما أدّى إلى نشوب أزمة ثقة كبيرة في النظام المصرفي الرسمي.[140] وتأثّر النظام المصرفي بكامله، وانخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار في السوق السوداء، في حين بقي سعر الصرف الرسمي دون تغيير.[141] وقد أتاح هامش الفارق هذا، والذي استمر حتى أواخر عام 2018،[241] تحقيق أرباح هائلة، خاصة عبر خطابات الاعتماد.[143] وقد أدى تعديل سعر الصرف الرسمي في عام 2020 إلى الحدّ من هذه الفرص بشكل كبير.[144] واصلت خطابات الاعتماد تقديم فائدة كبيرة للفصائل الليبية باعتبارها الشريان الوحيد للوصول إلى العملات الأجنبية داخل القطاع المصرفي الرسمي.

وقد عانى السكان بشكل عام نظرًا لتعاون المشاركين في السوق السوداء وكبار رجال الأعمال وقادة الجماعات المسلّحة معًا للاستفادة من الوضع.[145] إن النقص المستمر والمزمن في الأوراق النقدية جعل من الصعب على الليبيين سحب الأموال النقدية من حساباتهم، مما أدى إلى أهمية السوق السوداء للأسر والشركات في أنشطتها اليومية.[146] في ذروة أزمة السيولة خلال الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2019، شعرت الأسر والتجّار على حدٍ سواء بالإحباط الشديد من استخراج الأموال المادية من حساباتهم، لدرجة انه انتهى بهم الأمر إلى القيام بذلك في السوق السوداء، على الرغم من أن ذلك تطلب منهم التنازل عن جزء كبير من قيمة الشيك البنكي الخاص بهم.[147] ويمكن فقط للمشغّلين المرتبطين بالجماعات المسلحة تقديم هذه الخدمة، نظرًا إلى أهمية اللوجستيات المادية والقوة المسلحة لأي شخص يشارك في الوصول إلى الأوراق النقدية وتوزيعها.[148,149]

ونتيجة لهذه الديناميات، أصبح التمييز بين القطاعين المشروع وغير المشروع في ليبيا شبه مستحيل. ويتنقّل النقد باستمرار بين القطاع الرسمي للاقتصاد والسوق السوداء، مما يسهّل على الجهات الفاعلة غير المشروعة غسيل أموالها القذرة عن طريق إعادة تدويرها في حسابات مصرفية تجارية مشروعة على ما يبدو ثم إرسالها إلى الخارج على شكل دولارات.[150] وجدت دراسة أجراها المعهد الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة التابع للأمم المتحدة أن الفساد وغسل الأموال من القضايا الشاملة التي تربط الجريمة في ليبيا بالتدفقات المالية الدولية غير المشروعة عبر الحدود.[151]

وعلى نطاق أوسع، أدى استمرار ضعف النظام المصرفي الليبي إلى جعل اقتصادها المشروع يعتمد بشكل حيوي على السوق السوداء في التحرّكات الأساسية لرأس المال بين المناطق الشرقية والغربية من البلاد. وإذ أن الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي لا يزال معزولاً عن نظام مقاصة المدفوعات في طرابلس، فإن الشبكة المصرفية بأكملها في البلاد لا تزال تعتمد على التحويلات النقدية المخصصة التي ينسقها المقرّ الرئيسي لمصرف ليبيا المركزي.[152] ولا يمكن سد هذه الفجوات إلا من خلال نظام مقاصة رقمي موحّد. وقد سعت الأمم المتحدة إلى الاستفادة من المراجعة المالية التي تم إجراؤها دوليًا لمصرف ليبيا المركزي كوسيلة لدعم إعادة توحيده، ولكن من دون أي جدوى.[153] وما لم يتم إحراز تقدّم على هذه الجبهة، فإن السوق السوداء الليبية ستستمر في لعب دور لا غنى عنه في الاقتصاد المشروع للبلاد، مما يؤدي صعوبة الجهود الرامية لمكافحة غسيل الأموال.[154]

وقد تسارعت وتيرة الأنشطة الكليبتوقراطية في غرب ليبيا وشرقها على حدٍ سواء خلال العامين الماضيين. وإلى جانب حجمه بالدولار، فإن تطور القطاع غير المشروع وتنوعه وترسيخه المؤسسي آخذ في النمو. تتفاقم مجموعة من نماذج الأعمال غير القانونية، حيث يستغل بعض الأفراد الأكثر نشاطًا عدة قطاعات في آنٍ واحد. وقد برزت هذه الاتجاهات في بيئة أمنية تم فيها القضاء على العنف المسلّح على الأراضي الليبية نتيجة الوجود الراسخ للمرتزقة الروس والقوات التركية التي أنشأت توازن القوى في أعقاب معركة طرابلس 2019-2020.[551] منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في عام 2021 واختفاء خطط الانتخابات المقرّر إجراؤها في العام نفسه، بدأت الوسائل الدبلوماسية الدولية في التلاشي.[156]

يعمل القليل من شبكات الكليبتوقراطيين الليبيين الأكثر صلة بالموضوع بطريقة إجرامية أو انتهازية بشكل كامل. وغالبًا ما يقومون بتعزيز مساعيهم غير القانونية كما يؤدون وظائف بناءة اجتماعيًا، مثل الأمن اليومي ومكافحة الإرهاب.[157] وتجعل هذه الازدواجية من الصعب على الجهات الخارجية إدانة بعض أبرز صنّاع القرار الليبيين الذين تحتاج الولايات المتحدة ودول أخرى إلى تعاونهم.

ونتيجة لذلك، فإن ثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة تحمي الكليبتوقراطيين الليبيين وأنشطتهم. وقد تفاقم هذا الأمر. لا توجد حاليًا بوادر فعلية على تقديم الأشخاص الذين يحولون الأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية لمحاكمة جنائية في ليبيا. ويعمل كبار الكليبتوقراطيين في ليبيا بما ينتهك القانون دون الخضوع لأي ضوابط تقريبًا. في حين أن اعتقال الجهات الفاعلة من الصف الثاني والثالث يتم في بعض الأحيان على أساس تُهم الفساد، فحتى هؤلاء المشتبه بهم غير الأساسيين غالباً ما يُطلق سراحهم بمجرد تحول اهتمام وسائل الإعلام.[158, 159] إن الدورة المألوفة حاليًا هي بمثابة تذكير بضعف نظام المحاكم الليبي القائم.

مخططات العمل الإداري

في حين تم التركيز بشكل كبير على أنشطة الجماعات المسلحة، فإن شركائها الأقل عنفاً في المجالات السياسية والتجارية حظوا بقدر أقل من الاهتمام، ومع ذلك كان الضرر الذي أحدثوه هائلاً. وقد ساهمت التجاوزات داخل هياكل الدولة، في كل من الشرق والغرب، في التدهور الشديد للبنية التحتية للبلاد،[160, 161, 162] بما في ذلك سدود درنة،[163, 164] ، وانهيار الخدمات العامة والوضع الذي يضطر فيه الليبيون دفع الكثير مقابل القليل. تعتمد جرائم العمل الإداري على السيطرة على عناصر الدولة أو الوصول إلى المسؤولين الذين لديهم سلطة اتخاذ القرارات نيابة عن مؤسسات الدولة. وهو يشمل مجموعة من المخططات، تشمل الاحتيال في العقود والاختلاس ونقل المنافع العامة إلى الملكية الخاصة بشكل غير قانوني.

امتياز الوصول إلى التمويل المدعوم من الدولة

اعتمدت حظوظ الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في ليبيا إلى حدٍ كبير على الوصول إلى خزائن الدولة. منذ عام 2011، كانت الطرق الرئيسية لذلك هي الاحتيال في تمويل التجارة والعقود. وقد أصبح الربح من تمويل التجارة أقل أهمية اليوم، لكن العلاقات مع مصرف ليبيا المركزي لا تزال مهمة للحفاظ على أي عمل تجاري يعتمد على الواردات ولتوفير السيولة في السوق السوداء. تحتاج الشركات التي تسعى إلى استيراد البضائع من الخارج إلى استخدام خطابات الاعتماد للحصول على تمويل تجاري، ويجب الحصول على ترخيص من مصرف ليبيا المركزي.[165, 166] وخلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018 على وجه الخصوص، سمح الفارق الكبير بين سعر الصرف الرسمي الذي يقدمه مصرف ليبيا المركزي والسعر المتاح في السوق

السوداء للأشخاص الذين يتمتعون بامتياز الوصول إلى خطابات الاعتماد بالحصول على أرباح هائلة عن طريق بيع السلع بأسعار أعلى، ونقل النقد الأجنبي إلى الخارج بشكل غير قانوني، أو بيع النقد الأجنبي الذي بحوزتهم ومن خلال الأرباح المحققة من آليات تمويل التجارة، أصبح قادة الجماعات المسلّحة والسياسيون وموظفو الخدمة المدنية ورجال الأعمال ذووا العلاقات الجيدة أكثر ثراءً إلى حد كبير.[168] وسارعت الجماعات المسلحة إلى اكتساب الخبرة من شركائها في السوق السوداء. وبحلول عام 2018، كان معظمهم قد اكتسب المعرفة اللازمة لإنشاء شركات واجهة خاصة بهم وقنوات مالية لغسيل الأموال في الخارج.[169] وقد سهّلت الأرباح التي تم الحصول عليها من خلال الوصول المتميز إلى تمويل التجارة الصعود السريع للعديد من الشخصيات التجارية. على سبيل المثال، يشك بعض المراقبين في أن أحد هؤلاء الأشخاص هو محمد طاهر عيسى، الذي تحول من كونه تاجر أغذية متوسط الحجم قبل عام 2011 إلى تكوين إمبراطورية تجارية كبيرة وجمع ثروة هائلة.[170] سعت شركة الطيران التي أطلقها الطاهر عيسى حديثًا، سماء المتوسط للطيران،[171] [172]مؤخرًا إلى توسيع أسطولها من الطائرات - وهو إشارة أخرى للوصول المتميز إلى برنامج LC الخاص بمصرف ليبيا المركزي.[173]

دور خطابات الاعتماد في ليبيا

و نظرًا إلى أن الدينار الليبي ليس عملة قابلة للتداول بحرية، فإن مصرف ليبيا المركزي يؤدي وظيفة مهمة في ما يتعلق بتحويل الدينار الليبي إلى دولار أمريكي وغيره من العملات الصعبة من خلال تقديم برنامج خطابات اعتماد مستندية إلى البنوك التجارية. ويهدف برنامج خطابات الاعتماد إلى السماح للمؤسسات العامة والشركات الخاصة وعملاء البنوك الأخرى بتحويل الدينار إلى دولارات بسعر الصرف الرسمي، الذي يحدده مصرف ليبيا المركزي وينشره.

يجب أن تكون الشركات المتقدّمة مسجّلة لتلقّي خطابات الاعتماد من مصرف ليبيا المركزي. وتشترط اللوائح أن تقوم الشركات بإيداع 100% من قيمة خطاب الاعتماد بالدينار الليبي لدى البنك التجاري الذي تقدمت من خلاله بطلباتها، على الرغم من أن هذا نادرًا ما يحدث وفقًا لأشخاص مطّلعين.[174] بمجرد موافقة البنك التجاري على الوثائق ذات الصلة، يتم تقييم الطلب من قبل لجنة تابعة لمصرف ليبيا المركزي من خلال نظام إلكتروني. في نهاية المطاف، يأذن المحافظ بنفسه بمنح قائمة خطابات الاعتماد. مكن أن يستغرق الإصدار اللاحق لخطابات الاعتماد من بضعة أسابيع إلى عدة أشهر، وغالبًا ما يعتمد ذلك على العلاقات الشخصية للشركة المعنية.[175]

تتحمل البنوك المراسلة مسؤولية القيام بإجراءات العناية الواجبة بشأن خطابات الاعتماد، لكل من المعاملة والبنك الشريك. ولكن نظرًا إلى أن العديد من خطابات الاعتماد تتم معالجتها من قبل البنوك المملوكة لمصرف ليبيا المركزي،[176] غالبًا ما تكون العناية الواجبة على بنك شريك بمثابة عناية واجبة على مصرف لبنان المركزي والشركات التابعة له.771 علاوة على ذلك، يتولى مصرف ليبيا المركزي المسؤولية أيضًا عن فحوصات مكافحة غسيل الأموال في ليبيا على كافة المعاملات المكتملة.[178] وبالتالي، يتواجد مصرف ليبيا المركزي بشكل مباشر أو غير مباشر في كل مراحل المعاملة في كثير من الحالات، بدءًا من البنك مقدم الطلب وحتى الترخيص المحلي، والتنفيذ في الخارج والتدقيق اللاحق.

وفي سياق الأزمة الليبية بعد العام 2011، أصبح الوصول إلى خطابات الاعتماد مهمًا للغاية من الناحية الاستراتيجية لأي فصيل سياسي أو مسلح يسعى للتغلب على منافسيه. ونظرًا إلى أن الدفع بالدينار غير مقبول خارج الدولة، فإن الجهات الفاعلة في ليبيا التي لا يمكنها الحصول على

خطابات اعتماد سيتم عزلها عن البنوك الأجنبية، ولن تتمكن من شراء المركبات أو الإمدادات أو غيرها من السلع في الخارج. للمبالغ بالدينار الليبي فائدة محدودة نظراً لصغر حجم الأسواق داخل ليبيا.

ومع ذلك، فإن خطابات الاعتماد معرّضة أيضًا لسوء الاستخدام، بما في ذلك لأغراض غسيل الأموال. بالنسبة لمن يمتلكون كميات كبيرة من المبالغ المالية غير المشروعة بالدينار الليبي والذين لديهم إمكانية الوصول إلى خطابات الاعتماد، فيمكنهم استخدامها كوسيلة مريحة لإرسال تلك الثروة إلى الخارج، حيث إن الاقتصاد الليبي القائم على النقد يجعل من الصعب التمييز بين الأموال المشروعة وغير المشروعة. علاوة على ذلك، عندما يختلف سعر الصرف في السوق السوداء بشكل كبير عن السعر الرسمي، يمكن تحقيق أرباح كبيرة باستخدام خطابات اعتماد احتيالية وتواطؤ مديري البنوك المتعمّدين أو عن طريق الإكراه بالقوة العسكرية. وفي هذه الحالات، لا تقوم الجهات الفاعلة باستيراد البضائع المذكورة، بل تقدّم بدلاً من ذلك سندات شحن مزيّفة لكي يقوم مصرف ليبيا المركزي بتحويل مبالغ بالدولار على شكل خطابات اعتماد إلى الخارج. ويتلقّى المبالغ بالدولار في الخارج كيان إما يعمل مع المشتري الليبي أو يسيطر عليه، ويحتفظون بعد ذلك بالدولارات الناتجة على هذا النحو كربح خالص أو بيعها لتجّار السوق السوداء بسعر أعلى. ويقوم تجّار السوق السوداء بعد ذلك ببيع العملة الصعبة إلى الجهات الفاعلة الليبية، بما في ذلك التجّار والأسر، الذين يحتاجون إلى نقل الأموال إلى الخارج ولكن لا يمكنهم الوصول إلى برنامج النقد الأجنبي الرسمي لمصرف ليبيا المركزي. كان هذا النوع من المراجحة غير القانونية مربحًا بشكل خاص خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى عام 2018.

وبلغ المخطط غير المشروع المرتبط بخطابات الاعتماد ذروته في نوفمبر 2017، عندما تجاوز سعر الصرف في السوق السوداء 9 دنانير للدولار، في حين بلغ سعر الصرف الرسمي حوالي 1.4 دينار للدولار.[179] في حين انخفض الفارق بين السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي بشكل كبير منذ ذلك الحين،[180] فإن القدرة على الحصول على العملة الأجنبية لا تزال توفّر ميزة رئيسية لأي مشارك في قطاع الأعمال. ونظرًا إلى عمليات التحقق المحدودة من الأوراق لتحديد ما إذا كانت خطابات الاعتماد تُستخدم للأغراض المقصودة، فضلاً عن الطرق العديدة للتعتيم على تتبّع الأوراق، يتم تسريب جزء من المبالغ السائلة التي أنشأتها خطابات الاعتماد إلى السوق السوداء.[181] وفي المقابل، غالبًا ما يتم بيع هذه المبالغ السائلة لمجموعة من الأغراض، بعضها مفيد - مثل التجار الصغار غير الضارين والذين لا يمكنهم الحصول على خطابات اعتماد لتجارتهم المشروعة - وبعضها أكثر شناعة - مثل الجهات الفاعلة المسؤولة عن نقل الأرباح غير المشروعة إلى الخارج أو شراء سلع غير مشروعة.[182] خلص تقييم منظمة جلوبال ويتنس لخطابات الاعتماد الليبية المنشور في عام 2021 إلى أن التناقض بين تدفّق الأموال العامة على خطابات الاعتماد والأنماط التاريخية للواردات يمكن أن يُعزى بشكل معقول إلى «إساءة الاستخدام المستمرة» لنظام خطابات الاعتماد «على حساب الأموال العامة الليبية، على الرغم من أن مصرف ليبيا المركزي وبنك ABC قد اعترضا بشدّة على هذه الادّعاءات.[183, 184]

وتتمثل إحدى الطرق الرئيسية الأخرى التي يسرق بها الكليبتوقراطيون الليبيون من الدولة في الحصول على صفقات مغرية. يحدث هذا النوع من الإساءة في معظم المستويات. وحتى على أدنى المستويات، تمكّن قادة الجماعات المسلحة من استخدام سلطتهم للحصول على العقود للشركات التي يملكونها أو يسيطرون عليها. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها نجاح زعيم جماعة مسلّحة تسيطر على أحد سجون طرابلس في الانضمام إلى لجنة مشتريات السجن، إلى جانب أحد أقارب وزير العدل آنذاك. وقد أظهر العقد الذي أجازته اللجنة بعد

ذلك تلاعبًا كبيرًا في الأسعار، حيث تم فرض ضعفين أو ثلاثة أضعاف سعر السوق للسلع الغذائية الأساسية و24 ضعف سعر السوق لأسطوانة الغاز.[185] وفي بعض الحالات الأكثر تطرّفًا، تلتزم الدولة بالعقود حيث تدفع المبلغ الكامل لمقدّم الخدمة، في حين لا يتمثل مقدّم الخدمة للعقد إذ لا يقدم أي شيء في المقابل.[186] ومن خلال تلك الأشكال من الانتهاكات، يحصل الكليبتوقراطيون في ليبيا على الملايين كل شهر.

كما خضعت عمليات التعاقد واسعة النطاق للتدقيق، خاصة في قطاع الكهرباء. وكانت شركة الكهرباء الحكومية، الشركة العامة للكهرباء، وهي مؤسسة معروفة بأعمالها الداخلية المختلة، في صميم هذه الديناميات.[187] انتقد ديوان المحاسبة في تقريره لعام 2021 الشركة العامة للكهرباء بسبب التناقضات في حساباتها، والتأخير في تنفيذ الاتفاقيات، وعدم القدرة على تحديد العناصر التي تم شراؤها.[188] وفي عام 2021، منحت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة عقودًا كبيرة لشركات الكهرباء في إطار جهودها لتخفيف أزمة توليد الطاقة.[189] وتعرّض عقد تطوير محطة الكهرباء الممنوح لشركة أكسا لتوليد الطاقة التركية، لانتقادات لأن الشركة متخصصة في المولدات وليس محطات الطاقة. علاوة على ذلك، ادّعى المعلقون الليبيون أن إبراهيم الدبيبة - ابن عم رئيس الوزراء ومدير مكتب رئيس الوزراء - كان بمثابة الممثل الليبي لشركة أكسا لتوليد الطاقة.[190, 191, 192] وفي العام نفسه، فرض إبراهيم الدبيبة نفسه كمشرف فعلي على معظم العقود الجديدة لشركات الكهرباء العامة على الرغم من أنه ليس عضوًا في إدارتها العليا.[193, 194] وفي عام 2022، عيّن رئيس الوزراء الدبيبة مديرًا عامًا للشركة العامة للكهرباء عبد الحميد علي المنفوخ، وهو والد شخصية متوسطة المستوى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالزعيم المسلح محمد بحرون من مدينة الزاوية الغربية.[195, 196] ولا يمكن أن تؤدي إضافة الروابط الشخصية مع الجماعات المسلحة والسياسيين على حدٍ سواء إلى قدر أكبر من الشفافية في المؤسسات التكنوقراطية مثل شركة الكهرباء الليبية التي تعاني من المشاكل.

ولا تزال السيطرة على عقود الدولة مصدرًا مهمًا للسلطة في ليبيا. منذ منتصف عام 2010، خضع السجل التجاري لعائلة الدبيبة لتدقيق واسع النطاق، بما في ذلك إصدار إجراءات قانونية لم يتم حلها في اسكتلندا بناءً على طلب الدولة الليبية.[197] يُعد عم رئيس الوزراء، علي الدبيبة - والد إبراهيم – الأب الروحي لجهاز تنميّة وتطوير المراكز الإداريّة.[198] وقد كان هذا الجهاز، بعد تأسيسه في عام 1989 في عهد القذافي، في طليعة متعهّدي المقاولات للبناء في ليبيا، وهو البرنامج الذي شهد طفرة كبيرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[199] في حين ترك علي الدبيبة من الناحية الفنية منصبه في جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية بعد عام 2011، إلا أنه من المتوقّع أن يستمر نفوذه. وقد وُصِف بأن له علاقة «روحية» مع المنظمة ويعتبر من أعظم المؤثرين عليها.[200] أصبحت عائلة الدبيبة، على الرغم من وضعهم كموظفين حكوميين، من القلة الحاكمة حيث اكتسبت أصولًا في كل أنحاء العالم.[201] ويشتبه العديد من الليبيين في أن هذه الموارد كانت محوريّة في المساعدة في تأمين وصول عبد الحميد إلى رئاسة الوزراء في عام 2021 وسط مزاعم بارتكاب جرائم الرشوة داخل الهيئة التي عيّنت حكومة الدبيبة.[202]

إنشاء المؤسسات وتحويل الأموال

وتتمثل أحد الأساليب الأكثر فعالية التي اعتمدها الكليبتوقراطيون في ليبيا في إنشاء كيانات جديدة مستقلة إدارياً عن مؤسسات الدولة. وتحصل هذه الكيانات بمجرد تأسيسها على تمويل تجاري خاص بها وتصدر عقودها الخاصة، مما يوفر وسائل إضافية للحصول على الأموال مقابل أداء دون المستوى. وقد نشط قادة الجماعات المسلحة بشكل خاص في هذا المجال في السنوات الأخيرة. وأشار مسؤول حكومي سابق إلى أن وزارة الداخلية عملت على الحد من أنشطة الجماعات المسلحة التي تعمل تحت رعايتها نتيجة لإنشاء تلك الجماعات لكيانات حكومية مستقلة وذاتية القيادة إلى حد كبير.[203]

وقد ثبت أن أصول الدولة الليبية في الخارج أكثر عرضة للنهب. وتُعد المنافسة بين شبكات الكليبتوقراطيين

للسيطرة على أصول المؤسسة الليبية للاستثمار المقدّرة بنحو 68.4 مليار دولار مثالاً نموذجيًا لهذه الاتجاهات في العمل.[204] وحتى يومنا هذا، لا تستطيع المؤسسة الليبية للاستثمار أن تقدم للجمهور حسابات موحّدة للشركات التابعة والشركات القابضة التي تمتلكها، أو تسيطر عليها، على الأقل من الناحية النظرية،[205] مما يعني أن المحفظة الإجمالية للمؤسسة الليبية للاستثمار وقيمتها الحقيقية لا تزال مجهولة. وقد سعى المسؤولون الليبيون الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الخبرة في محافظ المؤسسة الليبية للاستثمار بهدوء إلى الاستيلاء على أجزاء من أصول صندوق الثروة السيادية،[206] على الرغم من استمرار تجميد الأصول من قبل الأمم المتحدة الذي بدأ في عام 2011.[207] وكان من الممكن أن يكون تجميد الأصول وسيلة فعّالة لحماية أصول الدولة الليبية، إلا أنه لم يتم تطبيقه بشكل متسق، بل تم تجاهله في بعض البلدان.[208]

علاوة على ذلك، تعرّضت مجموعة واسعة من الشركات المملوكة للدولة والمعروفة بثرائها النقدي لضغوط كبيرة. وفي كل من غرب وشرق البلاد، كانت الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هدفاً لتحويل الأموال من قبل الجهات المسلحة.[209, 210]

مخططات العمل اليدوي

توسّع العنصر غير الرسمي في الاقتصاد الليبي بشكل ملحوظ منذ عام 2011.[211] وقد تمركزت مجموعة فرعية من هذا النمو في المجال الإجرامي، حيث قامت الجهات الفاعلة التي كانت تتمتع في السابق بمكانة اجتماعية واقتصادية محدودة، باستغلال سيطرتها الإقليمية لاكتساب الثروة والسلطة. وكان صعود الجهات الفاعلة في مجال العمل اليدوي سمة بارزة في العقد الماضي ولا يزال يؤدي إلى تغييرات في السياسة الليبية. بالمقارنة مع مخططات العمل الإداري، فإن مخططات العمل اليدوي لهؤلاء الوافدين الجدد أقل اعتمادًا على الموارد المالية للدولة. على سبيل المثال، لا يزال تهريب الأسلحة نشاطًا متفاقمًا في دولة ليبيا الحاليّة.[212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219]

الديزل والبنزين

في ظل ثبات السعر المحلي الرسمي للبنزين عند ما يعادل 0.03 دولار للتر الواحد - وهو أحد أرخص الأسعار في العالم - يتعرّض برنامج دعم الوقود في ليبيا للاستغلال على نطاق واسع،[220] وهو ما يدفع المؤسسة الوطنية للنفط إلى استيراد كميات هائلة من المنتجات المكررة من الخارج، بالإضافة إلى الوقود الذي تكرره محليًا.[221, 222, 223] وفي عام 2021، بلغت تكاليف دعم ليبيا للبنزين والديزل وغيرهما من المنتجات النفطية المكررة نحو 7 مليارات دولار.[224] وفي عام 2022، تجاوزت تكاليف دعم الوقود 12 مليار دولار.[225]

وتتجاوز كميات الوقود التي تشتريها وتوزّعها المؤسسة الوطنية للنفط بكثير حجم الاستهلاك المشروع داخل ليبيا.[226] وتُعزى هذه الفجوة إلى تهريب الوقود، الذي يشهد نقل نسبة كبيرة من الوقود المُستورد والوقود المُنتج محليًّا بشكل غير قانوني إلى الدول المجاورة.[227] تقوم العديد من الشبكات غير الرسمية بتحويل مليارات الدولارات من واردات الوقود بشكل غير قانوني باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات. يتدفّق الوقود من إيطاليا، بالإضافة إلى دول أخرى مثل اليونان وتركيا وأذربيجان،[228] عبر خمس نقاط دخول رئيسية: الزاوية وطرابلس ومصراتة وبنغازي ومرسى الحريقة قرب مصر.[229] ومن هناك، يتم إعادة توجيه جزء كبير من الوقود المُستورد بشكل غير قانوني إلى السوق الموازية ليتم بيعه بسعر أعلى بكثير من السعر الرسمي المدعوم البالغ 0.15 دينارًا ليبياً (0.03 دولار) للتر الواحد.[230, 231, 232] وفي حين تُباع بعض كميات الوقود المسرّبة لتحقيق الربح داخل ليبيا، تتم إعادة تصدير باقي الكمية بشكل غير قانوني.[233] وتشمل بلدان المقصد السودان[234] وتشاد[235] والنيجر[236] وتونس[237] وألبانيا[238] وتركيا.[239] واعتمادًا على الجغرافيا والظروف، يتم نقل النفط المكرّر المحول من برنامج دعم الوقود الليبي إلى هذه الأسواق الخارجية باستخدام السفن[240, 241] أو شاحنات الصهاريج[242] أو المركبات الصغيرة.[243]

ليبيا: منصّة للتجارة غير المشروعة

حافظت سوق تهريب الأسلحة في ليبيا على تدفقها المستمر، ومع ذلك فقد طغى عليها قطاع تهريب الوقود المتصاعد بسرعة، والذي شهد نموا كبيرا على مدى العامين الماضيين. كان هذا التوسع واضحا بشكل خاص في شرق ليبيا، حيث يفوق معدل النمو الشبكات الكامنة بالفعل في غرب ليبيا.

السلاح

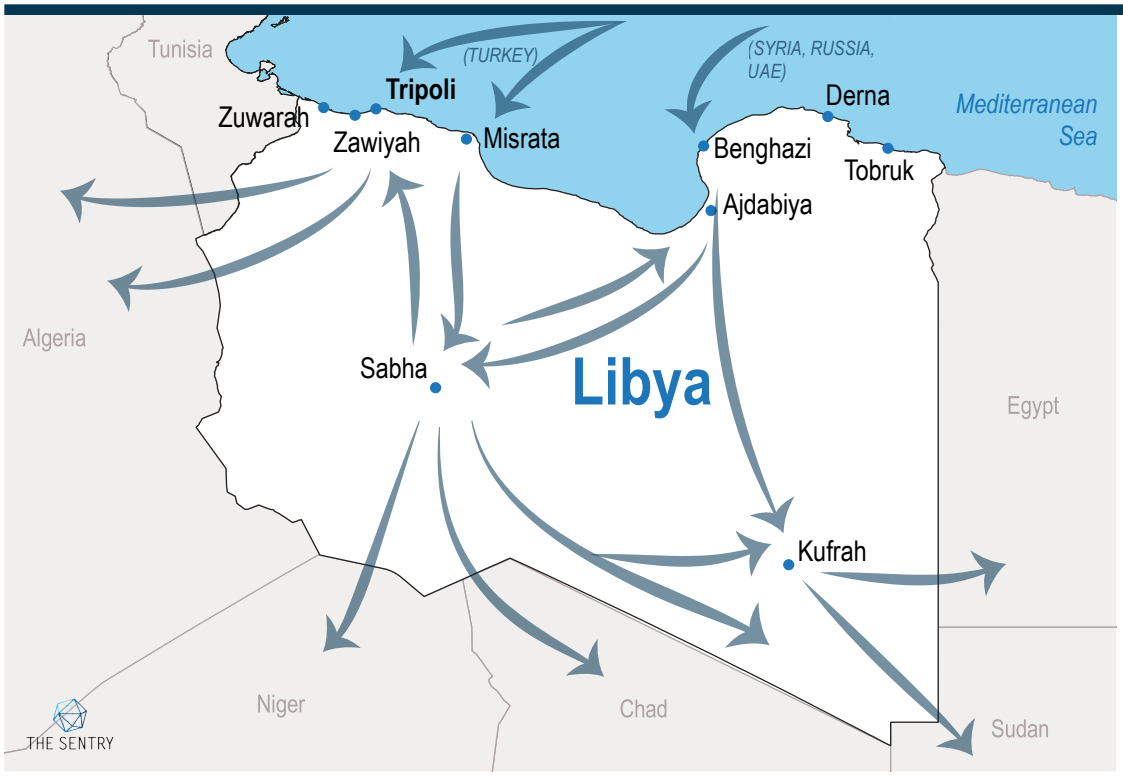

الديزل والبنزين

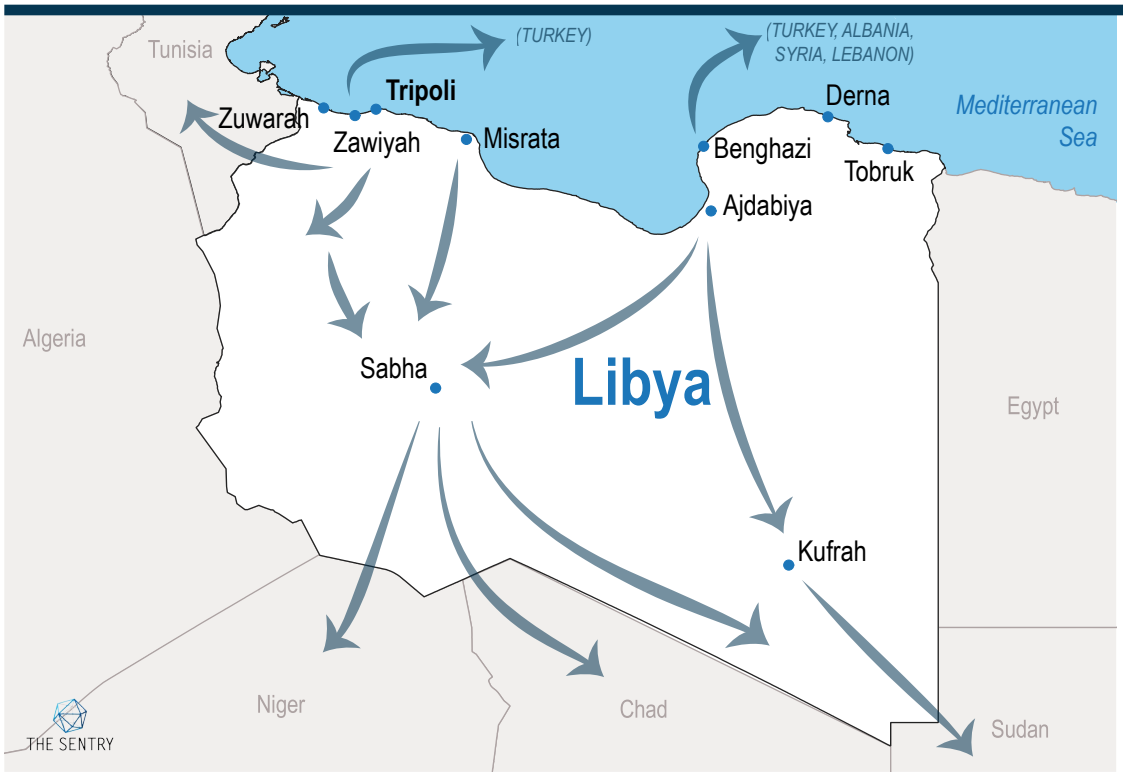

يتم بيع الوقود القادم من الزاوية على طريق زوارة. الصورة: ذا سنتري

ويُقال أن التكلفة المالية الإجمالية لقطاّع تهريب الوقود في ليبيا كانت تبلغ حوالي 750 مليون دولار سنويًا لعدة سنوات.[244] ولكن حدث تغيير رئيسي في خريف عام 2021: فقد بدأت المؤسسة الوطنية للنفط في استخدام معاملات مبادلة أو مقايضة الوقود بالخام، مما مكنّها من استيراد الوقود دون الحاجة إلى أي تمويل بالدولار من مصرف ليبيا المركزي.[245, 246] وبذلك ارتفعت كمية المنتجات المكررة المستوردة في عام 2022 بنحو 19% مقارنة بعام 2021.[247] ومن المرجّح أن تُعزى الغالبية العظمى من هذا الارتفاع إلى التجارة غير المشروعة، مما يعني أن حجم الدولار في صناعة الاتجار بالوقود قد ارتفع.[248] ومما يثير القلق أيضًا أنه منذ تغيير نوفمبر 2021 رفع دعم الوقود من الموازنة وفق منشورات مصرف ليبيا المركزي.[249, 250] ويؤدي وضع برنامج الدعم الضخم للغاية بالكامل خارج الميزانية إلى إخفاء مبلغ كبير من الإنفاق الحكومي.

وعلى الرغم من احتفاظ غرب ليبيا بدوره البارز في قطاع تهريب الوقود في البلاد،[251] تشير الدلائل إلى أن الجزء الأكبر من التفاقم المستمر يتركز في المنطقة الشرقية. وفي سبتمبر 2022، وقعت حادثة معلنة تمثلت في قيام السلطات الألبانية بإيقاف سفينة كانت تبحر من بنغازي تحمل حوالي 2.2 مليون دولار من زيت الغاز البحري.[252, 253, 254] وقد ظهر اسم السفينة المعنية في رسالة تحذّر من زيادة نشاط تهريب الوقود في ميناء بنغازي التي سربها مسؤول مجهول في المؤسسة الوطنية للنفط قبل استيلاء ألبانيا بأربعة أشهر.[255] تشير وثيقة أخرى، إلى جانب مؤشرات من أحد كبار المسؤولين الليبيين، إلى أن بنغازي أصبحت بالفعل مركزًا لمزيد من عمليات نقل الوقود غير الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة.[256, 257] ووسط هذا الاتجاه المثير للقلق، أعربت حكومة الولايات المتحدة عن قلقها من احتمال استغلال مجموعة فاغنر للوقود. فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز في ليبيا، بالنظر إلى ارتباطات المجموعة بعائلة حفتر، التي تسيطر على شرق ليبيا، بما في ذلك موانئ بنغازي ومرسى الحريقة.[258, 259, 260] ومن المحتمل أن تستفيد الوحدات ماديًا من خلال الاستيلاء على الوقود الممول من ليبيا وتحويله.[261]

ينبغي ألا يصرف تحويل مسار الوقود المدعوم الانتباه عن عدة أشكال أخرى من الانتهاكات التي من المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة الوطنية للنفط، بما في ذلك صادرات النفط الخام الاحتيالية. ومن المحتمل أن الشعب الليبي يتعرض لسرقة مليارات من الدولارات كل عام عبر صادرات غير مُعلن عنها من النفط الخام، كما أشار مصدر مطّلع وتقرير رقابي غير عام.[262, 263] ويشتبه العديد من الليبيين ذوي الخبرة في هذا الشأن في أن ظاهرة فقدان الدخل من تصدير النفط قد يتوسع انتشارها في محطات النفط في كل من شرق ليبيا وغربها.[264, 265, 266]

هذه التحولات في قطاع النفط قد تكون ناجمة عن شيوع الصفقات الغامضة بين الفصائل الليبية فضلاً عن تدخلات بعض الدول الأجنبية. وفي عام 2022، توسطت الإمارات في اتفاق بين عائلتي حفتر والدبيبة للموافقة على تغيير القيادة في المؤسسة الوطنية للنفط.[267, 268] ومع ذلك، منذ أن تولى الرئيس الجديد منصبه، زعمت بعض وسائل الإعلام الليبية أن صدام حفتر استنزف مبالغ كبيرة من خزائن الشركات التابعة للمؤسسة

الوطنية للنفط.[269] هناك أيضًا أسئلة عالقة حول التخصيص الدقيق لمبلغ 34.3 مليار دينار ليبي (حوالي 6.8 مليار دولار) من التمويل الاستثنائي الذي تلقّته المؤسسة الوطنية للنفط من البنك المركزي الليبي في عام 2022.[270, 271, 272] يشكلون تهديدًا وجوديًا للمؤسسة الاقتصادية الأكثر حيوية في ليبيا.

خردة المعادن

أصبحت صادرات الخردة المعدنية غير المشروعة مصدر قلق كبير لليبيا، حيث تستغل الجماعات المسلحة المختلفة قوتها، ووضعها كموفر أمني، وانتسابها الظاهري للدولة للاستفادة من نهب البنية التحتية العامة. وتؤدي هذه الأنشطة إلى أضرار جسيمة للمنشآت التي لا تزال تعمل مثل النهر الصناعي العظيم[273] وكابلات الاتصالات والعديد من المشاريع الزراعية.[274, 275] ويتم شحن المواد الخام إلى الخارج بمجرد جمعها. أخبر شاهد عيان من الكفرة صحيفة ذا سنتري عن سرقة مكونات معدنية من البنية التحتية العامة في جنوب شرق ليبيا. وأشار إلى أن هيئة الاستثمار العسكري أعلنت أن المُعدّات قديمة ومعطّلة قبل أن يقوم اللواء 106، وهو وحدة مسلحة كبيرة مرتبطة بحفتر، بنقل المعدن إلى ميناء بنغازي لتصديره.[276] نفس الممارسة مستمرة في غرب ليبيا أيضًا.[277] ويتم شحن الخردة المعدنية المسروقة من البنية التحتية العامة إلى المشترين - الذين غالبًا ما يقع مقرهم في تركيا - عبر موانئ مصراتة والخمس بشكل رئيسي.[278, 279, 280, 281, 282]

الذهب

على الرغم من أن ليبيا لم تنتج تاريخيًا أي ذهب تقريبًا، إلا أن سوقها السوداء عملت منذ فترة طويلة كمنصة غير رسمية لتجارة الذهب، في حين بدأت مناجم الذهب الحرفيّة المحليّة في الظهور ببطء في جنوب الدولة.[283] وعلى وجه الخصوص، تم استخدام ليبيا منذ عام 2014 كمنطقة عبور نحو أماكن مثل الإمارات العربية المتحدة، وكذلك تركيا إلى حدٍ ما.[284, 285] وتستخدم الكيانات النشطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك منطقة الساحل، أحيانًا البنية التحتية للنقل في ليبيا - بما في ذلك مطاراتها الدولية - أثناء تصدير الذهب إلى وجهات خارج القارة.[286] وتكمن فائدة استخدام السوق السوداء في ليبيا كوسيلة وسيطة في ضعف الدولة، وهو ما يعزز احتمالية استمرار الغموض والتهرّب من دفع الضرائب الرسمية والإفلات من مستويات المساءلة كافة. يتم استخدام نقطتي عبور رئيسيتين لتصدير الذهب على أساس غير مشروع وهما: ميناء ومطارات منطقة مصراتة-زليتن-الخمس، وميناء بنغازي.[287, 288, 289, 290, 291] ويأتي الذهب بشكل رئيسي من تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي.[292, 293] بالإضافة إلى ذلك، يتطور تعدين الذهب ببطء في ليبيا نفسها، في كل من الجنوب الغربي والجنوب الشرقي.[294, 295] وفي ما يتعلق بالجهود الحالية لبدء استخراج الذهب سرًا من الأراضي الليبية، يُشتبه في تورط جهات فاعلة غير ليبية.[296]

يتم تداول الذهب غير المشروع، الذي غالبًا ما يكون على شكل سذراتأو سبائك شبه نقية، عبر ليبيا كل عام.
الصورة: ذا سنتري

ليبيا: منصّة للتجارة غير المشروعة

بالنسبة للجهات الكبرى الفاعلة في التجارة غير المشروعة – التي غالبًا ما ترتبط بعلاقات وثيقة مع المؤسسات الرسمية في الدولة – فإن الأراضي الوطنية الليبية ليست مجزأة أو معزولة. وتتباين طرق التهريب الرئيسية عبر البلاد بتباين السلع المهربة، إلا أن بعض العُقد الرئيسية تتكرر عبر معظم أنواع التجارة بهذه السلع. وتعتبر تجارة الذهب والخردة المعدنية — وهما من المجالات التجارية البارزة — مثالان على الأنشطة غير المشروعة القائمة على قدرة الأطراف المتورطة بهذا النوع من التجارة على التحرك داخل هذه الأراضي وعبر الحدود.

الخردة المعدنية

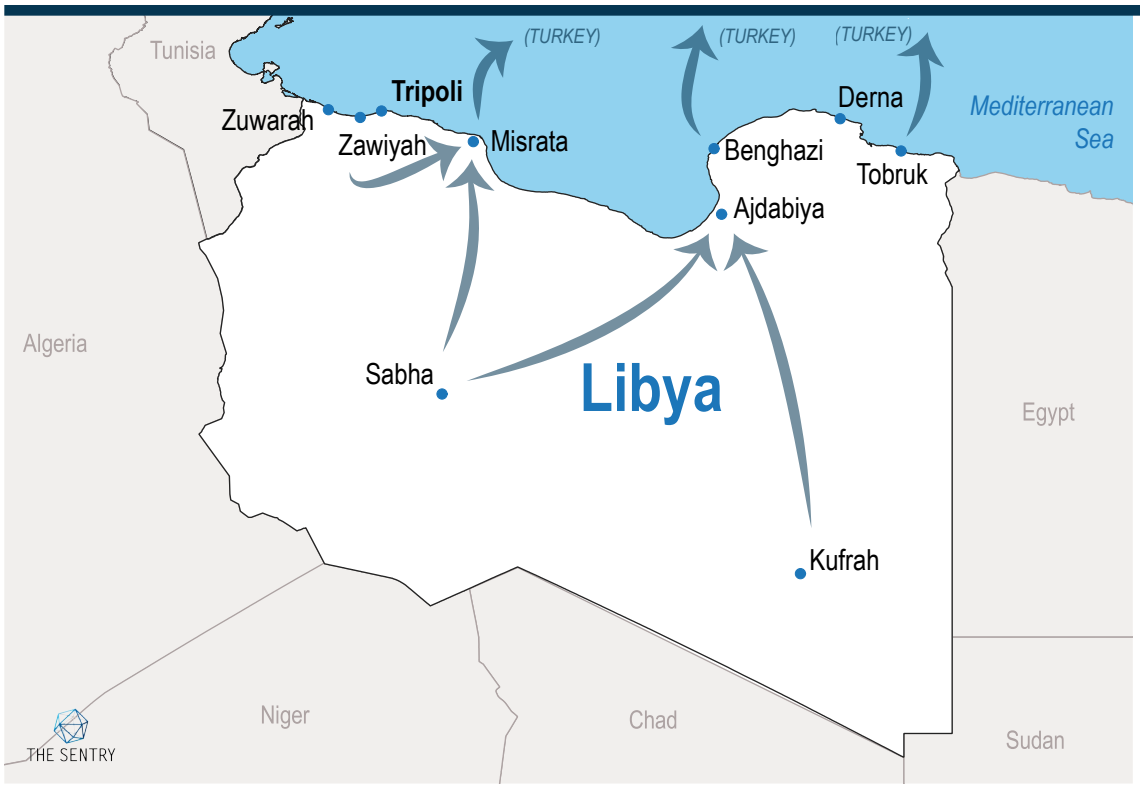

الذهب

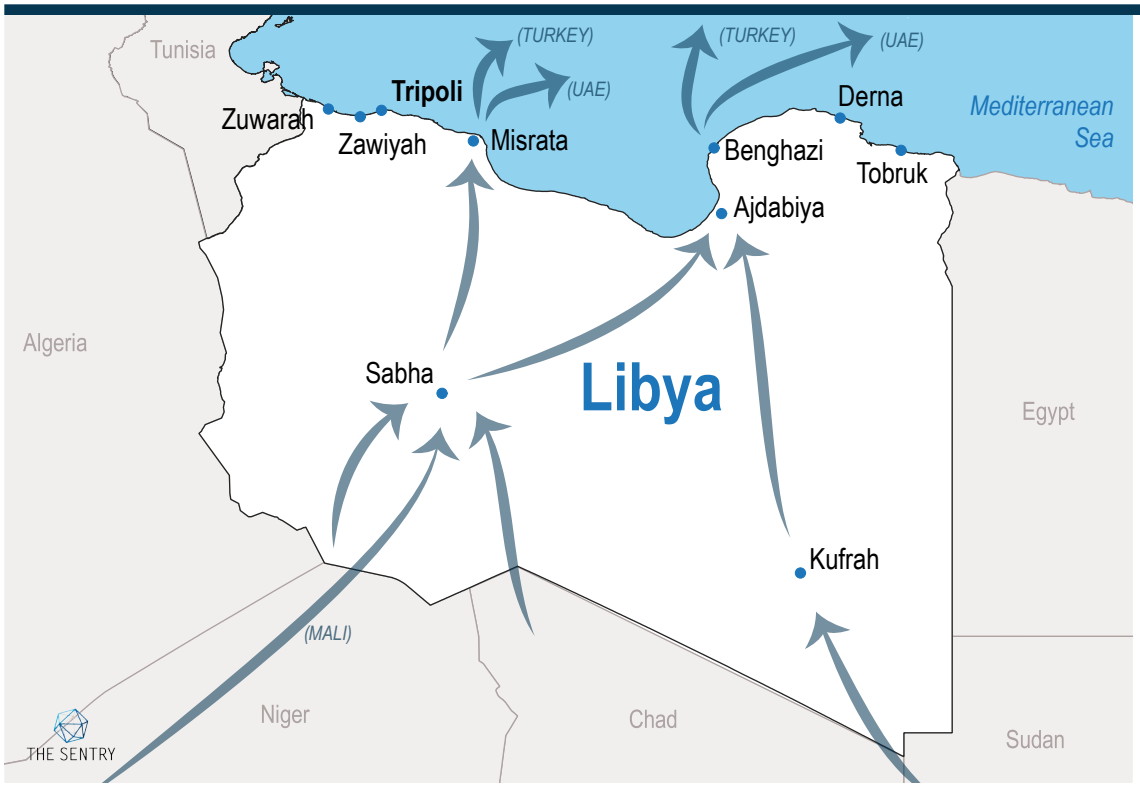

تهريب البشر والاتجار بهم

تشهد ليبيا مرور آلاف الأشخاص شهريًا باعتبارها نقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى إيطاليا ومالطا وأوروبا بشكل عام. طورت الجماعات المسلحة بهدف الحصول على فوائد مختلفة من هذه التدفقات البشرية، مجموعة من العمليات بما في ذلك مراكز الاحتجاز، والدوريات المناهضة للمهاجرين، وعمليات الابتزاز، وغالبًا ما تستخدم انتماءها الاسمي إلى الهيئات الحكومية وبدعم ضمني من كبار مسؤولي الدولة. ونتيجة لذلك، تشارك معظم الفصائل ذات الصلة سياسياً في ليبيا في تهريب البشر والاتجار بهم، على الأقل بشكل غير مباشر.

لا تقتصر الدوافع الرئيسية التي تدفع الجهات الفاعلة في قطاع «إدارة تدفق المهاجرين» على دوافع مالية بحتة فقط، بل تشمل فرصة التصرف نيابة عن الدولة، بالنظر إلى أن الوزارات والوكالات الرسمية في ليبيا تسند في الغالب إدارة مراكز الاحتجاز والدوريات المناهضة للمهاجرين للجماعات المسلحة.[297] ويدرك قادة الجماعات المسلحة أيضًا أن أي دور في قطاع «إدارة تدفق المهاجرين» يؤدي إلى قدر أكبر من الإذعان والاهتمام والاعتراف من العواصم الأوروبية. ونظرًا إلى أن إيطاليا كانت في كثير من الأحيان الوجهة الأولى في الاتحاد الأوروبي للوافدين غير الشرعيين،[298] كانت روما الأكثر استباقية، حيث دعمت العديد من الترتيبات غير الرسمية التي تهدف إلى الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا.[299] وفي حين تنتهج إيطاليا سياسات مناهضة للهجرة تُدعم من جانب الدول الأوروبية الأخرى والاتحاد الأوروبي نفسه بشكل عام، بينما يستنكرون الانتهاكات التي تسببها هذه السياسات على الأراضي الليبية، بما في ذلك مراكز الاحتجاز الرسمية.[300, 301, 302, 303]

تشرف الجماعات المسلّحة المرتبطة بهيئات ووزارات الدولة الرسمية في المواقع الحيويّة على العمليات التي تفضي إلى إساءة معاملة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وطالبي اللجوء أو تعذيبهم للحصول على فدية أو استغلالهم ضمن ممارسات الاتجار بالجنس والعمالة. ويشتهر مركز الاحتجاز في الكفرة، الذي تديره جماعة سُبل السلام المسلحة المتحالفة مع حفتر، بانتهاكات حقوق الإنسان.[304] وبالمثل، في طرابلس، تضم الجماعة المسلّحة بقيادة عبد الغني الككلي، المتحالفة مع الدبيبة،[305] مركز الاحتجاز في أبو سليم، حيث تُرتكب انتهاكات ضد المهاجرين.[306, 307] وفي خارج منطقة طرابلس الكبرى، تقوم الجماعة المتمركزة في الزاوية والتابعة لجهاز دعم الاستقرار، وهو تحالف من الجماعات المسلّحة التي تسيطر على أجزاء من شمال غرب ليبيا، بشكل متكرر «باعتراض اللاجئين والمهاجرين في البحر وأخذهم إلى مراكز الاحتجاز» حيث يتعرضون فيها للضرب وأعمال السُخرة والعنف الجنسي بشكل متكرر.[308] ولا يمكن للدبيبة وحفتر أن ينأوا بأنفسهم بسهولة عن هذه الجماعات المسلحة، لأن ذلك سيحرمهم من الدعم الاستراتيجي في المناطق الحيوية، وبالتالي تمتنع كل من حكومة الوحدة الوطنية والقوات المسلحة العربية الليبية عن القيام بأي محاولات حقيقية لتفكيك شبكات تهريب البشر في ساحاتهم الخلفية. وهناك أيضًا جهات فاعلة لا تتوافق مع أيٍ من مراكز القوى الرئيسية في أماكن مثل مدينة بني وليد، وتتخصص تلك المراكز في انتزاع الأموال من المهاجرين عن طريق التعذيب المُمنهج.[309]

بغض النظر عن بعض الاضطرابات المؤقتة، ظل عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى دول الاتحاد الأوروبي من الشواطئ الليبية بالقوارب ضمن نطاق منخفض نسبيًا منذ صيف عام 2017 حتى لوحظت زيادة في عام 2021.[310] منذ عام 2021، كانت أعداد الوافدين غير النظاميين المسجّلة إلى جنوب إيطاليا آخذ في التزايد. وخلال أول 11 شهرًا من عام 2022، وصل حوالي 48,400 مهاجر غير نظامي إلى إيطاليا قادمين من ليبيا، غادر معظمهم من غرب ليبيا.[311] ومع ذلك، فإن الزيادة بنسبة 64% من إجمالي 29,500 على مستوى البلاد لنفس الفترة من عام 2021 تتبع بالكامل تقريبًا من شرق ليبيا، وفقًا لوزارة الداخلية الإيطالية.[312] وتساعد زيادة عدد الوافدين من شواطئ شرق ليبيا في تفسير وصول أكثر من 20 ألف مهاجر في عام 2022 معظمهم من المصريين عن طريق البحر إلى إيطاليا، بارتفاع من 1,264 في عام

2020.[313] وتضم الجنسيّات الأخرى للمهاجرين الذين يصلون إلى إيطاليا من مدن شرقيّة مثل بنغازي وطبرق سوريين وبنغلاديشيين وباكستانيين يسافرون جواً إلى بنغازي من دمشق عبر شركة أجنحة الشام.[314, 315, 316, 317]

وفي ضوء هذه الخلفية، شهدت الأشهر الأولى من عام 2023 تسارعًا كبيرًا في الهجرة عبر ليبيا.[318] وشهدت الفترة الممتدة من يناير إلى مايو من عام 2023 وصول 22,662 شخصًا بشكل غير نظامي إلى إيطاليا، بارتفاع من 8,923 خلال نفس الفترة من عام 2022. وجاء أكثر من نصف هؤلاء الوافدين من ليبيا من المنطقة الشرقيّة للبلاد.[319] وقد لاحظ العديد من المحللين أن مثل هذه الزيادة في عمليات المغادرة من شرق ليبيا لن تكون ممكنة دون المعرفة المُتعمّدة والتواطؤ من عائلة حفتر.[320, 321] على سبيل المثال، الجهات الليبية التي تقف وراء مأساة 14 يونيو 2023، والتي شهدت مقتل مئات المهاجرين قبالة مدينة بيلوس في اليونان، يبدو أنها مرتبطة بشكل مباشر بصدام حفتر.[322] وفي الوقت نفسه، استمرت مغادرة المهاجرين من غرب ليبيا،[323] على الرغم من حملة ضربات قصيرة بطائرات بدون طيّار أمر بها الدبيبة ضد أصول تهريب البشر المشتبه بها إلى غرب طرابلس في أواخر مايو وأوائل يونيو 2023.[324]

وخوفاً من احتمال ارتفاع مستويات الهجرة نحو الارتفاعات التي بلغتها في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017، تسعى السلطات الأوروبية والدول الأعضاء - وفي مقدمتها إيطاليا - إلى ترتيبات جديدة مع قادة ليبيا يمكن أن تساعد في الحد من أعداد الوافدين غير النظاميين.[325] في جهودها عام 2017 للحدّ من التدفّق البشري من ليبيا، متجاهلة إلى حد كبير المعاناة الإنسانية التي قد تسببها مثل هذه التدابير على الأراضي الليبية، اتخذت إيطاليا ترتيبات في شمال غرب ليبيا شهدت حصول الجماعات المسلّحة على سفن من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى رواتب الموظفين العموميين ومساعدات ماليّة. اعتراف رسمي من حكومة طرابلس.[326, 327, 328] وتنتهج روما مؤخراً سياسة مماثلة في ما يتعلق بالجماعات المسلّحة في شمال شرق ليبيا. أعلن وزير الداخليّة الإيطالي ماتيو بيانتدوسي في يونيو 2023 استعداد بلاده لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية في شمال شرق ليبيا بناءً على طلب خليفة حفتر مقابل تقليص عمليات المغادرة.[329] وعلى ضوء الفرص للحصول على مكافآت ماليّة، يتم تحفيز القادة المسلّحين في ليبيا للسماح بزيادة عدد الوافدين غير النظاميين من أجل تعزيز نفوذهم السياسي، ثم انتزاع تنازلات أكبر من أوروبا لاحقًا. وتؤدي هذه الديناميات إلى مزيد من التساهل تجاه الكليبتوقراطية في ليبيا من جانب الاتحاد الأوروبي وسط جهوده لخفض أعداد الهجرة غير النظاميّة.[330]

المخدّرات

تُهيمن على تجارة المخدّرات في ليبيا التجارة السريعة النمو في ثلاثة منتجات وهي: القنّب، والأمفيتامين الاصطناعي الذي يسمى الكبتاجون، والكوكايين.[331] وفي حين أن الكوكايين يأتي عادةً من أمريكا اللاتينية، فإن معظم القنّب يأتي من المغرب ويأتي معظم الكبتاجون من سوريا التي يسيطر عليها النظام.[332, 333, 334, 335] ويُسيء بعض مسؤولي الدولة الليبية استخدام التفويضات والموارد العامة للانخراط في تجارة المخدّرات غير المشروعة أو تسهيلها.[336]

في عام 2020، أقامت عائلة حفتر ونظام الأسد علاقة سياسيّة وعسكريّة ولوجستيّة واقتصاديّة نتيجة عوامل منها تشجيع الإمارات العربية المتحدة لهذه العلاقة.[337, 338] وقد سهّلت هذه الشراكة تدفّق الكبتاجون من سوريا إلى شرق ليبيا، من بين مخططات غير مشروعة أخرى.[339, 340] ويُقدّر الحجم الإجمالي لصناعة الكبتاجون التي يدعمها النظام السوري - والتي يشرف عليها ماهر شقيق الرئيس بشار الأسد - بحوالي 10 مليارات دولار سنويًا.[341, 342] ويتم نقل نسبة من هذا الإنتاج إلى شرق ليبيا، ومن ثم نقله في الغالب إلى باقي المناطق في ليبيا والدول المجاورة مثل الجزائر والسودان والنيجر.[343, 344, 345, 346] وينتهي المطاف ببعض كميات الكبتاجون الذي يتم شحنه من سوريا إلى شرق ليبيا إلى أوروبا.[347] ويتم استخدام جزء آخر من قبل المجتمع الليبي، الذي يتزايد فيه الاستهلاك من قبل السكان المحليين.[348]

ستستمر تجارة الكبتاجون في ليبيا في التوسع، نظراً للقبول المتزايد لنظام الأسد في العالم العربي، وهو الاتّجاه الذي يستفيد من الضغط الدولي النشط من قبل الإمارات العربية المتّحدة ومصر.[349, 350, 351] وفي المقابل، بذلت الولايات المتّحدة بعض الجهود التشريعيّة لمكافحة تجارة الكبتاجون التي يمارسها نظام الأسد، ولكن لم تُسفر هذه الجهود بعد عن تدابير من شأنها التأثير على الجهات الليبية المستفيدة من هذه التجارة.[352] ومع ذلك، ليست كل المخدرات الاصطناعيّة المتداولة في ليبيا تنبع من المناطق السورية التي يسيطر عليها الأسد، حيث تُعدّ الهند نقطة منشأ أخرى،[353] وتشير الأدلة المُتناقلَة إلى أن أجهزة التصنيع ربما تكون قيد الاستخدام بالفعل على الأراضي الليبية.[354, 355]

هناك تجارة متنامية أخرى في ليبيا وهي تجارة القنّب، كما يتّضح من الحالات الأخيرة لشحنات القنّب التي تم اعتراضها.[356, 357] وكانت السيطرة على طرق القنّب مصدرًا متكررًا للتوتر في كل أنحاء ليبيا، بما في ذلك البلديات القريبة من الساحل الغربي، مثل مدينة العجيلات التي كانت بالفعل مركزًا للقنّب خلال سنوات حكم القذافي.[358, 359, 360] ويدخل بعض القنّب القادم من المغرب إلى ليبيا عبر الجزائر ومنطقة غات بالقرب من الحدود.[361, 362] وتنتقل تدفقات أخرى من القنب القادمة من المغرب عبر موريتانيا ومالي والنيجر، وتصل إلى ليبيا عبر مناطق مثل ممر السلفادور على الحدود الجنوبية الغربية لليبيا.[363, 364]

وهناك أنواع أخرى من المخدّرات المُتداولَة في ليبيا إلى جانب القنّب والكبتاجون والكوكايين، وتشمل الترامادول والبريجابالين والكلونازيبام.[365, 366, 367, 368] وتكشف بعض الأحداث الأخيرة عن تدفّق المخدّرات من دول الاتحاد الأوروبي إلى غرب ليبيا وشرقها،[369, 370] مما يشير إلى أن الدولة الواقعة في شمال إفريقيا أصبحت مركزًا متكاملاً لتجار المخدّرات عبر القارات.

ليبيا: منصّة للتجارة غير المشروعة

تتزايد أعداد عمليات تهريب البشر في جميع أنحاء البلاد. فقد شهدت المنطقة الشرقية في الآونة الأخيرة، ظاهرة استخدام طرق تشغيلية جديدة، وذلك بفضل الشراكات مع كيانات أخرى مثل شركة أجنحة الشام الجوية السورية. وفي الوقت نفسه، فإن مجال الاتجار المخدرات آخذ في الاتساع. علاوة عن استمرار عمليات الاتجار بالمواد التقليدية مثل الكبتاغون والحشيش، فإن تزايد الكميات التي يتم المتاجرة بها مثل الكوكايين والبريغابالين تعزز مكانة ليبيا كمنصة عالمية لتهريب والاتجار بالمخدرات.

تهريب البشر والاتجار بهم

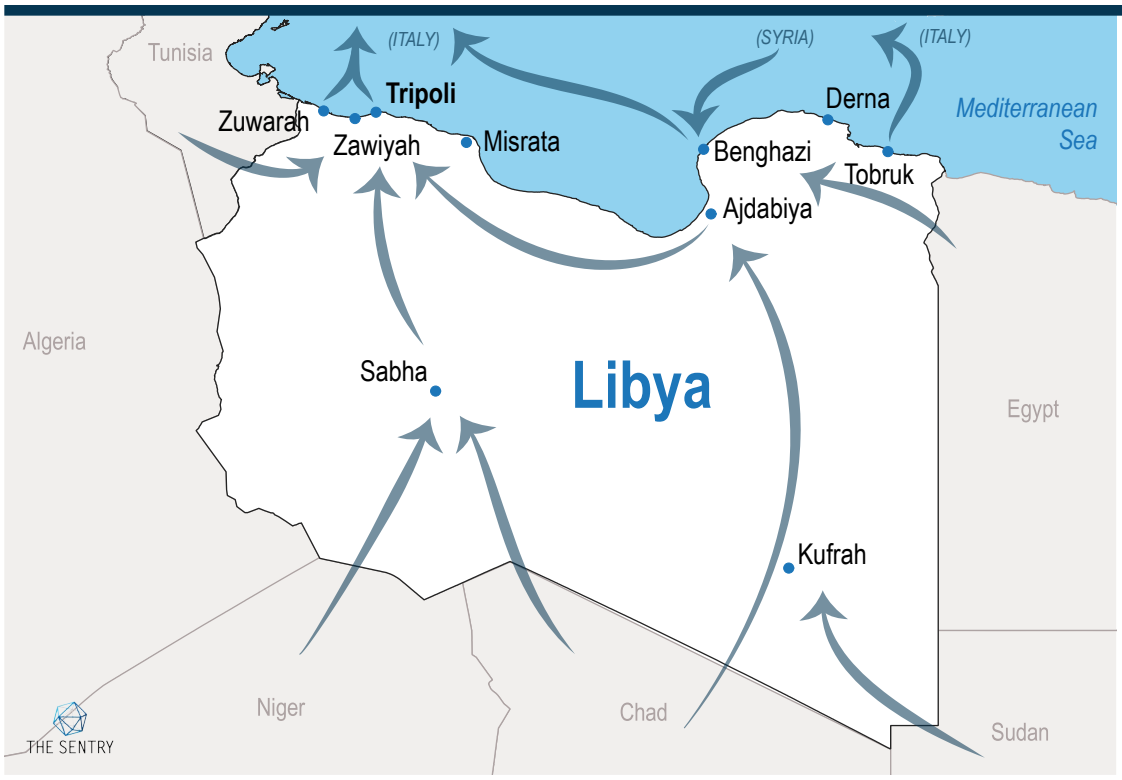

المخدرات

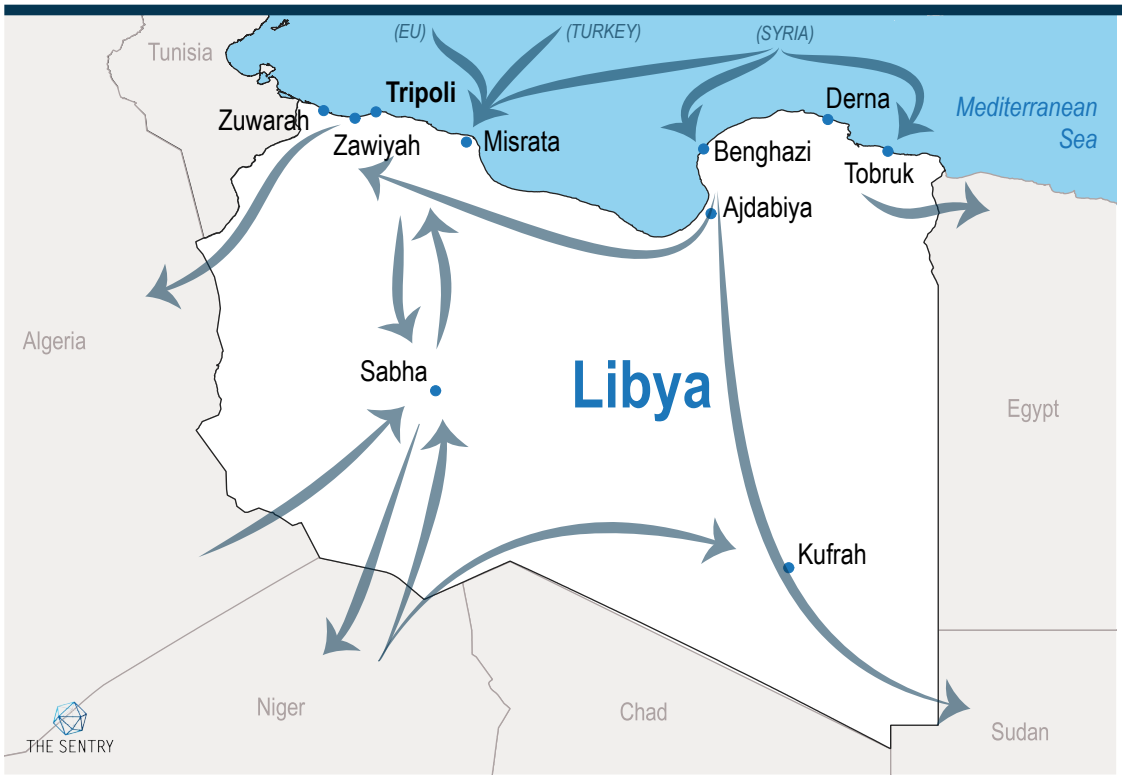

في حين صرّحت الجهات الفاعلة الدولية بانتقاداتها العلنية للفساد والجرائم التي ترتكبها النخبة الحاكمة في ليبيا،[371] إلا أنّها لم تفعل الكثير لتحسين الاتجاهات المتزايدة نحو نهب الثروات العامة. من خلال قبضة القادة الحاليين على الدولة، يتّضح التدهور السريع لدولة ليبيا وتزايد احتماليّة أن تظل مضطربة أمنيًا ومصدراً محتملاً لعدم الاستقرار على نطاق أوسع. من المُفترض أن يؤدي تبنّي سياسة دولية أكثر فعّاليّة إلى التّصدي للكليبتوقراطيين بشكل أكبر، ولا ينبغي أن تفترض تلك السياسة أن الصفقات السياسية القائمة على الضمانات المُقدّمة للنّخب الليبية التي تخدم مصالحها الذاتية ستجلب الاستقرار، أو انتخابات ذات مصداقية، أو احتمالية تحقيق حكم خاضع للمساءلة. باختصار، يجب على الدول الأجنبية الملتزمة بتعزيز استقرار ليبيا أن تستخدم أدواتها السياسية لدعم بناء دولة ليبية شاملة بدلاً من الاستمرار في محاولات بناء السلام على مستوى النخبة. إن أي تحدٍ دولي للكليبتوقراطيين الرئيسيين يأتي مصحوبًا ببعض مخاطر تجدّد الصراع المسلّح، إذ يلتزم هؤلاء القادة بحماية مصالحهم وامتيازاتهم الحالية. ولكن نظراً إلى التسارع الحالي في معدّلات السرقة والأضرار المؤسسية، فإن البديل لا يزال أكثر خطورة على آفاق ليبيا. ومن الصعب عكس هذا الاتجاه.

هناك فرص ضمن أطر السياسات الحاليّة لإجراء مثل هذه التحوّلات، مثل التزام الولايات المتحدة لعام 2022 بإعطاء الأولوية لليبيا كدولة رئيسية ضمن نطاق قانون الهشاشة العالمية،[372, 373] والذي يوفّر وسيلة لتحقيق التوافق بين الوكالات حول كيفية الوصول إلى السلام والاستقرار. ولن يتسنّى تحقيق هذه الغاية إلا إذا أثبتت الولايات المتحدة بشكل ملموس أن تركيزها التقليدي على مكافحة الإرهاب لم يعد يتجاهل كل المعايير الأخرى، مثل مكافحة الفساد. وستتطلب تلك الفرص أيضًا مشاركة أوسع من جانب وكالات الدول الغربية المُكلّفة بالإشراف على سياسة التمويل غير المشروع، مثل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية وشبكة إنفاذ قوانين الجرائم الماليّة، إلى جانب مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتّحدة، ومكتب تنفيذ العقوبات المالية التابع لوزارة الخزانة البريطانية، والمديرية العامة للاستقرار المالي والخدمات الماليّة واتحاد أسواق رأس المال التابعة للمفوضيّة الأوروبيّة.

كما يؤدي القطّاع الخاص، الذي كثيراً ما يتم تجاهله في المناقشات المتعلقة بالفساد والإجرام في ليبيا، دورًا في زيادة التكاليف التي يتحملها الكليبتوقراطيون، نظرًا لأن عائداتها و عناصر تمكينها تكون في كثير من الحالات موجودة في أراضٍ أجنبيّة. ومن الضروري التركيز بشكل أكبر على القطّاع المصرفي على وجه الخصوص.

وينبغي أن تركّز المشاركة الدولية على التدهور المتزايد للضوابط والتوازنات في نظام الدولة الليبية، ومن ثم زيادة تكلفة التربّح من الفساد والجريمة. ومن الضروري إجراء تغيير منهجي في ليبيا، على أن تكون هناك أربعة أهداف سياسيّة رئيسيّة ضمن صميم هذا التغيير.

1. كشف التواطؤ على المستويين المحلي والدولي.

ينخرط الزعماء السياسيّون ومسؤولو الدولة في مساومات مع منافسيهم، حيث يقسمون المناصب العامة في ما بينهم ويتمكنون من الوصول إلى الميزانيّات مقابل التزامات مزعومة بتعزيز «الاستقرار».[374] وتوفّر العديد من الجماعات المسلّحة الأمن اليومي الذي يحتاجه الشعب الليبي، لكنها تنخرط في الوقت نفسه في أنشطة فاسدة وإجراميّة، إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان ضد أي ليبيين يعارضون تلك الأنشطة. وقد عزز هؤلاء الكليبتوقراطيون معًا سيطرتهم على موارد الدولة لتشمل الأسواق غير المشروعة المتفاقمة في ليبيا. وعلى نحوٍ متزايد، أصبح التمييز بين الجماعات المسلّحة والقادة السياسيين أكثر صعوبة. ويتّضح ذلك من خلال حصول وزيري الداخليّة في الحكومتين المتنافستين على منصبيهما بفضل قوة علاقاتهما بالتشكيلات

المسلّحة، التي ورد أنّها انخرطت في القطّاع غير المشروع.[375, 376] وقد أصبحت هذه الجهات الفاعلة تشكّل الدولة الليبية،[377] مما يجعل من الصعب للغاية على الشعب الليبي التعبير عن مخاوفه أو الاحتجاج بشكل فعّال ضد حُكّامه الفاسدين.

لا تنطوي سياسة الدول الغربية في ليبيا حاليًّا على أي ضغوط حقيقية على الكليبتوقراطيين المسؤولين بشكل أكبر عن انتشار الفساد والجريمة المنظّمة. وعندما يتعلّق الأمر بالأمن والنظام، فإنّ إعطاء الأولوية لإدارة الهجرة ومكافحة الإرهاب قد دفع الدول الغربية الكبرى إلى التغاضي عن بعض أسوأ انتهاكات الكليبتوقراطيين. ويتم تجاهل الأنشطة غير المشروعة الرئيسية في ليبيا مقابل التعاون بشأن هذه الأولويّات. وعلى المستوى السياسي، كان غموض مشاركة القوى الإقليمية سبباً في ازدياد نهب الثروات العامة من خلال إضفاء الشرعيّة على الصفقات التي تُبرم بين النخبة المستعدة للاستفادة من الممارسات الفاسدة أو غير المشروعة المحتملة.

وعلى نطاق أوسع، من الضروري رفع الكشف عن التواطؤ من خلال الإفصاح عن ممارسات الكليبتوقراطيين وممارسة الضغوط لحملهم على تغيير حساباتهم. ويتعيّن على الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الحكومات ذات التفكير المماثل تبنّي نهج بنّاء واستباقي في دراسة كافة أدوات الضغط المتاحة. وينبغي النظر في إصدار تحذيرات من قبل حكومة الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وأوروبا لتسليط الضوء على مخاطر التّعرض للممارسات الاحتياليّة - خاصة عندما يتعلق الأمر بالخدمات المصرفيّة المراسلة - لقطاعات الاقتصاد الليبي المحدّدة في هذا التقرير. ويجب على الجهات المنظّمة الماليّة في هذه البلدان أيضًا التأكّد من أن العلاقات بين مؤسسات الدولة الليبية والكيانات المصرفيّة التي تمتلكها تقوم على أُسس تجاريّة عادلة وبحتة.

ويجب أيضاً وضع أنظمة عقوبات على غرار قانون ماغنيتسكي،[378] إلى جانب عمليات حظر التأشيرات التي يتم إقرارها من خلال تشريعات منفصلة، واستهداف القادة المتورطين في أنشطة الفساد. وقد استخدم المجتمع الدولي حتى الآن العقوبات ضد الأفراد والأصول المرتبطة بالقذافي، وكذلك ضد منتهكي حقوق الإنسان المزعومين. وقد طُبّقت هذه العقوبات من خلال الأمم المتّحدة وتم تكرارها على المستوى القُطري في عقوبات الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة والاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى توحّد الآراء في ما يتعلق بالاستجابة الدولية. ومع ذلك، فقد تبيّن عدم فعاليتها ويُعزى ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ إلى عدم التطبيق الاستراتيجي وعدم الرغبة في استهداف الجهات الفاعلة البارزة.[379, 380] وقد أدّت الجهود المبذولة لتحقيق توافق في الآراء بشأن الأهداف دورًا في هذا الصدد إذ يسهل التوصّل إلى اتفاقات بشأن استهداف الجهات الفاعلة غير البارزة.

ومع ذلك، هناك فرصة للاستفادة من تصنيف الأمم المتحدة في سبتمبر 2018 لأي مواطن ليبي « يقوم بأيّ أعمال قد تُفضي إلى اختلاس الأموال الحكوميّة الليبيّة أو تتسبب في ذلك».[381, 382] وهذا التصنيف مُصمّم خصّيصًا للوضع الليبي ويجب استخدامه لمتابعة فرض عقوبات على الشبكات ضد الكليبتوقراطيين الليبيين البارزين. وهذا من شأنه أن يبعث برسالة إلى الكليبتوقراطيين مفادها أن أصولهم الأجنبية ستكون عرضة للتجميد، مما يُعقّد جهودهم للسفر وإنفاق مكاسبهم غير المشروعة على الشواطئ الأجنبية. والأهم من ذلك أنه من المُرجّح أن يؤدي ذلك أيضًا إلى تعزيز العناية الواجبة من جانب المؤسسات الماليّة. وسيكون الطريق الأمثل لمتابعة مثل هذه العقوبات من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، إذا لم يكن ذلك مُمكنًا، فيتعيّن على الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة والاتحاد الأوروبي، جنبًا إلى جنب مع الحكومات الأخرى المماثلة، أن تفكر بقوة في فرض عقوبات خاصة بها. ومن هنا، فإن إدراج محافظ البنك المركزي اللبناني السابق في أغسطس 2023 بتهمة تحويل أموال المصرف لتحقيق مكاسب شخصيّة من قبل الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وكندا يوفّر سابقة إيجابية تشير إلى أن مسؤولي الدولة ليسوا بعيدين عن طائلة الإجراءات العقابيّة وأنه يمكن فرض هذه العقوبات على مستوى الدولة.[383]

2. التحول من نظام الحكم الحالي المستنزف للثروات.

تنخرط حكومة الكليبتوقراطية المتنامية في ليبيا بسبل عنيفة أحيانًا في صراعات على موارد الدولة من خلال السيطرة على مؤسسات الدولة والتنافس على السيطرة على الأسواق المشروعة وغير المشروعة. يشجع الهيكل الحالي للدولة ويحفز هذا البحث عن الريع وترسيخ السياسات القائمة على المحسوبية. ولذلك يتعين على ليبيا إصلاح مؤسسات الدولة للخروج من هذه الحلقة المفرغة. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن بعد مرور 12 عاماً على الإطاحة بالقذافي إجماع مجتمعي وسياسي حول كيفية حكم البلاد، حيث استمرت الوساطة الدولية في السعي إلى التوصل إلى صفقة بين النخبة السياسية الموجودة حاليًا في السلطة بدلاً من تطوير عملية أكثر شمولاً تسمح لجزء أكبر من السكان بالتأثير على الطريقة التي ينبغي بها حكم الدولة. وهذا ينطوي على القضاء على احتكار عملية صنع القرار الذي يتمتع به الكليبتوقراطيون في ليبيا حاليًا. ويمكن القيام بذلك من خلال استضافة اجتماعات مفتوحة في كل أنحاء الدولة للمشاركة والتماس الدعم للعملية السياسية أو من خلال إجراء محاولة جديدة لعقد ما يسمى «بالمؤتمر الوطني» الذي يجمع بين مختلف الفئات المجتمعية لاتخاذ قرارات بشأن خارطة الطريق السياسية للدولة. ويُعد دعم تطوير إصلاح الحكم من المقومات الأساسية لجهود صنع السلام.

ولا يمكن لنا اعتبار النزاع الدائر على الحكم مبرراً للتقاعس عن العمل، بل ينبغي الاستمرار في دعم الجهود الدولية الرامية إلى إعادة توحيد المؤسسات. كما ينبغي أن تستند المساعدة المباشرة المقدمة إلى مؤسسات الدولة، والتي يتم تسهيلها من خلال أدوات متعددة المانحين مثل تقييم التعافي وبناء السلام على مستوى الوزارات،[384] إلى معايير واضحة للإصلاح المؤسسي تحدد التقدم خلال فترات محددة. ويمكن أن يكون أحد المعايير الحاسمة للدعم المستقبلي لمصرف ليبيا المركزي هو إغلاق جميع الحسابات خارج الميزانية التي تحتفظ بها الكيانات المملوكة للدولة، وإدراجها تحت حساب خزانة وطني واحد. وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على الكليبتوقراطيين في ليبيا إخفاء نهب الموارد. ينبغي على المجتمع الدولي - مثل الحكومات المانحة الثنائية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - التعاون مع السلطات الليبية بشأن هذه تطبيق المعايير والمساعدة على ضمان الامتثال لها.

3. التأكد من استخدام الأموال العامة للصالح العام، وليس لإثراء بعض الشخصيات

ينبغي أن يكون منع خصخصة الثروة العامة محور التركيز الرئيسي، خاصة على المدى القصير والمتوسط. فقد أدى انهيار الأجهزة الأمنية للنظام وتفتيت القطاع الأمني منذ عام 2011 إلى خلق العديد من السبل للإثراء الشخصي غير المشروع. كما أصبحت مؤسسات الدولة في بعض الحالات تمثل إقطاعيات لقادتها الذين يستغلون سيطرتهم لتكوين الثروة واستخدام السلطة والنفوذ لصالحهم وصالح الشبكات التابعة لهم. وقد تطورت هذه الأساليب في الغالب ضمن تسوية مؤقتة مع الجهات المسلحة التي تسيطر على المنطقة التي يحتاج المسؤولون أو الجهات الفاعلة الأخرى إلى العمل فيها. ولذلك من الضروري تعزيز الضوابط والتوازنات داخل نظام الدولة الليبية ومحاسبة الإدارة العليا للمؤسسات الليبية.

ويبدو حاليًا أن الإجماع الدولي على أهمية هذه المسائل قد قوبل بالمثل من جانب بعض السلطات الليبية. أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في تحديد آلية مؤقتة من شأنها تحسين الشفافية والمساءلة في تخصيص الإيرادات والنفقات الليبية من أجل الحد من التوترات الناشئة في خضم الصراع القائم على الحكم.[385] وقد حظيت غالبية الجهود، بخلاف تفاصيل الاقتراح الأمريكي، بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[386] في حين أن الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لم تؤتِ ثمارها بالكامل، في يوليو 2023، فقد شكل المجلس الرئاسي الليبي «لجنة عليا للرقابة المالية» تتمتع بسلطات واسعة للإشراف على عائدات النفط، والتوسط في النزاعات المتعلقة بالميزانية، وتوزيع الأموال على مستوى الدولة. ورغم أن تشكيل هذه اللجنة يوفر فرصة

لتطبيق الإجراءات القانونية الواجبة وتوفير الوضوح في ما يتعلق بإيرادات الدولة ونفقاتها، فإنه ينطوي على مخاطر بأن تساعد الهيئة الجديدة في إضفاء الشرعية على اتفاقيات استخراج الموارد بين الفصائل دون معالجة الغموض الذي يشوبها.[387] يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الفني والتشجيع السياسي لتطوير إجراءات للجنة تتسم بالمساءلة والشفافية، مع اشتراط الدعم الدولي لمشاريع التنمية باستيفاء هذه المعايير.

وينبغي استكمال جهود الوساطة الدولية بمبادرات خاصة بقطاعات محددة. كما يجب بناء النفوذ من أجل الإصلاح من خلال الضغوط المصرفية في القطاع المالي على وجه الخصوص. وتتمثل أشكال هذا الضغط في إصدار التحذيرات من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى أن البنوك المراسلة العالمية من المحتمل أن تتعرض لخطر التورط عن غير قصد في مخططات غسل الأموال الليبية. ولذا، يجب على هذه البنوك أن تتعاون مع البنوك الليبية لتحسين عمليات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

أولاً، ستكون مراجعة متطلبات الامتثال الليبية مفيدة بشكل خاص، حيث إن هناك بيانات عامة محدودة متاحة حول نطاق وحالة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، وذلك رغم إعلان مصرف ليبيا المركزي عن استراتيجية وطنية في عام 2018.[883]

وبعد ذلك، ينبغي معالجة أي ثغرات يتم تحديدها في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا. خلصت مشاورة أجراها صندوق النقد الدولي في يونيو 2023 إلى أن قلة التقارير عن الأنشطة المشبوهة وتراكم التقارير المقرر التحقيق فيها يشير إلى استمرار نقص الإمكانيات داخل وحدة الاستخبارات المالية التابعة لمصرف ليبيا المركزي.[389] ووفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، ينبغي للسلطات الليبية تعزيز الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة موارد وحدة الاستخبارات المالية، وتعزيز التعاون المحلي والدولي لتسهيل الملاحقات القضائية الأكثر فعالية.[390]

بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات الليبية، بغية التوافق مع المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن تطلب من كافة البنوك - بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي - بذل العناية الواجبة المعززة بشأن الأشخاص الأجانب المعرضين للخطر سياسيًا والعلاقات مع المواطنين المعرضين للخطر سياسيًا التي تُعتبر «علاقة تجارية محفوفة بالمخاطر.»[391] ومن شأن تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الليبي لعام 2017 على الأشخاص المحليين المعرضين للخطر سياسيًا أن يتيح مراقبة أكثر صرامة للكليبتوقراطيين في ليبيا.[392] ونظرًا إلى مركزية موارد الدولة في العديد من الممارسات غير المشروعة، يتعرض الأشخاص المعرضين للخطر سياسيًا - الذين غالبًا ما يشغلون في ليبيا مناصب سياسية رفيعة أو مناصب تكنوقراطية بارزة - لمخاطر أكبر في التورط المحتمل في أنشطة غير قانونية مقارنة بغيرهم. إن التركيز على الإفصاح عن تضارب مصالح الأشخاص المعرضين للخطر سياسيًا من شأنه أن يساعد في تقليل احتمالات النشاط غير القانوني. وأخيرًا، للتخفيف من إمكانية التخلص من المخاطر، يجب على البنوك الليبية الكبرى التأكد من أن البنوك المراسلة على دراية بكل الخطوات المتخذة لتعزيز العناية الواجبة وتحسين إجراءات «اعرف عميلك».

في قطاع النفط، يشير تورط الإنتربول في عملية الاستيلاء التي وقعت في سبتمبر 2022 على سفينة تحمل كمية كبيرة من الوقود تم تحويلها بشكل غير قانوني من ليبيا إلى أن المجتمع الدولي بدأ يقدر حجم نمو قطاع تهريب الوقود في ليبيا في عام 2022.[393] على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى عملية EUNAVFOR MED IRINI - وهي مبادرة للاتحاد الأوروبي تهدف بشكل أساسي إلى المساعدة في فرض حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على المقاتلين الليبيين وموردهم - لمواصلة اعتراض السفن المشتبه في أنها تحمل الوقود المسروق أو المُصدر بشكل غير مشروع من ليبيا.[394, 395] واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة الحالية،[396] يتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تساهم في القضاء على أعمال شبكات تهريب الوقود. ويجب على هذه الدول الغربية أيضًا أن تعمل بشكل وثيق مع القيادة العليا

للمؤسسة الوطنية للنفط، والنائب العام الليبي، وديوان المحاسبة الليبي، وهيئات الرقابة الليبية الأخرى لاحتواء وتنظيم مقايضات النفط مقابل الوقود من خلال وضع إطار أكثر صرامة لإعداد التقارير المالية. وستستمر هذه المعاملات الواقعة خارج الميزانية العمومية في تشكيل مخاطر كبيرة للخيانة والاحتيال ما لم تصبح هذه المعاملات أكثر شفافية وأكثر تنظيمًا. استضافت الولايات المتحدة مؤخرًا اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة القضايا الجارية في قطاع النفط في جنوب السودان قبل نشر تقرير استشاري بشأن الأعمال، ومن الممكن تكرار هذا المزيج في ليبيا لتحقيق تأثير عظيم.[397, 398]

وبخلاف ذلك، يُعد الحد من غموض الإدارة المالية للدولة هدفاً بالغ الأهمية. فقد أدى الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة إلى مستوى أكبر من الإفصاح عن نفقات الدولة في عام 2022،[993] بناءً على إفصاح مصرف ليبيا المركزي عن إصدار خطابات الاعتماد. وينشر ديوان المحاسبة الليبي من جانبه تقريرًا سنويًا منذ عام 2011،[004] ورغم هذه الإفصاحات غير الكاملة، إلا أنه يمكن الاستفادة منها. ويمكن للحكومة الليبية أن تنطلق من نقطة بداية جيدة عن طريق نشر نتائج مراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي التي نظمتها الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة لمزيد من الشفافية في التعاقدات الحكومية. على الرغم من التحديات السياسية، فإن دعم عملية مناقصة عامة شفافة - من خلال مشاريع مشتركة في البداية بين الجهات المانحة الدولية والحكومة الليبية، مثل استراتيجية التعافي وبناء السلام على مستوى الوزارات - من شأنه أن يوجه ضربة لعمليات نهب الثروات العامة. وبالمثل، قد يؤدي إنشاء سجل عام للشركات تابع لفريق العمل المالي لكافة الكيانات المؤسسية المنشأة في ليبيا، بما في ذلك معلومات المساهمين والملكية المستفيدة، إلى تقويض جهود الجهات الممكنة لتحويل الأموال الحكومية بشكل كبير. خارج ليبيا، يجب أن يظل تجميد أصول الأمم المتحدة على أصول المؤسسة الليبية للاستثمار ساريًا ما لم تتمكن المؤسسة من تقديم حسابات موحدة للشركات التابعة لها (لا تستند إلى القيم الدفترية التاريخية) وإظهار الالتزام الكامل بمبادئ سانتياغو للممارسات المعمول بها لصناديق الثروة السيادية. وفي حال ظلت المؤسسة الليبية للاستثمار غير قادرة على تلبية هذه المعايير، فيجب النظر في إطلاق أصول محددة في آليات صندوق منفصلة تخدم الأولويات الوطنية مثل إعادة إعمار درنة، بشرط تطبيق ضوابط وتوازنات قوية.

4. معالجة ثقافة الإفلات من العقاب السائدة بين من ينتهكون حقوق الإنسان بشكل منهجي.

وبينما تركز هذه النقاط على المساءلة عن الجرائم المالية، فإن انتهاكات حقوق الإنسان منتشرة على نطاق واسع في ليبيا - وغالباً ما تكون مرتبطة.[401] أدى انقسام السلطة بعد عام 2011 والانتشار السريع للجماعات المسلحة إلى وضع تتمتع فيه سلطات الدولة الرسمية بقدرة محدودة على إدارة شؤون الدولة. وسيقطع المجتمع الدولي، من خلال تنفيذ التوصيات المقترحة، شوطًا طويلاً نحو معالجة ثقافة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها الكليبتوقراطيون في ليبيا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به على مستوى تعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان. تم تطبيق العقوبات التي ينفذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الأفراد المتهمين بالتورط في الاتجار بالبشر وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.[402] ومع ذلك، فإن هذه التصنيفات لم تستهدف أبرز الأفراد المرتبطين بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. تحتفظ المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية في ليبيا،[403] وتظل بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وسيلة للتحقيق مع منتهكي حقوق الإنسان ومحاسبتهم.[404] وفي الوقت نفسه، أصبح مناخ المدافعين عن حقوق الإنسان صعباً على نحو متزايد، حيث أصبحت الاعتقالات بحجة حماية «القيم الليبية والإسلامية» شائعة بشكل متزايد.[405] يجب التنديد بوضوح بتلك الانتهاكات، كما يجب كشف القوات التي تقوم بالاعتقالات وفضحها، حتى وإن كانت تتعاون مع الوكالات الغربية في مسائل مكافحة الإرهاب والهجرة.

الحواشي

1 صندوق النقد الدولي "ليبيا: "البيان الختامي للموظفين بشأن مهمة المادة الرابعة لعام 2023" ، 17 مارس 2023، متاح على: https://imf-fmi.africa-newsroom.com/press/libya-staff-concluding-statement-of-the-2023-article-iv-mission?lang=en

2 انظر:

إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، "ملخص تنفيذي للتحليل القطري: ليبيا" ، 9 مايو 2022، متاح على: https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Libya/pdf/libya.pdf

Global Solar Atlas، «قدرات الطاقة الفوتوضوئية العالمية بحسب الدولة" متاح على: https://globalsolaratlas.info/global-pv-potential-study

موفق الطيب، "الصناعة المعدنية في ليبيا")، هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، 2019، متاح على: https://pubs.usgs.gov/myb/vol3/2019/myb3-2019-libya.pdf

ديانا كينش وأناليزا فيلا، "التعدين في ليبيا قد يصبح "أكثر أهمية" من النفط: الوزير"، ستاندرد آند بورز جلوبال، 4 مارس 2020، متاح على: https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/metals/030420-mining-in-libya-may-become-more-important-than-oil-minister

3 بحسب البنك الدولي، بلغ إجمالي عدد سكان ليبيا 6.7 مليون نسمة في عام 2021. انظر:

البنك الدولي، "التقديرات والتوقعات السكانية"، متاح على: https://databank.worldbank.org/source/population-estimates-and-projections#advancedDownloadOptions

4 استمرت حكومات ما بعد 2011 في توزيع نسب كبيرة من الأموال العامة على شكل رواتب وإعانات، في حين تم إهمال مجالات الإنفاق الأخرى. ارتفع إنفاق حكومة طرابلس الليبية من 36 مليار دينار ليبي (25.7 مليار دولار) في عام 2015 إلى 128 مليار دينار ليبي (25.6 مليار دولار) في عام 2022. ومن الجدير بالذكر أن مبلغ 128 مليار دينار ليبي يقل عن النفقات الفعلية بنحو 61.7 مليار دينار ليبي (12.3 مليار دولار) نتيجة التكاليف غير المدرجة في الميزانية ذات الصلة بدعم الوقود في عام 2022، وفقًا لديوان المحاسبة الليبي. مع الأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الدينار الليبي في ديسمبر 2020، فإن أرقام الإنفاق الحكومي هذه تعكس زيادة بنسبة 47.5% على مدار سبع سنوات. انظر:

عبد القادر أسد، "تقرير: ديوان المحاسبة الليبي: إيرادات ليبيا لعام 2016 هي الأقل في التاريخ الحديث"، ليبيا أوبزرفر، 29 أبريل 2017، متاح على: https://libyaobserver.ly/economy/report-libyan-audit-bureau-says-libyas-2016-revenues-are-least-modern-history

ليبيا هيرالد، "بلغ إنفاق الدولة الليبية 127.9 مليار دينار في عام 2022، بزيادة 42 مليار دينار في عام 2021: أحدث إحصائيات مصرف ليبيا المركزي"، في ٤ يناير 2023، متاح على: https://libyaherald.com/2023/01/libyan-state-expenditure-was-ld-127-9-billion-in-2022-up-ld-42-billion-on-2021-latest-cbl-stats/

تقرير غير عام من ديوان المحاسبة الليبي يبرز المخالفات المالية والاتجاهات المثيرة للقلق في القطاع العام في الدولة، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنفط، سبتمبر 2023، ص 17، تمت مراجعته من قبل ذا سنتري.

رويترز، "البنك المركزي الليبي المنقسم يوافق على سعر الصرف بعد أول اجتماع منذ سنوات"، في 16 ديسمبر 2020، متاح على: https://www.reuters.com/article/libya-cenbank-idAFL1N2IW0KB

5 تيم إيتون، "المعركة من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة"، في هند ر. إرهام، ومايكل سي. شيفر، وكاناي واتانبي (محررون)، الطريق الطويل إلى المؤسسات الشاملة في ليبيا: دليل التحديات والاحتياجات، الولايات المتحدة: منشورات البنك الدولي، 2023، ص 22، متاح على:https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/the-long-road-to-inclusive-institutions-in-libya-a-sourcebook-of-challenges-and-needs

6 تنفق ليبيا نسبة كبيرة من ميزانيتها على رواتب موظفي الدولة. ففي عام 2022، تم تخصيص ما دون 40% بقليل من الأموال التي خصصها مصرف ليبيا المركزي - 47.1 مليار دينار ليبي (حوالي 10 مليارات دولار) - للرواتب، بما في ذلك الرواتب المخصصة لنفقات المؤسسة الوطنية للنفط. انظر:

مصرف ليبيا المركزي، "بيان الإيرادات والإنفاق من 01/01/2022 إلى 31/12/2022"، 3 يناير 2023، متاح على: https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2023/01/Official-Statement-Dec-2022.pdf

7 فريدريك ويري، "كارثة ليبيا غير الطبيعية"، ذا أتلانتيك، 15 سبتمبر 2023، متاح على: https://www.theatlantic.com/international/archive/2023/09/libya-derna-flooding-dam-collapse/675338/

8 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة إنسانية: ليبيا ٢٠٢٣،" ديسمبر 2022، ص 3، متاح في: https://reliefweb.int/report/libya/libya-humanitarian-overview-2023-december-2022

9 مؤسسة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد"، 31 يناير 2023، متاح على: https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/lby

10 في عام 2022، يُعزى 130.5 مليار دينار من أصل 134.4 مليار دينار من إجمالي الإيرادات التي أبلغ عنها مصرف ليبيا المركزي - أي حوالي 97% - إلى قطاع المواد الهيدروكربونية: 105.5 مليار دينار إيرادات النفط، و13.6 مليار دينار ريوع النفط، و11.4 مليار دينار ريوع محصلة من السنوات السابقة. انظر:

مصرف ليبيا المركزي، "بيان الإيرادات والإنفاق من 01/01/2022 إلى 31/12/2022"، 3 يناير 2023، متاح على: https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2023/01/Official-Statement-Dec-2022.pdf

11 يمتلك بضع عشرات من الأفراد سلطة كبيرة في اتخاذ القرار بشأن الشؤون السياسية الليبية، والمؤسسات التكنوقراطية، والسياسة الخارجية، والقطاع الأمني المجزأ. وتُعد هذه الفئة من الليبيين ذوي النفوذ في الواقع، رغم انقسامها بشكل عام إلى معسكرين متنافسين، أكثر مرونة وانقسامًا إلى حد كبير، حيث تقوم بعض المجموعات الفرعية بأعمال تخريبية ضد أقرانها داخل نفس المعسكر أو تتبع ترتيبات مؤقتة مع مجموعات فرعية من المعسكر المنافس الرئيسي. ويأتي هؤلاء الأفراد الأقوياء من فئات وخلفيات متنوعة، من بينهم كبار رجال الأعمال، وزعماء الجماعات المسلحة، والسياسيين المهنيين، والشخصيات الدينية، ووجهاء القبائل، والتكنوقراطين المخضرمين، والبرلمانيين المنتخبين، ومسؤولي العدالة، والموالين السابقين للقذافي، وأبطال التمرد السابقين ضد القذافي، وضباط عسكريين متقاعدين وحاليين، وزعماء الجريمة المنظمة وغيرهم. غالباً ما يُشار إلى هذه المجموعة المنقسمة والمتغيرة باستمرار من الليبيين ذوي النفوذ على أنها "النخبة" الحالية في ليبيا.

12 على سبيل المثال، أشار المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند في مقابلة إعلامية أجريت في مارس 2023 أثناء مناقشة الطابع غير المستدام للوضع الراهن في طرابلس وضرورة ترك رئيس الوزراء الدبيبة لمنصبه، إلى المحاولات السابقة التي قامت بها بعض الفصائل الليبية "لتغيير الوضع بالقوة العسكرية"، مضيفاً أن مثل هذا اللجوء إلى العنف "كان كارثياً على ليبيا". ومن خلال الإشارة ضمنيًا إلى احتمالية استمرار نشوب معارك مماثلة، تشير واشنطن إلى أن التزامها بالمساعدة في إنهاء المأزق الحالي مقيد بمخاوف من اندلاع أعمال عنف. انظر:

الجزيرة العربية، "المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا: "مجموعة فاغنر زعزعت الأمن والاستقرار في ليبيا"، يوتيوب، 17 مارس 2023، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=_TScnmY2Oj4

13 سجل برنامج أوبسالا لبيانات الصراع 9,639 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع في ليبيا بين عامي 2014 و2020. وفي المقابل، تم تسجيل 25 حالة وفاة فقط في عامي 2021 و2022 في المجمل. تسجل مجموعة البيانات "الأحداث الفردية للعنف المنظم (ظواهر العنف الدموي التي تحدث في وقت ومكان معينين)". انظر:

Uppsala Conflict Data Program, "UCDP Georeferenced Event Dataset (GED) Global Version 23.1," 2023، متاح على: https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#ged_global

14 يمكن القول إن ليبيا الحالية تخضع للمعضلة التقليدية - أو المقايضة - بين بناء الدولة وبناء السلام. انظر:

تشارلز كول، "بناء الدول لبناء السلام؟ تحليل نقدي"، مجلة بناء السلام والتنمية 4.2، سبتمبر 2018، متاح على: https://doi.org/10.1080/15423166.2008.395667984152

15 في 14 و15 أغسطس 2023، أدت اشتباكات بين مجموعتين مسلحتين تابعتين للدولة في طرابلس إلى مقتل 55 شخصًا وإصابة أكثر من 100 شخصًا. ويبرز الحادث "عدم توافر القيادة والسيطرة على الأجهزة الأمنية المجزأة في غرب ليبيا والحالة الأمنية المتدهورة"، حسب تصريحات عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا. انظر:

أخبار الأمم المتحدة، "ليبيا: اشتباكات عنيفة في طرابلس تسلط الضوء على الوضع "غير المستقر"، 22 أغسطس 2023، متاح على: https://

news.un.org/en/story/2023/08/1139967

16 جايل رابالند وفرانشيسكا ريكاناتيني، "الفساد في البيئات الهشة والصراعات والعنف: معضلات زائفة وأدوات غير كافية؟ البنك الدولي، 11 يوليو 2023، متاح على:https://blogs.worldbank.org/governance/corruption-fragile-conflict-and-violent-settings-false-dilemmas-and-inadequate-toolbox

17 مايكل جونز، ""أكل صغارهم": "آلام الأشقاء في الكليبتوقراطية السودانية"، المعهد الملكي للخدمات المتحدة، 7 يوليو 2023، متاح على:https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/eating-their-young-fratricidal-throes-sudanese-kleptocracy

18 باسل صلوخ، "الطائف والدولة اللبنانية: الاقتصاد السياسي لقطاع عام طائفي للغاية"، القومية والسياسة العرقية 25: 1، 2019، الصفحات 60-43، متاح على:https://doi.org/10.1080/13537113.2019.1565177

19 توبي دودج وريناد منصور، "الفساد المحظور سياسيًا وعوائق الإصلاح في العراق"، تشاتام هاوس، يونيو 2021، متاح على: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-06/2021-06-17-politically-sanctioned-corruption-iraq-dodge-mansour.pdf

20 فلوريان ويجاند، في انتظار الكرامة: الشرعية والسلطة في أفغانستان، نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2017.

21 هافارد هيجر وهافارد موكليف نيجارد، "الحوكمة وانتكاسة الصراع"، مجلة تسوية النزاعات 59.6، 28 فبراير 2014، الصفحات من 984 إلى 1016، متاح على: https://doi.org/10.1177/0022002713520591

22 للمزيد عن كيفية مساعدة إصرار الدول الأجنبية على الاستقرار بأي ثمن في ليبيا في تقوية النخبة الفاسدة داخل دولة تضعف بشكل متزايد، انظر:

Collombier Virginie (ليبيا: المجتمع الدولي يعزز "الاستقرار" على حساب السكان)، OrientXXI، في 19 يونيو 2023، متاح على:https://orientxxi.info/magazine/libye-cautionnee-par-la-communaute-internationale-une-stabilisation-sur-le-dos,6520

23 شهدت السنوات الأخيرة إصرار الدبلوماسيين الأمريكيين على قيام القادة السياسيين والتكنوقراطيين الليبيين ببذل "جهود لتعزيز الشفافية في القطاع المالي لضمان الاستخدام العادل للأموال العامة لصالح جميع الليبيين". انظر تعليقات مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف في أغسطس 2022 والسفير الأمريكي ريتشارد نورلاند حول الرقابة المالية الأكثر شفافية في ليبيا في مارس 2022:

عرب نيوز، "مسؤول أمريكي كبير يعقد مشاورات مثمرة بشأن إعادة فتح السفارة في ليبيا"، في 31 أغسطس 2022، متاح على: https://www.arabnews.com/node/2154236/amp

أحمد العمامي وأنجوس ماكدوال، "الولايات المتحدة تقترح آلية لعائدات النفط الليبية لتخفيف الأزمة"، رويترز، 17 مارس 2022، متاح على: https://www.reuters.com/article/libya-politics-oil-idAFL2N2VK1OF

24 في مارس 2023، أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية ليبيا في استراتيجيتها العشرية الجديدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار. وتهدف هذه المبادرة إلى إبراز الجهود الرامية للحد من الفساد وتمكين إدارة الإيرادات بشكل أفضل. انظر:

وزارة الخارجية الأمريكية، "الاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار، الخطة الإستراتيجية العشرية لليبيا"، في 24 مارس 2023، متاح على: https://www.state.gov/the-u-s-strategy-to-prevent-conflict-and-promote-stability-10-year-strategic-plan-for-libya/

25 منصف الجزيري، État et société en Libye: Islam, politique et modernité (الدولة والمجتمع في ليبيا: الإسلام والسياسة والحداثة)، باريس: L'Harmattan, 1996، ص 161-160.

26 للمزيد عن هجوم القذافي على طبقة التجار الليبيين في أواخر السبعينيات، انظر:

Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine* (العسكريون والنخب والتحديث في ليبيا المعاصرة)، باريس: L'Harmattan, 2009، ص 235-234.

27 باتريك هايمزاده، *Au Cœur de la Libye de Kadhafi* (داخل ليبيا القذافي)، باريس: JC Lattès, 2011، ص 145.

28 John St Bruce Ronald, *Libya*: الاستمرارية والتغيير، الطبعة الثانية، نيويورك: روتليدج، ص 125-124.

29 Moncef Djaziri, État et société en Libye: Islam, politique et modernité (الدولة والمجتمع في ليبيا: الإسلام والسياسة والحداثة)، باريس: لارماتان، 1996، ص 110.

30 مجموعة البنك الدولي، "استعراض القطاع المالي في ليبيا"، فبراير 2020، ص 7، متاح على: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/288521600444837289-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewEnglishFinal.pdf.

31 مقابلات ذا سنتري مع ثلاثة مسؤولين مخضرمين كانوا من التكنوقراطيين داخل دولة القذافي، 2018-2021.

32 للمزيد عن إنكار القذافي لأي مسؤولية قيادية، انظر:

Marco Minniti, *Sicurezza è libertà. Terrorismo e immigrazione: contro la fabbrica della paura* (الأمن حرية، السياحة والهجرة: ضد مصنع الخوف)، ميلان: ريزولي، ص 193.

33 دانا موس، "معالجة الاحتيال: الدروس المستفادة من التقارب الأمريكي الليبي"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أغسطس 2010، متاح على: https://www.washingtoninstitute.org/media/3390

34 يرى لويس مارتينيز أن النظام السابق كان يضم ثلاث دوائر للسلطة: الأجهزة الأمنية، والمؤسسة الوطنية للنفط، والشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو). وتمثل هذه المؤسسات الثلاث المصالح الأساسية للنظام وهي: الأمن والنفط والمالية. أصبحت شركة لافيكو شركة تابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار في عام 2010. انظر:

Luis Martinez، التناقض الليبي، لندن: Hurst, 2007، ص 116-115.

تيم إيتون، "ليبيا: الاستثمار في ثروة الأمة"، تشاتام هاوس، 24 فبراير 2021، متاح على: https://www.chathamhouse.org/2021/02/libya-investing-wealth-nation

35 عماد الدين بادي، "انتقال النشاط غير الرسمي: تراث التهجين الذي هندسته الدولة في ليبيا"، مجلة براون للشؤون العالمية 27.1، 2020، ص 213، متاح على: https://bjwa.brown.edu/27-1/devolution-of-informality-legacies-of-state-engineered-hybridity-in-libya/

36 هانسبيتر ماتيس، "السلطة الرسمية وغير الرسمية في ليبيا منذ عام 1969"، ديرك فانديوال (المحرر)، ليبيا منذ عام 1969: إعادة النظر في ثورة القذافي، لندن: بالجريف ماكميلان، 2008، ص 68.

37 انظر:

Moncef Ouannès, *Militaires, élites et modernisation dans la Libye contemporaine* (العسكريون والنخب والتحديث في ليبيا المعاصرة)، باريس: L'Harmattan, 2009، ص 311.

بيتر كول، "بني وليد: الولاء في زمن الثورة"، بيتر كول وبريان ماكوين (المحرران)، الثورة الليبية وتداعياتها، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2015، ص 328-325.

38 هانسبيتر ماتيس، "السلطة الرسمية وغير الرسمية في ليبيا منذ عام 1969"، ديرك فانديوال (المحرر)، ليبيا منذ عام 1969: إعادة النظر في ثورة القذافي، لندن: بالجريف ماكميلان، 2008، ص 58، متاح في: https://doi.org/10.1007/978-0-230-61386-7_3

39 للمزيد عن استخدام نظام القذافي المتعمد للاقتصاد غير المشروع كوسيلة لاستمالة النخب المحلية، انظر:

لويس مارتينيز، "ليبيا: استخداماته إيرادات النفط الشبيهة لاستخدامات المافيا)، في retrolie̲pe rente la de mafieux usages les: "(ليبيا Bensaâd Ali (.ed), *révolutionnaire Libya* (Libya Revolutionary), Politique Africaine 125. باريس: كارثالا، 2012، ص 30، متوفر في: https://www.cairn.info/revue-politique-africaine-2012-1-page-23.htm

40 للمزيد عن سياسة القذافي المتمثلة في استخدام الخوف من الهجرة غير الشرعية بشكل متعمد للضغط على دول الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا، انظر:

كيلي م. جرينهيل، "أسلحة الهجرة الجماعية: التهجير القسري كأداة للإكراه"، رؤى استراتيجية 9.1، ربيع-صيف 2010، متاح على: https://www.armyupress.army.mil/Portals/7/Hot%20Spots/Documents/Immigration/Greenhill-Migration.pdf

41 مجموعة البنك الدولي، "المرصد الاقتصادي لليبيا"، ربيع 2021، ص. 16، متاح على: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/3d3cd163628175d3add84db3c707eaa5-0280012021/original/ENG-Libya-Economic-Monitor.pdf

42 للمزيد عن ارتفاع فاتورة الأجور، انظر:

هبة صالح، "ليبيا تستهلك احتياطياتها الأجنبية لسد العجز في المدفوعات"، صحيفة ذا فايننشال تايمز، 11 ديسمبر 2014، متاح على: https://www.ft.com/content/cd84410c-813a-11e4-896c-00144feabdc0

43 ترتبط هذه التطورات ارتباطاً وثيقاً بالتطوير المحدود للقطاع الخاص في أواخر الثمانينات. يشكل القطاع الخاص الجديد مجرد "عميل" للقطاع العام المهيمن. وقد ركزت على الفوز بالعمولات الكبيرة من الدولة بدلاً من إضافة القيمة من خلال الخدمات الجديدة ووسائل الإنتاج الجديدة. كان الدخول إلى القطاع الخاص يعتمد إلى حد كبير على العلاقات الجيدة مع نظام القذافي. انظر:

مقابلة ذا سنتري مع خبير اقتصادي ليبي بتاريخ مارس 2022.

مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، "الأرواح العديدة - وحسابات كريديت سويس - لعضو جماعة الضغط التابع للقذافي حسن طاطاناكي"، 26 سبتمبر 2022، متاح على: https://www.occrp.org/en/suisse-secrets/many-lives-and-credit-suisse-accounts-of-gaddafi-linked-lobbyist-hassan-tatanaki

44 فريدريك ويري، "بعد القذافي: "طريق ليبيا إلى الانهيار"، هانسن وغزال (المحررون)، دليل أكسفورد لتاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعاصر، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2020، ص 673، متاح في: https://academic.oup.com/edited-volume/34445/chapter-abstract/292283524?redirectedFrom=fulltext

45 تم إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف إلى إصلاح قطاع الأمن في ليبيا منذ عام 2011، ولكن من دون جدوى. وأصبحت الجهود الأولية، مثل تشكيل المجلس الأعلى للأمن، وسيلة لتوظيف العديد من الثوار في القطاع العام، حيث وصل عدد العاملين به إلى 149,000 في أغسطس 2012. وكان أحد العيوب الخطيرة في الجهود التي تقودها الدولة لدمج الجماعات المسلحة هو الإخفاق في حل تسلسل القيادة لدى هذه الجماعات أو إخضاع قادتها لهيكل القيادة الرسمي للدولة. انظر:

ولفرام لاتشر وبيتر كول، "السياسة بوسائل أخرى: تعارض المصالح في قطاع الأمن الليبي"، سمول أرمز سيرفي، 2014، متاح على: https://www.smallarmssurvey.org/resource/politics-other-means-conflicting-interests-libyas-security-sector-working-paper-20

46 لمراجعة مختلف الجهود الفاشلة لإصلاح قطاع الأمن في ليبيا، انظر:

حمزة الشهيدي، وإروين فان فيين، وجلال حرشاوي، "ألف وواحد إخفاق: استقرار القطاع الأمني وتطويره في ليبيا"، في Clingendael، أبريل 2020، متاح على: https://www.clingendael.org/pub/2020/one-thousand-and-one-failings/

فريدريك ويري، "العقد الفائت: دروس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في ليبيا منذ عام 2011"، عماد بادي، وأرشيبالد غاليه، وروبرتا ماجي (المحررون)، الطريق إلى الاستقرار: إعادة النظر في إصلاح قطاع الأمن في ليبيا ما بعد الصراع، جنيف: مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني، 2021، متاح على: https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/The_Road_to_Stability11.11.2021.pdf

47 للمزيد عن استخدام الجماعات المسلحة للقوة البدنية لجني الفوائد من الهيئات الحكومية والمؤسسات المختلفة والبنوك التجارية،

انظر:

أولف ليسينج، فهم ليبيا منذ القذافي، لندن: هيرست آند كومباني 2020، ص 45.

48 مارك شو وفيونا مانجان، "الاتجار غير المشروع والانتقال في ليبيا: الأرباح والخسائر"، معهد الولايات المتحدة للسلام، 2014، ص 3، متاح في: https://www.usip.org/publications/2014/02/illicit-trafficking-and-libyas-transition-profits-and-losses

49 مارك شو وفيونا مانجان، "إنفاذ قانوننا عندما تنهار الدولة: حالة اقتصاديات الحماية في ليبيا وعواقبها السياسية"، مجلة لاهاي حول سيادة القانون 7.1، 2015، الصفحات 110-99، متاح على: https://link.springer.com/article/10.1007/s40803-015-0008-4

50 عماد الدين بادي وولفرام لاشر، "متفقون على الاختلاف: حكومة الوحدة الجديدة في ليبيا"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 8 فبراير 2021، متاح على: https://carnegieendowment.org/sada/83839

51 الجزيرة، "مجلس النواب الليبي يحجب الثقة عن حكومة الوحدة"، 21 سبتمبر 2021، متاح على: https://www.aljazeera.com/news/2021/9/21/libya-parliament-withdraws-confidence-from-unity-government

52 عيّن مجلس النواب فتحي باشاغا رئيسًا للوزراء في 10 فبراير 2022. واعتمد مجلس النواب بعد ذلك تشكيل حكومة باشاغا في 1 مارس 2022. انظر:

رويترز، "الخلافات في ليبيا تتعمق مع تعيين رئيس وزراء جديد والرئيس الحالي يرفض الخضوع"، في 10 فبراير 2022، متاح على: https://www.reuters.com/world/africa/libyan-parliament-moves-towards-vote-new-prime-minister-2022-02-10/

الجزيرة، "البرلمان الليبي يوافق على الحكومة الجديدة وسط تصاعد الأزمة"، 1 مارس 2022، متاح على: https://www.aljazeera.com/news/2022/3/1/libya-parliament-approves-new-government-as-crisis-escalates

53 جليل الحرشاوي، "سلام مختل: إعادة رسم خطوط الصدع في ليبيا"، موقع الحرب على الصخور، 24 فبراير 2022، متاح على: https://warontherocks.com/2022/02/a-dysfunctional-peace-how-libyas-fault-lines-were-redrawn/

54 للمزيد عن دعوة خليفة حفتر إلى "معركة فاصلة" وانتفاضة شعبية ضد القيادة الفاسدة في طرابلس، انظر:

خالد محمود، "حفتر يتحدث عن "معركة فاصلة".. ويدعو من جديد لانتفاضة شعبية"، الشرق الأوسط، 18 أكتوبر 2022، متاح على: https://aawsat.com/home/article/3938511/تبيعش-قضافتنال-أددجم-و عديو-«قلصاف-تكرعم»-نع-ثدحتي-رتفح

55 للمزيد عن دعوة رئيس مجلس النواب عقيلة صالح إلى "تشكيل حكومة جديدة محايدة [في طرابلس] تتولى الإشراف على الانتخابات"، انظر:

"بوابة الوسط"، "عقيلة:" هناك إجماع تقريبًا على تشكيل حكومة جديدة"، في 16 يناير 2023، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/385440

56 Frederic Wehrey، "خروج الحرب عن نطاق السيطرة": تدويل صراعات ليبيا ما بعد 2011، من الوكلاء إلى الجنود على الأرض، واشنطن: نيو أمريكا، سبتمبر 2020، متاح على: https://www.newamerica.org/international-security/reports/this-war-is-out-of-our-hands/

57 تورطت الشركات المسجلة في هذه البلدان أو العاملة فيها في انتهاكات مزعومة لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا. على سبيل المثال، قدم فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا في تقريره لعام 2016 سلسلة رسائل بريد إلكتروني يبدو أنها صادرة عن وزارة الخارجية الإماراتية تعترف بأن "الإمارات العربية المتحدة انتهكت قرار مجلس الأمن بشأن ليبيا وتواصل القيام بذلك". وفي عام 2019، أفادت اللجنة أن "الأردن وتركيا والإمارات العربية المتحدة تقدم الأسلحة بشكل متكرر وأحيانًا بشكل صارخ [بما ينتهك حظر الأسلحة] دون بذل جهد يُذكر لإخفاء المصدر". وفي عام 2021، وصف فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا حظر الأسلحة بأنه "غير فعال على الإطلاق". انظر:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المقدم عملاً بالقرار رقم 1973 (2011)" S/2016/209، في 9 مارس 2016، ص 145، متاح على: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2016_209.pdf

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011)" ، S/2019/914*، في 9 ديسمبر 2019، ص 2، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N19/345/94/PDF/N1934594.

pdf?OpenElement

بي بي سي، "تركيا ترسل شحنات أسلحة سرية إلى ليبيا"، في 26 مارس 2020، متاح على: https://www.bbc.co.uk/news/av/world-africa-52037533

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1973 (2011)" ، S/2021/229، في 8 مارس 2021، ص 2، متاح على: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S_2021_229.pdf

58 للمزيد عن المقاتلين من دار فور في ليبيا والدعم الإماراتي لهم، انظر:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان"، في S/2022/48، في 24 يناير 2022، الصفحات 23 و54، متاح على: https://digitallibrary.un.org/record/3956897?ln=en

59 للمزيد عن دور المقاتلين التشاديين في ليبيا، انظر:

جيروم توبيانا وكلاوديو جراميزي، "مشكلة التبو: ما بين الجنسية وانعدام الجنسية في مثلث تشاد السودان ليبيا"، سمول أرمز سيرفي، 2017، متاح على: https://www.smallarmssurvey.org/resource/tubu-trouble-state-and-statelessness-chad-sudan-libya-triangle-hsba-working-paper-43

جلال حرشاوي وريمي كارايول، (وفاة إدريس ديبي: مسألة تشادية وليست مؤامرة روسية)، OrientXXI، في 30 يونيو 2021، متاح على: https://orientxxi.info/magazine/la-mort-d-idriss-deby-une-affaire-tchadienne-pas-un-complot-russe,4871

60 أدت مرتزقة مجموعة فاغنر في ليبيا لدعم القوات المسلحة العربية الليبية دورًا كبيرًا، حيث دخلت مجموعة فاغنر ليبيا في عام 2018 وشاركت في معركة طرابلس في سبتمبر 2019 لدعم الهجوم المتعثر للقوات المسلحة العربية الليبية. وبحلول أواخر خريف 2019، أصبح مرتزقة فاغنر عنصرًا أساسيًا في عملية حفتر. انظر:

جلال حرشاوي، "البندول: كيف تتأرجح روسيا في طريقها نحو المزيد من النفوذ في ليبيا"، موقع الحرب على الصخور، 7 يناير 2021، متاح على: https://warontherocks.com/2021/01/the-pendulum-how-russia-sways-its-way-to-more-influence-in-libya

61 للمزيد عن الشركة العسكرية التركية الخاصة (SADAT) ونشاطها في ليبيا، انظر:

هاي إيتان كوهين ياناروك وجوناثان سباير، "الميليشيات التركية والوكلاء"، معهد القدس للاستراتيجية والأمن، 27 يناير 2021، متاح على: https://jiss.org.il/en/yanarocak-spyer-turkish-militias-and-proxies/

مات باورز، "فهم سادات، الشركة العسكرية التركية الخاصة"، منصة الحرب على الصخور، 8 أكتوبر 2021، متاح على: https://warontherocks.com/2021/10/making-sense-of-sadat-turkeys-private-military-company/

جون ليتشنر وآشر، "داخل الأعمال الدموية لمرتزقة تركيا السوريين"، ذا ناشيونال إنترست، 5 سبتمبر 2022، متاح على: https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/inside-bloody-business-turkey's-syrian-mercenaries-204589

ربى الحسيني وليزا جولدن، "سوريا إلى ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي: كيف يعمل مهربو البشر"، وكالة فرانس برس، 16 أغسطس 2023، متاح على: https://www.aljazeera.com/features/2023/8/16/syria-to-libya-then-europe-how-people-smugglers-operate

62 للمزيد عن المرتزقة السوريين الموالين لحفتر، انظر:

ريجيس لو سومير، (مع مرتزقة أردوغان)، باريس ماتش، 17 سبتمبر 2020، متاح على: https://fr.scribd.com/article/476953963/Avec-Les-Mercenaires-D-erdogan

63 Frederic Wehrey ، "خروج الحرب عن نطاق السيطرة»: تدويل صراعات ليبيا ما بعد 2011، من الوكلاء إلى الجنود على الأرض، واشنطن: نيو أمريكا، سبتمبر 2020، متاح على: https://www.newamerica.org/international-security/reports/this-war-is-out-of-our-hands/

64 جلال حرشاوي، "لماذا تدخلت تركيا في ليبيا"، معهد أبحاث السياسة الخارجية، 7 ديسمبر 2020، متاح على: https://www.fpri.org/article/2020/12/why-turkey-intervened-in-libya/

65 للمزيد عن الوجود المستمر للمقاتلين الأجانب على الأراضي الليبية بعد انتهاء حرب طرابلس في يونيو 2020، انظر:

بلومبرج نيوز، "بوتين يكتسب نفوذًا في ليبيا الغنية بالنفط بينما تكافح الولايات المتحدة للإطاحة بمجموعة فاغنر"، في 4 يونيو 2023، متاح

على: https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-06-04/putin-gains-in-oil-exporter-libya-as-us-struggles-to-oust-wagner-group#xj4y7vzkg

ألكسندر بيش، "جنود الثروة: مستقبل المقاتلين التشاديين بعد وقف إطلاق النار الليبي"، ديسمبر 2021، المبادرة العالمية، متاح على: https://globalinitiative.net/analysis/chadian-fighters-libyan-ceasefire/

جون ليتشنر وآشر، "داخل الأعمال الدموية لمرتزقة تركيا السوريين"، ذا ناشيونال إنترست، 5 سبتمبر 2022، متاح على:https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/inside-bloody-business-turkey's-syrian-mercenaries-204589

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان"، S/2022/48، في 24 يناير 2022، ص 21، متاح على: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S_2022_48_E.pdf

66 أبدت مؤسسة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) اهتمامًا باستثمار رأس المال في حقول غاز الحمادة بالقرب من غدامس، وفقًا لوثيقة داخلية اطلعت عليها صحيفة ذا سنتري. انظر:

المؤسسة الوطنية للنفط، "قرار مجلس الإدارة رقم 131 لسنة 1444هـ 2022م بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها"، 15 نوفمبر 2022م، تمت المراجعة من قبل ذا سنتري.

بوابة الوسط "عون: تعديل شروط الاتفاقية مع شركة إيني فتح الباب أمام طلبات مماثلة من شركات النفط"، في 16 يونيو 2023، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/402069

67 زادت مشاركة شركة بي جي إن إنترناشيونال التي تقودها تركيا ومقرها الإمارات العربية المتحدة بشكل متزايد في واردات الوقود الليبية وصادرات النفط الخام بينما أبدت أيضًا اهتمامًا بتنشيط المنشآت النفطية في شرق ليبيا، وفقًا لوثيقتين داخليتين قامت بمراجعتهما ذا سنتري. انظر:

ديوان المحاسبة الليبي، مذكرة "إلى عناية مدير الإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف"، 25 أكتوبر 2022، راجعها ذا سنتري.

شركة الخليج العربي للنفط "تقرير عن اجتماعات اللجنة المكلفة بمناقشة موضوع مذكرة التفاهم مع شركة بي جي إن للطاقة القابضة إس إيه" نوفمبر 2022، تمت المراجعة من قبل ذا سينتري.

68 في عام 2022، أعلنت شركتا إيني وبريتش بتروليوم عن عزمهما استخراج الغاز الطبيعي من كتلة كبيرة جديدة في البحر الأبيض المتوسط قبالة غرب ليبيا. وفي يناير 2023، ادعت شركة إيني أنها ملتزمة باستثمار مليارات الدولارات في الإنفاق الرأسمالي على هذا المشروع. انظر:

رويترز، "ليبيا توافق على صفقة غاز مع شركة إيني وبريتش بتروليوم، وفق تصريح رئيس المؤسسة الوطنية للنفط لسكاي نيوز عربية"، في 31 أكتوبر 2022، متاح على: https://www.reuters.com/article/emirates-energy-libya-idAFS8N31I09L

دانيا سعدي، "المؤسسة الوطنية للنفط الليبية وشركة إيني ستنفقان 8 مليارات دولار لإنتاج 850 مليون قدم مكعب في اليوم من المياه البحرية في شمال إفريقيا"، ستاندرد آند بورز جلوبال إنسايتس، 24 يناير 2023، متاح على: https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/012423-libyas-noc-eni-to-spend-8-bil-to-produce-850-mmcfd-offshore-north-african-country

69 قامت شركة توتال إنيرجي الفرنسية في عام 2022 بزيادة حصتها في شركة الواحة. انظر:

جون بيني، "توتال إنيرجيز ترفع الحصة في امتيازات الواحة الليبية"، ذا ناشيونال، 15 نوفمبر 2022، متاح على: https://www.thenationalnews.com/business/energy/2022/11/15/totalenergies-raises-stake-in-libyas-waha-concessions/?outputType=amp

70 للمزيد عن اهتمام الشركتين الأمريكيتين هاليبرتون وهانيويل بتأمين عقود جديدة في قطاع النفط والغاز الليبي، انظر:

تشاو دينغ وبينوا فوكون، "شركات النفط الكبرى تتطلع إلى صفقات جديدة في شمال إفريقيا وسط الطلب المتزايد على الطاقة"، صحيفة وول ستريت جورنال، 24 مارس 2023، متاح على: https://www.wsj.com/articles/big-oil-eyes-new-deals-in-north-africa-amid-rising-energy-demand-cd33e47f

71 للمزيد عن المنافسة بين الصين والدول الغربية على أسواق الاتصالات والبيانات في ليبيا، انظر:

جلال حرشاوي وبرناردو ماريانى، "تجزئة عملية صنع السلام في ليبيا: الواقع والتصور"، منصة أدلة السلام وحل النزاعات، 2022، متاح على: https://peacerep.org/wp-content/uploads/2022/08/Libya-Report-Digital.pdf

72 سامي زابطية، "ليبيا ترسي عقدًا بقيمة ٤,٢٦ مليار دينار ليبي لاتحاد شركات مصري لإكمال الطريق الدائري الثالث"، Herald Libya، ٢١ سبتمبر 2021، متاح على: https://libyaherald.com/2021/09/libya-awards-egyptian-consortium-ld-4-26-bn-contract-to-complete-third-ring-road/

73 عن أعمال الكهرباء في ليبيا لشركة إنكا التركية، وشركة سيمنز الألمانية، وشركة ميتكا اليونانية، انظر:
الطاقة والمرافق، "شركة إنكا وشركة سيمنز للطاقة تبدأان العمل في مشاريع الطاقة في ليبيا"، في 12 يناير 2021، متاح على: https://energy-utilities.com/enka-and-siemens-energy-to-begin-work-on-libya-news110343.html
سامي زابطية، "شركة الطاقة اليونانية ميتكا تشرع في تطوير محطة كهرباء طبرق"، ليبيا هيرالد، 30 نوفمبر 2020، متاح على: https://libyaherald.com/2020/11/greek-energy-company-metka-starts-tobruk-power-station/

74 للمزيد عن طموحات الكهرباء لشركة توتال إنرجيز الفرنسية في ليبيا، انظر:
صفاء الحارثي، "توتال إنيرجيز تعتزم تركيب محطة للطاقة الشمسية الشركة العامة للكهرباء"، ليبيا أوبزرفر، 18 مايو 2022، متاح على: https://libyaobserver.ly/inbrief/totalenergies-install-solar-power-plant-gecol

75 للمزيد عن دور كل من دولة الإمارات وتركيا في مساعدة الجهات الروسية على التحايل على العقوبات الدولية، انظر:
ماثيو تي بيج، وجودي فيتوري، وميليسا آتون (المحرر)، "التكيف الكليبتوقراطي: توقع المرحلة التالية في المعركة ضد الكليبتوقراطية العابرة للحدود الوطنية"، الصندوق الوطني للديمقراطية والمنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية، يناير 2023، متاح على: https://www.ned.org/wp-content/uploads/2023/01/NED_FORUM-Kleptocratic-Adaptation.pdf
وكالة فرانس برس، "وضع الإمارات العربية المتحدة على القائمة الرمادية لغسل الأموال، وتعد برد قوي"، في 5 مارس 2022، متاح على: https://www.france24.com/en/live-news/20220305-uae-placed-on-money-laundering-grey-list-promises-robust-response
سمير هاشمي، "مواطنون روس أثرياء يفرون إلى دبي لتجنب العقوبات"، بي بي سي نيوز، 5 مايو 2022، متاح على: https://www.bbc.com/news/business-61257448
جوناثان سبايسر، "تركيا تواجه مخاطر العمل كملاذ آمن للروس بموجب العقوبات"، رويترز، 28 مارس 2022، متاح على: https://www.reuters.com/world/europe/turkey-faces-risks-acting-sanctions-safe-haven-russians-2022-03-28/

76 للمزيد عن دور الإمارات العربية المتحدة في تسهيل الأنشطة غير المشروعة للحكام الفاسدين السودانيين، انظر:
إيدان لويس وليزا بارينجتون، "الصراع في السودان: من يدعم القادة المنافسين؟" رويترز، 3 مايو 2023، متاح على: https://www.reuters.com/world/africa/sudans-conflict-whos-backing-rival-commanders-2023-05-03/

77 جلوبال ويتنس، "الكشف عن الشبكة المالية السرية لقوات الدعم السريع" 9 ديسمبر 2019، يتوفر التقرير على: https://www.globalwitness.org/en/campaigns/conflict-minerals/exposing-rsfs-secret-financial-network/

78 بروس وايتهاوس، "التدفقات غير المشروعة إلى الإمارات تزيل بريق الذهب الأفريقي"، مشروع البحوث والمعلومات في الشرق الأوسط، 18 يناير 2023، متاح على: https://merip.org/2023/01/illicit-flows-to-the-uae-take-the-shine-off-african-gold/

79 ماري جيغو، "تركيا الوجهة المفضلة للروس الذين يتطلعون إلى الهروب من العقوبات الغربية"، لو موند، 12 أغسطس 2022، متاح على: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/08/12/turkey-a-preferred-destination-for-russians-looking-to-escape-western-sanctions_5993312_4.html

80 تم تقسيم ديوان المحاسبة الليبي من الناحية الوظيفية منذ مايو 2015. وتتمسك العناصر الشرقية في ديوان المحاسبة بتوفير تقاريرها لمجلس النواب والنائب العام، ولكن لم يتم نشر أي منها للجمهور. تحتوي الوثائق التي راجعتها ذا سنتري على القليل من المعلومات المتعلقة بالمخالفات المالية الرئيسية والأنشطة غير المشروعة الأخرى التي تطول شرق ليبيا.

81 صندوق النقد الدولي، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا لعام 2023"، في 25 مايو

2023، متاح على: https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/05/25/pr23181-libya-imf-executive-board-concludes-2023-article-iv-consultation#:~:text=Washington%2C%20DC%20%3A%20The%20Executive%20Board,after%20a%20decade%2Dlong%20hiatus

82 مجموعة البنك الدولي، "استعراض القطاع المالي في ليبيا"، فبراير 2020، ص 7، متاح على: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/288521600444837289-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewEnglishFinal.pdf.

83 تيم إيتون، "صراع ما بعد الثورة على المؤسسات الاقتصادية والمالية"، ولفرام لاشر وفيرجيني كولومبييه (المحرران)، العنف والتحول الاجتماعي في ليبيا، لندن: Hurst، يونيو 2023، ص 206-195.

84 ولفرام لاشر، "كيف نجا رئيس البنك المركزي الليبي من عقد من الصراع"، مجلة نيو لاينز، 6 مارس 2023، متاح على: https://newlinesmag.com/reportage/how-libyas-central-bank-chief-survived-a-decade-of-conflict/

85 أنس القماطي، "المساومات والابتزاز:الجانب الاقتصادي للأزمة السياسية الليبية، المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية"، في 6 يوليو 2022، متاح على: https://www.ispionline.it/en/publication/bargains-and-blackmail-economic-side-libyas-political-crisis-35663

86 ولفرام لاشر وعلاء الإدريسي، "عاصمة الميليشيات: المجموعات المسلحة في طرابلس تستولي على الدولة الليبية"، سمول أرمز سيرفي، 6 يونيو 2018، متاح على: https://www.smallarmssurvey.org/resource/capital-militias-tripolis-armed-groups-capture-libyan-state

87 الوزارات ليست الجهات الوحيدة التي تعاني من انعدام الرؤية المالية لعملياتها الخاصة. قلما تحظى المؤسسة الوطنية للنفط وغيرها من المؤسسات العامة الحيوية بأي معرفة مسبقة مبلغ الميزانية المخصصة لها بالدينار مما يسمح لها بتحويله لشراء السلع والخدمات من الخارج. وإلى جانب القضية المهمة المتعلقة بقابلية التحويل إلى الدولار، فإن النفقات المحلية الأساسية بالدينار الليبي تتطلب أيضًا حسن التصرف من جانب مصرف ليبيا المركزي. لطالما شهدت النفقات المشروعة، مثل رواتب الموظفين العموميين، التأخير لشهور في شرق ليبيا وغربها على حدٍ سواء. انظر:
سامر الأطرش، "اتهامات بإهدار أموال النفط تزيد من الحصار في ليبيا"، بلومبرج نيوز، 13 يوليو 2020، متاح على: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-07-13/a-delayed-central-bank-audit-is-fueling-regional-battle-in-libya#xj4y7vzkg
مقابلات ذا سنتري مع العديد من المسؤولين الليبيين المطلعين على العملية التي تحصل من خلالها المؤسسة الوطنية للنفط ووكالات الدولة والوزارات المختلفة على أموال من وزارة المالية في طرابلس، خلال الفترة الممتدة من أغسطس 2022 إلى أغسطس 2023.

88 مقابلة ذا سنتري مع رجل أعمال ليبي كان يعمل في وزارة الخزانة الليبية في التسعينيات في عهد القذافي، مارس 2021.

89 كان لدى مصرف ليبيا المركزي قبل عام 2014 ثلاثة فروع في المحافظات التالية: سرت وبنغازي وسبها. انظر:
حسام الشهيبي، "ورقة عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المقدمة إلى لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبية، بمؤتمر القاهرة 2020: أزمة الاحتياطيات المصرفية في ليبيا، نقاش وحلول، صدى، 3 مارس 2021، متاح على:https://sada.ly/وضع-ةقيثو-رشنت-ددص-صاخ/داصتقالا-راسملا

90 جيسون باك وريانون سميث، "ليبيا: ليبدأ التدافع على أموال النفط"، الجزيرة، 19 سبتمبر 2014، متاح على: https://www.aljazeera.com/amp/opinions/2014/9/19/libya-let-the-scramble-for-oil-money-begin

91 جيسون باك وريانون سميث، "ليبيا: ليبدأ التدافع على أموال النفط"، الجزيرة، 19 سبتمبر 2014، متاح على: https://www.aljazeera.com/amp/opinions/2014/9/19/libya-let-the-scramble-for-oil-money-begin

92 تومي ويلكس، "عملية إعادة توحيد البنك المركزي الليبي تبدأ هذا الشهر، حسب تصريح المحافظ"، رويترز، 13 ديسمبر 2021، متاح على: https://www.reuters.com/markets/currencies/libyan-central-bank-reunification-process-begins-this-month-

says-governor-2021-12-13/

93 مجموعة الأزمات الدولية، "ما بين الدبابات والبنوك: وقف التصعيد الخطير في ليبيا"، في 20 مايو 2019، ص 6، متاح في: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/201-tanks-and-banks-stopping-dangerous-escalation-libya

94 في عام 2015، اعترف صندوق النقد الدولي رسميًا بعلي سالم الحبري كمحافظ لمصرف ليبيا المركزي. تجاهلت الولايات المتحدة هذا القرار وواصلت التعامل مباشرة مع الكبير، الذي ظل توقيعه هو التوقيع الوحيد المصرح به للإفراج عن الأموال المودعة بالعملة الصعبة. ويمكن القول إن هذا يرجع إلى عدم رغبة واشنطن في تغيير المنصب الرئيسي وهو منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي. انظر:
جلال حرشاوي، "المنافسة الوشيكة في ليبيا على البنك المركزي"، موقع الحرب على الصخور، 1 أبريل 2019، متاح على: https://warontherocks.com/2019/04/libyas-looming-contest-for-the-central-bank/
أيمن الورفلي وأولف ليسينج، "صندوق النقد الدولي يعين محافظ البنك المركزي الشرقي مسؤولاً عن الاتصال بليبيا"، رويترز، 24 يوليو 2015، متاح على: https://www.reuters.com/article/libya-bank-oil/imf-names-eastern-central-bank-governor-as-its-libya-contact-idUSL5N1042I920150724

95 كما من عام 2022، على سبيل المثال، بلغت مدفوعات الرواتب من طرابلس لموظفي شرق ليبيا حوالي 5 مليارات دينار ليبي (مليار دولار) سنويًا. انظر:
مقابلة ذا سنتري مع موظف سابق في الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي، فبراير 2023.

96 حسام الشهيبي، "ورقة عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المقدمة إلى لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبية، بمؤتمر القاهرة 2020: أزمة الاحتياطيات المصرفية في ليبيا، نقاش وحلول، صدى، 3 مارس 2021، متاح على: https://sada.ly/ةقيثو-رشنت-ددص-صاخ/داصتقالا-راسملا-وضع/

97 مقابلات ذا سنتري مع اثنين من رجال الأعمال المقيمين في بنغازي، يناير 2023.

98 مقابلة ذا سنتري مع مدير البنك الليبي الخارجي، نوفمبر 2022.

99 مجموعة البنك الدولي، "استعراض القطاع المالي في ليبيا"، فبراير 2020، ص 8، متاح على: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/288521600444837289-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewEnglishFinal.pdf.

100 حسام الشهيبي، "ورقة عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المقدمة إلى لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبية، بمؤتمر القاهرة 2020: أزمة الاحتياطيات المصرفية في ليبيا، نقاش وحلول، صدى، 3 مارس 2021، متاح على: https://sada.ly/ةقيثو-رشنت-ددص-صاخ/داصتقالا-راسملا-وضع/

101 لانا، "في رسالة رأتها لانا: عقيلة يطالب الدبيبة بتسوية ديون حكومة الثني المؤقتة، في 5 نوفمبر 2021، متاح على: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=221107

102 اقترضت الحكومة القائمة في الشرق بشكل أساسي من الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي ضمن ديونها البالغة 71 مليار دينار ليبي (50 مليار دولار بسعر التحويل قبل ديسمبر 2020 عند تكبد الديون)، وفقًا لمسؤولين حاليين وسابقين في مصرف ليبيا المركزي. وكان اقتراض الحكومة القائمة في الشرق دون موافقة سلطات طرابلس أو البرلمان القائم في الشرق بمثابة انتهاك للقانون الليبي، وفقًا لما قاله مصرفي مخضرم متحالف مع حفتر أجرت معه صحيفة ذا سنتري مقابلة. انظر:
مقابلات ذا سنتري مع مسؤول حالي في مصرف ليبيا المركزي ومسؤول سابق في مصرف ليبيا المركزي، يوليو 2023.
مقابلة ذا سنتري مع أحد المصرفيين المخضرمين المتحالفين مع حفتر، أكتوبر 2021.

103 مقابلات ذا سنتري مع مسؤول حالي في مصرف ليبيا المركزي ومسؤول سابق في مصرف ليبيا المركزي، يوليو 2023.

104 باتريك وينتور، "معركة الأوراق النقدية حيث من المقرر إصدار العملات المتنافسة في ليبيا"، صحيفة الجارديان، 20 مايو 2016، متاح على: https://www.theguardian.com/world/2016/may/20/battle-of-the-banknotes-rival-currencies-libya

105 Harchaoui Jalel، "البندول: كيف تتأرجح روسيا في طريقها نحو المزيد من النفوذ في ليبيا"، موقع الحرب على الصخور، 7 يناير 2021، متاح على: https://warontherocks.com/2021/01/the-pendulum-how-russia-sways-its-way-to-more-influence-in-libya

106 مقابلات ذا سنتري مع تاجر ليبي، ومصرفي ليبي يتمتع بخبرة دولية، ودبلوماسي دولي مقيم في تونس يغطي الاقتصاد الليبي، مارس 2021.

107 سناء السباعي، خديجة شريف، وخليل الحصي، "تقرير: فشل البنك المركزي الليبي في المحاسبة عن فواتير جديدة بمليارات"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 21 يونيو 2023، متاح على: https://www.occrp.org/en/daily/17769-report-libyan-central-bank-failed-to-account-for-billions-of-new-bills

108 سامي زابطية، "البنك المركزي الليبي يعلن عن عودته إلى مؤسسة سيادية موحدة" صحيفة ليبيا هيرالد، 21 أغسطس 2023، متاح على: https://libyaherald.com/2023/08/cbl-announces-that-it-has-returned-into-a-reunified-sovereign-institution/

109 مقابلات ذا سنتري مع متخصص مالي ليبي مخضرم ورجل أعمال كبير من شرق ليبيا، أغسطس 2023.

110 مقابلة ذا سنتري مع خبير مالي ليبي مخضرم، أغسطس 2023.

111 تعليق الخبير الاقتصادي ومسؤول فرع مصرف ليبيا المركزي في المنطقة الشرقية مرجاي الغيث في الملف الشخصي @AlmieyarLibya، X (Twitter)، متاح على: https://twitter.com/almieyarlibya/status/1693702451260448929 (تاريخ آخر دخول: أغسطس 2023).

112 في يناير 2021، التقى وزير المالية فرج بومطاري ووزير الخارجية محمد سيالة، وهما حليفان لرئيس وزراء طرابلس آنذاك فائز السراج، في البريقة مع اثنين من الممثلين الرئيسيين للبنية التحتية المصرفية في شرق ليبيا: علي الحبري ومراجع الغيث. انظر: بوابة الوسط "ترأس اجتماع البريقة.. سيالة: نتطلع إلى البدء في بناء دولة المصالحة والقانون"، في 12 يناير 2021، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/307396

113 مقابلات ذا سنتري مع صانعي السياسات الدوليين، ومسؤولين حكوميين ليبيين، ومسؤولين في مصرف ليبيا المركزي، يناير 2021.

114 مناقشات ذا سنتري مع مسؤولين قريبين من المفاوضات، يناير 2021.

115 للمزيد عن جهود طرابلس لعام 2021 لتوحيد نظام الرواتب ودمج مئات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية في الشرق، انظر: وطن نيوز، "وزارة المالية تعلن توحيد نظام الرواتب لكل ليبيا... وتكشف تفاصيل مهمة"، 29 مايو 2021، متاح على: https://w6nnews.com/بتاورلا-ماظن-ديحوت-نلعت-قيلاملا-قرازو/ايبيل-رابخا/?amp

116 أولف ليسينج، "تراكم الديون مع صراع الحكومات الليبية المتنافسة على السلطة"، رويترز، 6 مارس 2019، متاح على: https://www.reuters.com/article/uk-libya-economy-insight-idINKCN1QN1W3

117 باتريك وينتور، "توزيع الأوراق النقدية الجديدة يثير المخاوف على الوحدة الليبية"، الغارديان، 1 يونيو 2016، متاح على: https://amp.theguardian.com/world/2016/jun/01/distribution-of-new-banknotes-raises-fears-for-libyan-unity

118 مايكل شيفر وطارق يوسف، "الجهود الليبية لتنظيف مالية الدولة تتجاهل القضايا العميقة"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 3 أغسطس 2023، متاح على: https://mecouncil.org/blog_posts/libyan-effort-to-clean-up-state-finances-sidesteps-

deeper-issues/

119 مقابلة ذا سنتري مع مسؤول سابق في الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي، مارس 2023.

120 مكتب الشؤون الاقتصادية والتجارية، "تقرير الشفافية المالية لعام 2023:ليبيا"، وزارة الخارجية الأمريكية، يونيو 2023، متاح على: https://www.state.gov/reports/2023-fiscal-transparency-report/libya

121 جلوبال ويتنس، "انعدام المصداقية: كيف يهدد نظام تمويل التجارة الليبي الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات بالاحتيال على البلاد عبر بنوك لندن" ، فبراير 2021، الصفحات من 4 إلى 28، متاح على: https://www.globalwitness.org/en/campaigns/natural-resource-governance/discredited/

122 أكد مصرفي ليبي ذو معرفة وثيقة بالقطاع أن بنك ABC والمصرف التجاري العربي البريطاني يعالجان نسبة كبيرة من خطابات الاعتماد الليبية. انظر:
مقابلة ذا سنتري مع مسؤول مصرفي ليبي، يناير 2023.

123 أشار المصرف التجاري العربي البريطاني في أحدث تقرير له إلى أن البنك الليبي الخارجي يمتلك حصة قدرها 87.65% في الشركة. ويشير كذلك إلى أن "نموذج التمويل للبنك يتركز ويعتمد بشكل كبير على المساهم الرئيسي فيه، وهو المصرف الليبي الخارجي، والشركة الأم النهائية المتمثلة في مصرف ليبيا المركزي". ويقر المصرف الليبي الخارجي بأن مصرف ليبيا المركزي هو "المالك الوحيد" له. انظر:
المؤسسة المصرفية العربية البريطانية، "التقرير السنوي والبيانات المالية لعام 2021"، متاح على: https://www.bacb.co.uk/uploads/files/BACB_AnnualReportYE2021-1.pdf
المصرف الليبي الخارجي، "المساهمون الرئيسيون"، متاح على: https://www.lfb.ly/en/investor-relations/key-shareholders/

124 بنك ABC، "السير الذاتية لمجلس الإدارة"، 2017، متاح على: https://www.bank-abc.com/En/AboutABC/Media/Press/Documents/2017-AGM/8-board-bios-En.pdf

125 بنك ABC، "التسريع. التعزيز. الاستغلال. التقرير السنوي لمجموعة بنك ABC لعام 2022"، متاح على:https://www.bank-abc.com/En/AboutABC/Investment/Annual%20Reports/Annual_Report_2022_Updated.pdf

126 يقر مصرف ليبيا المركزي، في تحديثاته الدورية، بضرورة نقل مبالغ كبيرة من النقد المادي في كل أنحاء البلاد. انظر:
مصرف ليبيا المركزي، "بيان مصرف ليبيا المركزي عن الإيرادات والإنفاق من 01/01/2023 إلى 31/05/2023"، ص 6، الفقرة. 8، متاح على:https://cbl.ghttps://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2023/06/نايب-دار-يالا-قافنالاو-ويام-رهشل-2023-1.pdf

127 مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار مديري مصرف ليبيا المركزي، يناير 2018.

128 مقابلات ذا سنتري مع رجلي أعمال من شرق ليبيا، مارس 2021.

129 في خريف عام 2022، صرّح مصرف ليبيا المركزي في طرابلس أنه تم تداول أوراق نقدية جديدة "مزيفة" من فئة 50 دينارًا. وتشير هذه التعليقات المشؤومة رغم عدم تأكيدها إلى احتمالية وصول شحنات كبيرة من طابعة غير مصرح بها. انظر:
أحمد الخمسيني، "عملة من فئة 50 ديناراً تثير جدلاً حول تزويرها في ليبيا... ما علاقتها بروسيا؟" موقع العربي الجديد، 18 نوفمبر 2022، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/economy/ليبيل-يف-اهريوزت-لوح-ألدج-ريثت-أرانيد-50-ةئف-نم-ةلمع?amp

130 جلال حرشاوي، "المأزق الهش في ليبيا"، منصة الحرب على الصخور، 6 مارس 2023، متاح على: https://warontherocks.com/2023/03/libyas-fragile-deadlock/

131 قامت ثلاثة بنوك تجارية، على وجه الخصوص، بمساعدة الحكومة في الشرق: مصرف التجارة والتنمية ومصرف الوحدة

ومصارف التجارة الوطنية. وتقع هذه البنوك الثلاثة ضمن اختصاص الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي. انظر:

مجموعة الأزمات الدولية، "حول الدبابات والبنوك: وقف التصعيد الخطير في ليبيا"، في 20 مايو 2019، ص 9، متاح في: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/201-tanks-and-banks-stopping-dangerous-escalation-libya

مجموعة البنك الدولي، "استعراض القطاع المالي في ليبيا"، فبراير 2020، ص 7، متاح على: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/288521600444837289-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewEnglishFinal.pdf.

132 بوابة الوسط، "استقالة رئيس مجلس إدارة مصرف التجارة والتنمية بعد أيام من منعه من السفر خارج البلاد"، 19 مايو 2022، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/359450

133 صحيفة صدى، "مصدر بالتجارة والتنمية بالمنطقة الشرقية يكشف لصدى انتخاب الزوي رئيساً لمجلس إداراته"، 25 مايو 2022، متاح على: https://sada.ly/https://sada.ly/ر شلا-ةقطنملاب-ةيمنتلاو-ةراجتلاب-ر دصم

134 في نوفمبر 2022، استبدلت السلطات الشرقية، دون موافقة مجلس الإدارة المناسبة، رئيس الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي بمرعي البرعصي، وهو مصرفي مقرب من بلقاسم وصدام حفتر. انظر:

مقابلات ذا سنتري مع أحد مستشاري الحكومة المتحالفة مع حفتر بقيادة فتحي باشاغا، نوفمبر 2022؛ ومسؤول تنفيذي بقطاع النفط في بنغازي، ديسمبر 2022؛ وخبير مالي ليبي مخضرم، أغسطس 2023.

علاء فاروق، مصدر ليبي صرح لموقع "عربي21":استقالة عضوين من مجلس إدارة البنك المركزي"، عربي 21، 29 نوفمبر 2022، متاح على: https://https://arabi21.com/storyamp/1478008/فرصملا-ةرادإ-سلجمب-نيوضع-ةلاقتسا-21يبرع-ل-يبيل-ر دصم يزكرملا

135 يغلب على العديد من التغييرات في الموظفين التي أثرت مؤخرًا على المناصب التي لها تأثير على الشؤون المالية في شرق ليبيا، في القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء، تفضيل مجموعة محددة متماسكة من الأفراد على مقربة وثيقة من صدام حفتر. في مايو 2022، تنازل مالك عن رئاسة مصرف التجارة والتنمية لرجل الأعمال الليبي الشرقي وسيم الزوَي، الذي طور علاقة مع صدام حفتر من خلال شراكتهما غير الرسمية في الاستحواذ على شركة برنيق للطيران التي يقع مقرها في بنغازي في عام 2019، وفقًا لثلاثة مصادر مستقلة من الشرق أجرت ذا سنتري مقابلات معهم. انظر:

مقابلات ذا سنتري مع مصدر من بنغازي مطلع على الإدارة العليا لمصرف التجارة والتنمية، ديسمبر 2022؛ ومسؤول تنفيذي بقطاع النفط في بنغازي، ديسمبر 2022؛ وخبير مالي ليبي مخضرم، أغسطس 2023.

صحيفة صدى، "مصدر بالتجارة والتنمية بالمنطقة الشرقية يكشف لصدى انتخاب الزوَي رئيساً لمجلس إداراته"، 25 مايو 2022، متاح على: https://sada.ly/ر شلا-ةقطنملاب-ةيمنتلاو-ةراجتلاب-ر دصم صدى " الزوَي: برنيق لديه خطة طموحة لتحقيق النجاح في مجال الطيران الخاص"، في 4 مارس 2020، متاح على: https://sada.ly/يقحتل-ةحومط-ةطخ-اهيدل-قينرب-ةكرش-يوزلا

136 في مايو 2023، في شركة البريقة لتسويق النفط، وهي شركة تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط تستورد وقودًا بمليارات الدولارات سنويًا، تمت ترقية حليف مخلص لصدام حفتر يُدعى فرج الجعيدي من مدير العمليات الشرقية إلى عضو في مجلس الإدارة المسؤول عن الإشراف المالي. انظر:

مقابلة ذا سنتري مع مسؤول ليبي كبير مطلع على التجارة البحرية في الموانئ الليبية الرئيسية، مارس 2023.

مقابلة ذا سنتري مع مصدر من بنغازي مطلع على الأعمال الداخلية للمؤسسة الوطنية للنفط، يونيو 2023.

موقع Africa Intelligence، "رئيس المؤسسة الوطنية للنفط بن قدارة يعين موالين لحفتر لإدارة شركات تابعة"، في 16 يونيو 2023، متاح على: https://www.africaintelligence.com/north-africa/2023/06/16/noc-boss-bengdara-appoints-haftar-loyalists-to-run-subsidiaries,109994576-ar2

137 في أكتوبر 2022، أصبح موفق الزوَي عضوًا في مجلس إدارة الجوف للتقنية النفطية. وفقًا لمدير تنفيذي بقطاع النفط الليبي الشرقي أجرت صحيفة ذا سنتري مقابلة معه في نوفمبر 2022، تمثلت المسؤولية الأساسية في الجوف لموفق الزوَي، شقيق وسيم الزوَي، في الإشراف على الشؤون المالية للشركة. انظر:

صدى "خاص: بن قدارة يخاطب رئيس شركة نفط الجوف لتكليفه موفق الزوَي بمهام عضو في مجلس إدارة الشركة، 25 أكتوبر 2022، متاح على: https://sada.ly/ةيطفنلا-فوجلا-سيئر-بطاخي-قرادق-نب-صاخ مقابلة ذا سنتري مع مسؤول تنفيذي بقطاع النفط في شرق ليبيا، نوفمبر 2022.

138 على مدار سنوات حتى عام 2019، كان فايز بوشناف، أحد مساعدي عبد الملك، شخصية محورية على رأس مصرف التجارة والتنمية وشركة برنيق للطيران. وعلى الرغم من دعمه المخلص لعائلة حفتر، تخلى بوشناف عن نفوذه على الشركتين وغادر ليبيا، ربما تحت الضغط. وقد مكّن ذلك مؤيدي صدام حفتر مثل الأخوين وسيم ومُوفّق الزوّي، والمدير التنفيذي للنفط رفعت العبار، وآخرين من تولي

مناصب قيادية في مصرف التجارة والتنمية وفي شركة برنيق للطيران. بشكل منفصل، في مارس 2023، عندما أجرى رئيس المؤسسة الوطنية للنفط فرحات بن قدارة تغييرات في الموظفين في شركة الخليج العربي للنفط، قام بتعيين أحمد يونس الزّي، ابن عم وسيم وموفّق، في منصب عضو مجلس إدارة يشرف على الشؤون المالية. انظر:

مقابلات ذا سنتري مع مصدرين مستقلين في بنغازي مطلعين على الأعمال الداخلية للشركات المذكورة، ديسمبر 2022.

مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار الشخصيات في بنغازي الذي لديه معرفة بالمشهد التجاري في مدينته، أكتوبر 2023.

مقابلة ذا سينتري مع عضو سابق في فريق المدعي العام في طرابلس والذي لديه معرفة بتطور شركة برنيق للطيران منذ تأسيس الشركة في عام 2018، أكتوبر 2023.

وثيقة داخلية تتعلق بأسهم شركة برنيق للطيران، تمت مراجعتها من قبل ذا سنتري، ديسمبر 2020.

الوثيقة المتعلقة بمجلس إدارة شركة الخليج العربي للنفط، مارس 2023، متاحة للجمهور على: @Sefr0LY، الملف الشخصي على منصة X (تويتر)، متاح على: https://twitter.com/sefr0ly/status/1637505255528099842 (تم الاطلاع عليه آخر مرة في أغسطس 2023).

ولفرام لاشر، "نظام ليبيا الجديد"، استعراض اليسار الجديد، 23 يناير 2023، متاح على: https://newleftreview.org/sidecar/posts/libyas-new-order

الشاهد، "مؤسسة النفط الليبية تعيد تشكيل لجنة إدارة شركة الخليج العربي برئاسة محمد شطوان"، 20 مارس 2023، متاح على: https://lywitness.com/55864/إدا-تنجل-ليكشت-ديعت-تيبيللا-طفنلا-قسسؤم/

139 مقابلات ذا سنتري مع مسؤول في مصرف ليبيا المركزي، وصاحب شركة خاصة، وتاجر عملات في السوق السوداء في طرابلس، أغسطس 2023.

140 كما في يناير 2016، بلغت تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بالحصار النفطي الذي بدأ في صيف 2013 حوالي 68 مليار دولار. بالنسبة للحصار النفطي الذي استمر من أغسطس 2013 إلى سبتمبر 2016، وصل ديوان المحاسبة في طرابلس إلى تكلفة إجمالية قدرها 120 مليار دولار. انظر:

أنجلي رافال وهبة صالح، "الحرب والصراع كلفت ليبيا 68 مليار دولار من عائدات النفط المفقودة"، فايننشال تايمز، 24 يناير 2016، متاح على: https://www.ft.com/content/4dc800de-c27a-11e5-b3b1-7b2481276e45

ديوان المحاسبة الليبي، "ديوان المحاسبة الليبي لعام 2019 - التقرير العام للعام"، 12 مارس 2021، ص 184، متاح على: https://www./audit.gov.ly/ar/reports

141 رويترز، "الدينار الليبي ينخفض إلى مستويات قياسية في السوق السوداء"، في 10 أبريل 2017، متاح على: https://www.reuters.com/article/libya-currency-idUKL8N1HI486

142 في سبتمبر 2018، اعتمدت طرابلس القرار الذي دعمته الأمم المتحدة بترك سعر الدينار الرسمي مقابل الدولار دون تغيير وفرض ضريبة على النقد الأجنبي بقيمة 2.50 دينار ليبي إضافية لكل دولار محول ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى رفض مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الانعقاد. وقد خدمت هذه الضريبة غرضين. أولاً، ساعد ضمان أن يبلغ إجمالي تكلفة كل دولار الآن 3.90 دينار ليبي على تضييق الفجوة بين قنوات الصرف الأجنبي الرسمية والسوق السوداء. ثانياً، كانت الضريبة وسيلة لفرض عودة الأوراق النقدية بالدينار إلى النظام الرسمي كدخل عام. انظر:

مقابلات ذا سنتري مع اثنين من مسؤولي الأمم المتحدة المطلعين على الشؤون الاقتصادية في ليبيا، سبتمبر 2019 ومايو 2021.

رويترز، "ليبيا تفرض رسومًا على معاملات العملة الصعبة لسد فجوة السوق السوداء"، في 19 سبتمبر 2018، متاح على: https://www.reuters.com/article/us-libya-currency-idUSKCN1LZ2PT

143 المبادرة العالمية «الاقتصاديات البدائية في شرق ليبيا"، الدور المهيمن للجيش الوطني الليبي، يونيو 2019، ص 7، متاح في: https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2019/06/GITOC-Predatory-Economies-Eastern-Libya-WEB.pdf

144 في ديسمبر 2020، اجتمع مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي للمرة الأولى منذ عام 2014، بعد ممارسة ضغوط متواصلة من الأمم المتحدة وشركائها الدوليين. ونفذ المجلس تخفيضاً كاملاً لقيمة الدينار، مما قارب بين سعر تحويل الدينار في السوق السوداء وسعر الصرف الرسمي. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب على الجهات الفاعلة غير المشروعة الحصول على مكاسب كبيرة من خلال مراجحة خطابات الاعتماد التقليدية. انظر:

مقابلة ذا سنتري مع مسؤول تابع للأمم المتحدة مطلع على الشؤون الاقتصادية في ليبيا، مايو 2021.

رويترز، "البنك المركزي الليبي المنقسم يوافق على سعر الصرف بعد أول اجتماع منذ سنوات"، في 16 ديسمبر 2020، متاح على: https://www.reuters.com/article/libya-cenbank-idAFL1N2IW0KB

سامي زابطية، "الدينار الليبي يواصل اكتساب القوة مقابل العملات الصعبة في السوق السوداء - ويظل دون 5 دنانير لكل دولار خلال الأسبوع الماضي: تقرير وتحليل"، صحيفة ليبيا هيرالد، 23 سبتمبر 2021، متاح على: https://libyaherald.com/2021/09/libya-dinar-continues-to-gain-strength-against-hard-currencies-in-black-market-remaining-below-ld-5-per-dollar-over-last-week-report-and-analysis/

145 للمزيد عن هذه الديناميكيات، انظر:
Tim Eaton et al.، "تطور المجموعات المسلحة الليبية منذ عام ٢٠١٤: ديناميكيات المجتمع والمصالح الاقتصادية"، تشاتام هاوس، 17 مارس 2020، الصفحات 20-19، متاح على: https://www.chathamhouse.org/2020/03/development-libyan-armed-groups-2014

146 مقابلات ذا سنتري مع ستة من سكان طرابلس وثلاثة من سكان بنغازي، 2016-2022.

147 في عام 2021، فقدت الشيكات في كل أنحاء ليبيا 15% من قيمتها في المتوسط عند بيعها في السوق السوداء. انظر:
REACH، أزمة العملة في ليبيا: تحليل انخفاض قيمة العملة ونقص السيولة"، يونيو 2021، الصفحات من 7 إلى 8، متاح على: https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/65be2cf9/REACH_LBY_Brief_Libya_Currency_Crisis_and_Devaluation_June2021.pdf

148 جليل الحرشاوي، "الأزمة النقدية في ليبيا"، لوفير، 10 يناير 2018، متاح على: https://www.lawfareblog.com/libyas-monetary-crisis

149 فاليري ستوكر، "كيف تقوم الجماعات المسلحة بنهب بنوك ليبيا"، ميدل إيست آي، 11 أبريل 2017، متاح على: https://www.middleeasteye.net/news/how-armed-groups-are-plundering-libyas-banks

150 مقابلة ذا سنتري مع عضو سابق في فريق المدعي العام في طرابلس، أكتوبر 2022.

151 معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول: في دولة ليبيا"، مايو 2021، ص 17-13، متاح على: https://unicri.it/Publications/Illicit-Financial-Flows-and-Asset-Recovery-in-Libya

152 في حال لم يتخذ مصرف ليبيا المركزي بشكل دوري تدابير مخصصة لمواجهة هذا الاتجاه، فمن الأرجح تراكم نسبة كبيرة من المعروض النقدي في ليبيا في حسابات الودائع في الشرق، نظرًا إلى أن تلك الحسابات لم يتم دمجها بعد في نظام المقاصة الوطني. انظر:
مجموعة الأزمات الدولية، "ما بين الدبابات والبنوك: وقف التصعيد الخطير في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 201، 20 مايو 2019، الصفحات 10-9، متاح على: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/201-tanks-and-banks-stopping-dangerous-escalation-libya
صدى "خاص.. مصدر داخل البنك المركزي يكشف لـ«صدى» آلية فنية مهمة لصالح البنوك.. تعرف على كافة تفاصيله"، في 18 يناير 2023، متاح على:/https://sada.ly/نف-قبلاً-نع-بدصل-حصفي-يزكر ملاب-ر دصم-صاخ

153 في إطار مراجعتها المالية، أوصت شركة ديلويت ببرنامج يتكون من أربع مراحل (20-27 شهرًا) لإعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي. وفي يناير 2022، اتفق قادة الفصائل المتنافسة على تنفيذ خطة تتألف من أربع مراحل لإعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي، ولم تثمر هذه الجهود بالشكل المطلوب حتى الآن. انظر:
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "المراجعة المالية لمصرف ليبيا المركزي: ملخص تنفيذي" (Financial Review of Central Bank of Libya: Executive Summary)، يوليو 2021، ص 34، متاح في:https://drive.google.com/file/d/1urRIdtdenRde5AsSOzgTOXtR-G7qnFmPf/view

154 أشار صاحب شركة مشروعة تعمل في العديد من المدن الليبية في مقابلة مع ذا سنتري إلى أن السوق السوداء تتيح له نقل مبالغ كبيرة من المال بسرعة أكبر من القنوات القانونية. وبالمثل، نقل أحد المقيمين المتقاعدين في طرابلس، عند مناقشة تأثير الأزمة النقدية على ظروف أسرته وعاداتها المصرفية، أنه في المواقف العاجلة - مثل الحاجة إلى إرسال أموال لتلقي العلاج الطبي لأحد أفراد الأسرة - لا يجد

المرء سوى السوق السوداء كحل فعّال، إذ أن البنوك الرسمية غالبًا ما تكون بطيئة ومرهقة للغاية. انظر:
مقابلة ذا سنتري مع رجع أعمال ليبي، مارس 2023.
مقابلة ذا سنتري مع موظف حكومي متقاعد في طرابلس، مارس 2021.

155 ولفرام لاشر، "التقسيم الكبير: "صراعات ليبيا الدولية بعد طرابلس" ، في 3 يونيو 2020، متاح على: https://www.swp-berlin.org/10.18449/2020C25/

156 للمزيد عن ضعف احتمال إجراء الانتخابات في المستقبل المنظور، انظر:
صحيفة إيكونوميست، "خليفة حفتر سيستخدم فيضانات ليبيا لتعميق سيطرته"، 21 سبتمبر 2023، متاح على: https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2023/09/21/khalifa-haftar-will-use-libyas-floods-to-deepen-his-control

157 على سبيل المثال، عملت الولايات المتحدة على مكافحة الإرهاب مع كتيبة طارق بن زياد، وهي جماعة مسلحة يقودها في الواقع صدام نجل المشير حفتر. وقد اتهمت منظمة العفو الدولية كتيبة طارق بن زياد نفسها بالسلوك القائم على النهب وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالمثل، عند القبض على المشتبه به في ارتكاب هجوم تفجير لوكربي في ديسمبر 2022، استفادت الولايات المتحدة من المساعدة الأمنية التي قدمتها جماعة مسلحة في طرابلس بقيادة عبد الغني الككلي، الذي تتهمه منظمة العفو الدولية بارتكاب خروقات وانتهاكات لحقوق الإنسان. انظر:
منظمة العفو الدولية، "ليبيا: "نحن أسيادك": الجرائم المتفشية لجماعة طارق بن زياد المسلحة"، ديسمبر 2022، متاح على: https://www.amnesty.org/en/documents/mde19/6282/2022/en/
جلال حرشاوي، "المأزق الهش في ليبيا"، منصة الحرب على الصخور، 6 مارس 2023، متاح على: https://warontherocks.com/2023/03/libyas-fragile-deadlock/
منظمة العفو الدولية، "ليبيا: محاسبة قادة الميليشيات التابعة لهيئة دعم الاستقرار"، مايو 2022، متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/libya-hold-stability-support-authority-militia-leaders-to-account/
أسوشيتد برس، "الميليشيا الليبية تحتجز المشتبه به في قضية لوكربي قبل تسليمه إلى الولايات المتحدة"، في 18 ديسمبر 2022، متاح على: https://www.politico.com/news/2022/12/18/libya-militia-held-lockerbie-suspect-before-handover-to-u-s-00074470

158 أصبحت مثل هذه الديناميات شائعة. ومن الأمثلة على ذلك اعتقال رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار ومديرها التنفيذي علي محمود في فبراير 2019 في ما يتعلق بتهم فساد، في حين تم إطلاق سراحه بعد أسابيع. انظر:
تيم إيتون، "ليبيا: الاستثمار في ثروة الأمة"، تشاتام هاوس، 24 فبراير 2021، متاح على: https://www.chathamhouse.org/2021/02/libya-investing-wealth-nation

159 وزعم بعض المسؤولين السابقين أنه تم اعتقالهم بناء على ذرائع كاذبة في إطار محاولات الضغط عليهم للإفراج عن أموال من المؤسسات التي يديرونها. ومن الأمثلة على ذلك حالة فيصل قرقاب، الرئيس السابق للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات، الذي ادعى أن احتجازه لمدة أشهر - لأسباب ظاهرية تتعلق بالفساد - كان نتيجة لرفضه بالإفراج عن الأموال إلى حكومة الوحدة الوطنية. انظر:
تحديث ليبيا: "الرئيس التنفيذي السابق للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات: اعتقلني الدبيبة لرفضي صفقة بقيمة 47 مليون دولار"، 17 أبريل 2022، متاح على: https://libyaupdate.com/ex-ceo-of-lptic-i-was-arrested-by-dbeibeh-for-rejecting-47m-deal/

160 أكسفورد أناليتيكا، "البنية التحتية الأساسية السيئة سوف تصيب ليبيا لسنوات"، إحاطات الخبراء، 8 نوفمبر 2022، متاح على: https://doi.org/10.1108/OXAN-DB273883

161 العربي ويكلي، "المجالس المحلية في ليبيا تفتقر إلى الأموال لإعادة بناء البنية التحتية المحطمة"، في 23 فبراير 2022، متاح على: https://thearabweekly.com/local-councils-libya-lack-cash-rebuild-shattered-infrastructure

162 محمد المجبري، هبة الشيخ، لميس بن عياد، وريما حميدان، "التحديات والخطوات للأمام لإصلاحات الخدمات العامة في ليبيا"،

مؤسسة فريدريش إيبرت، سبتمبر 2022، متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/libyen/19556.pdf

163 في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى الفساد المنهجي إلى إعاقة أو تخريب معظم مشاريع البنية التحتية في ليبيا، بما في ذلك سدود درنة، وفقًا لعضو سابق في فريق التحقيق التابع لمكتب النائب العام، الذي قام بفحص مخططات الفساد المرتبطة بمشاريع تطوير البنية التحتية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في أعقاب ثورة 2011. انظر:

مقابلة ذا سنتري مع عضو سابق في فريق مكتب النائب العام، سبتمبر 2023.

ديوان المحاسبة الليبي، "الموقف من مشروعي وادي درنة وسد أبو منصور من حيث الاختصاص"، 18 سبتمبر 2023، تمت مراجعته من قبل ذا سنتري.

164 في ما يتعلق بالارتباط بين انهيار سدود درنة في سبتمبر 2023 وممارسات الفساد داخل أجهزة الدولة ووزاراتها في طرابلس، انظر:

لويزا لوفلوك، وجان لودفيج، ومحمد الشمعة، وسارة دعدوش، "كيف أدى إهمال الحكومة والسياسات المضللة إلى تعرض ليبيا للفيضانات المدمرة"، واشنطن بوست، 5 أكتوبر 2023، متاح على: https://www.washingtonpost.com/world/2023/10/05/libya-derna-floods-disaster-government/?utm_source=twitter&utm_medium=social&utm_campaign=wp_world

فيفيان لي، "سنوات من الكسب غير المشروع محكوم عليها بالفشل في سدين في ليبيا، وترك الآلاف في مقابر موحلة"، نيويورك تايمز، 27 سبتمبر 2023، متاح على: https://www.nytimes.com/2023/09/27/world/middleeast/libya-flooding-derna-corruption.html

بينوا فوكون وجاريد مالسين، "وراء كارثة سد ليبيا يكمن مسار طويل من الصراع والفساد"، صحيفة وول ستريت جورنال، 24 سبتمبر 2023، متاح على: https://www.wsj.com/world/behind-libyas-dam-catastrophe-lies-a-long-trail-of-conflict-and-corruption-fa58c57

165 يتم تنظيم مصرف ليبيا المركزي بموجب القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف. وبموجب أحكام هذا القانون، يتولى مصرف ليبيا المركزي "إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي" و"تنظيم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليه". للحصول على النسخة الإنجليزية من هذا القانون، انظر:

Almontaser.com، "القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر بشأن المصارف (2005)"، متاح على: https://www.almontaser.com/Laws/Law%20No.%20(1)%202005%20regarding%20banks.pdf

166 عندما يتعلق الأمر بخطابات الاعتماد لمؤسسات الدولة والهيئات الحكومية الأخرى، فإن مصرف ليبيا المركزي يعمل - حسب تعبيره - بمثابة "مصرف الدولة". وعندما يتعلق الأمر بخطابات الاعتماد الممنوحة للقطاع الخاص عبر البنوك التجارية، يقتصر دور مصرف ليبيا المركزي رسمياً على مجرد المعالجة. ولكن بعيدًا عن هذا الجانب الفني، يُزعم على نطاق واسع أن القيادة العليا لمصرف ليبيا المركزي تقرر من جانب واحد أي خطابات الاعتماد يتم منحها وأي خطابات اعتماد لا يتم منحها. انظر:

مصرف ليبيا المركزي، "التاريخ"، متاح على: https://cbl.gov.ly/en/history/

جلوبال ويتنس، "انعدام المصداقية: كيف يهدد نظام تمويل التجارة الليبي الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات بالاحتيال على البلاد عبر بنوك لندن" ، فبراير 2021، ص 19، متاح في: https://www.globalwitness.org/en/campaigns/natural-resource-governance/discredited/

167

168 ولفرام لاشر وعلاء الإدريسي، "عاصمة الميليشيات: المجموعات المسلحة في طرابلس تستولي على الدولة الليبية"، سمول أرمز سيرفي، 6 يونيو 2018، متاح على: https://www.smallarmssurvey.org/resource/capital-militias-tripolis-armed-groups-capture-libyan-state

169 تيم إيتون وآخرون، "تطور الجماعات المسلحة الليبية منذ 2014:ديناميكيات المجتمع والمصالح الاقتصادية"، تشاتام هاوس، 17 مارس 2020، الصفحات 20-19، متاح على: https://www.chathamhouse.org/2020/03/development-libyan-armed-groups-2014

170 طاهر عيسى معروف محلياً بلقب "ملك خطابات الاعتماد". انظر:

ولفرام لاشر، "كيف نجا رئيس البنك المركزي الليبي من عقد من الصراع"، مجلة نيو لاينز، 6 مارس 2023، متاح على: https://newlinesmag.com/reportage/how-libyas-central-bank-chief-survived-a-decade-of-conflict/

مقابلات ذا سنتري مع مسؤولين من مصراتة، سبتمبر 2021.

171 نورث أفريقيا بوست، "ليبيا: إطلاق شركة طيران خاصة جديدة"، في 10 مايو 2022، متاح على: https://northafricapost.com/57579-libya-new-private-airline-launched.html#more

172 ديفيد كامينسكي مورو، "رحلات آي تي ايه وMedSky A320 تشير إلى إعادة الروابط الجوية بين إيطاليا وليبيا"، فلايت جلوبال، 26 يوليو 2023، متاح على: https://www.flightglobal.com/air-transport/ita-and-medsky-a320-flights-mark-reinstatement-of-italy-libya-air-links/154293.article

173 مقابلة ذا سنتري مع رجل أعمال فرنسي مطلع على احتمال شراء شركة Medsky لعدة طائرات، مايو 2023.

174 مقابلات ذا سنتري مع مصرفيين ليبيين مطلعين على نظام خطابات الاعتماد، نوفمبر 2020.

175 يتحدث المطلعون عن وجود "قائمة بيضاء" لرجال الأعمال المفضلين الذين يمكنهم الوصول السريع. انظر:
مقابلات ذا سنتري مع مصرفيين ليبيين مطلعين على نظام خطابات الاعتماد، نوفمبر 2020، مارس 2022.

176 بمجرد فتح خطابات الاعتماد، تتم معالجتها من قبل البنوك المراسلة، مثل بنك ABC الذي تملك الدولة الليبية حصة الأغلبية فيه والمصرف التجاري العربي البريطاني. انظر:
أفريكان بيزنس، "المصرف التجاري العربي البريطاني يراهن على تمويل التجارة"، 24 فبراير 2017، متاح على: https://african.business/2017/02/economy/british-arab-commercial-bank-bets-trade-finance

177 جلوبال ويتنس، "انعدام المصداقية: كيف يهدد نظام تمويل التجارة الليبي الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات بالاحتيال على البلاد عبر بنوك لندن"، فبراير 2021، الصفحات من 4 إلى 28، متاح على: https://www.globalwitness.org/en/campaigns/natural-resource-governance/discredited/

178 في أكتوبر 2017، أعلنت ليبيا عن قانون محدث لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، برئاسة محافظ مصرف ليبيا المركزي. ويتبع القانون المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التعاريف والتوصيفات. انظر:
معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول: في دولة ليبيا"، مايو 2021، ص 14، متاح في: https://unicri.it/Publications/Illicit-Financial-Flows-and-Asset-Recovery-in-Libya

179 ليبيا إكسبريس، "الدينار الليبي ينخفض بشكل حاد إلى 9 دنانير لكل دولار في السوق السوداء"، في 5 نوفمبر 2017، متاح على: https://www.libyanexpress.com/libyan-dinar-sharply-drops-to-9-dinars-per-one-dollar-in-black-market/

180 في أغسطس 2023، بلغ سعر الصرف الرسمي 4.84 دينارًا ليبياً لكل دولار أمريكي، في حين بلغ سعر السوق السوداء حوالي 5.16 دينارًا ليبياً لكل دولار أمريكي. انظر:
المرصد الليبي، "أسعار الصرف"، 18 أغسطس 2023، متاح على: https://libyaobserver.ly/exchange-rates
سامي زابطية، "الدينار الليبي يواصل اكتساب القوة مقابل العملات الصعبة في السوق السوداء - ويظل دون 5 دنانير لكل دولار خلال الأسبوع الماضي: تقرير وتحليل"، صحيفة ليبيا هيرالد، 23 سبتمبر 2021، متاح على: https://libyaherald.com/2021/09/libya-dinar-continues-to-gain-strength-against-hard-currencies-in-black-market-remaining-below-ld-5-per-dollar-over-last-week-report-and-analysis/

181 مقابلات ذا سنتري مع رجال أعمال ليبيين ومطلعين على السوق السوداء، فبراير 2022.

182 مقابلات ذا سنتري مع رجال أعمال ليبيين ومطلعين على السوق السوداء، أكتوبر 2021.

183 وجاء في بيان البنك المركزي: "يؤكد تقرير جلوبال ويتنس على أهمية القضاء على الانتهاكات داخل نظام خطابات الاعتماد، وهو التحدي الذي جعله مصرف ليبيا المركزي أولوية قصوى. ويشير التقرير إلى أن هذه المشكلة ليست مقتصرة على ليبيا بل هي شائعة في بلدان أخرى. ومع ذلك، يتضمن التقرير أيضًا العديد من الأخطاء الواقعية ويخلص إلى استنتاجات مضللة. ومن منطلق روح التعاون، قام مصرف ليبيا المركزي بتزويد جلوبال ويتنس بمعلومات دقيقة وموضوعية تم تجاهلها ولم تنعكس في التقرير. انظر:

سامي زابطية، "البنك المركزي الليبي يستجيب لتقرير شهود عالمي حول فساد الاعتمادات المستندية" صحيفة ليبيا هيرالد، 20 فبراير 2021، متاح على: https://libyaherald.com/2021/02/cbl-responds-to-global-witness-report-on-lc-corruption/

184 قدمت جلوبال ويتنس عدة توصيات لإصلاح نظام خطابات الاعتماد. ولا يوجد أي دليل على أنها قد تم تنفيذها حتى الآن. كانت إحدى توصيات جلوبال ويتنس المقدمة في فبراير 2021 هي "إنهاء ممارسة كبار مسؤولي مصرف ليبيا المركزي الذين يشغلون مناصب إدارية في البنوك التجارية في الخارج". في أكتوبر 2020، أعاد بنك ABC هيكلة شركاته التابعة في أوروبا بحيث تقدم الآن بياناتها المالية تحت رعاية الشركة التابعة للمجموعة ومقرها باريس، المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب (المؤسسة العربية المصرفية). تعمل الشركة التابعة التي يقع مقرها في لندن كمركز لتمويل التجارة لمجموعة ABC. في إطار عملية إعادة الهيكلة، ووفقًا لمسؤول كبير لديه معرفة واسعة بالمؤسسة، لم يعد الصديق الكبير مُدرجًا كعضو في مجلس إدارة بنك ABC في المملكة المتحدة، على الرغم من أنه لا يزال رئيسًا لمجلس إدارة مجموعة بنك ABC التي يقع مقرها في البحرين. انظر:

جلوبال ويتنس، "انعدام المصداقية: كيف يهدد نظام تمويل التجارة الليبي الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات بالاحتيال على البلاد عبر بنوك لندن"، فبراير 2021، الصفحات من 4 إلى 28، متاح على: https://www.globalwitness.org/en/campaigns/natural-resource-governance/discredited/

مقابلة ذا سنتري مع مسؤول كبير مطلع على الوضع، أبريل 2023.

بنك ABC، "تسريع. التعزيز. الاستغلال. التقرير السنوي لمجموعة بنك ABC لعام 2022"، ص 32 متاح على: https://www.bank-abc.com/En/AboutABC/Investment/Annual%20Reports/Annual_Report_2022_Updated.pdf

بنك ABC، "مجلس الإدارة"، متاح على: https://www.bank-abc.com/en/CountrySites/Europe/AboutABC/BOD/directors-london (تاريخ آخر دخول: 21 سبتمبر 2023).

185 نشر مسؤولو وزارة العدل الرسالة التي قدموا فيها ادعاءاتهم في 29 ديسمبر 2020. انظر:

ليبيا وبس، منشور على الفيسبوك، بتاريخ 29 ديسمبر 2020، متاح على: https://www.facebook.com/سبو-ايبيل-2293643954076694/photos/pcb.3600929966681413/3600929843348092 (تاريخ آخر دخول: 13 أكتوبر 2023).

186 على سبيل المثال، في يوليو 2023، حكمت محكمة جنائية على مدير مستشفى بير غانم، الواقع جنوب الزاوية، بالسجن 10 سنوات بتهمة سرقة حوالي مليون دينار ليبي (حوالي 200 ألف دولار) من خلال التظاهر بتلقي إمدادات طبية لم يتم تسليمها على الإطلاق. وقد أثرت ممارسة مماثلة على مستشفيات أخرى، مثل تلك الموجودة في سبها وبنغازي. انظر:

صحيفة المرصد الليبية، منشور على منصة X (تويتر)، 12 يوليو 2023، متاح على: https://twitter.com/ObservatoryLY/status/1679127907635978241?s=20 (تاريخ آخر دخول: أغسطس 2023).

مقابلات ذا سنتري مع ثلاثة أطباء في الزاوية وسبها وبنغازي، أغسطس 2023.

187 انظر:

ديوان المحاسبة الليبي، "التقرير السنوي لعام 2017"، الصفحات 811-797، متاح على: https://www.audit.gov.ly/ar/reports/

ديوان المحاسبة الليبي، "التقرير السنوي لعام 2015"، الصفحات 299-291، متاح على: https://www.audit.gov.ly/ar/reports/

صدى نيوز، "ديوان المحاسبة يكشف وجود إهمال للمحطات وسوء توجيه لموارد الشركة العامة للكهرباء"، 1 أكتوبر 2019، متاح على: https://arraedlg.net/2020/06/24/ل-عابر هكلا-لامها-فشكي-قبساحملا-ناويد/

188 ديوان المحاسبة الليبي، "تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2021"، سبتمبر 2022، الصفحات 412-397، متاح على: https://www.audit.gov.ly/ar/reports/

189 جون هاميلتون، "من يبني محطات الطاقة الجديدة في ليبيا؟"، أفريقيا إنرجي، 24 فبراير 2022، متاح على: https://www.africa-energy.com/news-centre/article/who-building-libyas-new-power-plants

190 إنرجي إيكونوميس، "شركة أكسا للطاقة التركية ستنشئ محطة لتوليد الكهرباء في ليبيا"، 18أبريل 2021، متاح على: https://www.enerjiekonomisi.com/turkish-company-aksa-energy-will-establish-a-power-plant-in-libya/16740/

191 قناة 218، بالوثائق: ما علاقة عبد الرزاق مختار و إبراهيم الدبيبة بعقود شركة الكهرباء؟ 9 ديسمبر 2021، متاح على: https://www.facebook.com/plugins/video.php?href=https%3A%2F%2Fwww.facebook.com%2F218news%2Fvideos%2F1766324303934900&show_text=0&width=780 (آخر تاريخ الوصول في ١٣ أكتوبر 2023).

192 وفي النهاية، لم يتم الانتهاء من عقد محطة الكهرباء بين الشركة العامة للكهرباء وشركة أكسا. انظر:
مقابلة ذا سينتري مع مهندس تركي يعمل لدى إحدى الشركات المنافسة في ليبيا، سبتمبر 2023.

193 مقابلة ذا سنتري مع مسؤولين مطلعين سابقين لدى الشركة العامة للكهرباء، يونيو 2021.

194 وفي الآونة الأخيرة، أفادت التقارير أن محمد الدبيبة، نجل رئيس الوزراء، أدى دوراً مؤثراً في إصدار العقود من قبل الشركة العامة للكهرباء. انظر:
مقابلة ذا سنتري مع مسؤولين مطلعين سابقين لدى الشركة العامة للكهرباء، أغسطس 2023.

195 بوابة الوسط، "تكليف عبد الحميد المنفوخ مهام مدير عام شركة الكهرباء"،
4 أغسطس 2022، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/367461
صدى، "المشاي يؤكد دعم الجهود التي تقوم بها الإدارة العامة لحماية الطاقة الكهربائية وتذليل كافة الصعاب"، 9 أغسطس 2022، متاح على: https://sada.ly/ب-موقت-يتلا-دوهجلا-معد-ملع-دكؤي-ياشملا/

196 وأصبح محمد بحرون، المعروف أيضًا باسم الفار"، قائدًا بارزًا لجماعة مسلحة في مدينة الزاوية بعد الاقتتال الداخلي بين الجماعات المتنافسة في عام 2017. ويُشتبه في تورط قوات بحرون في أنشطة غير مشروعة شأنها في ذلك شأن العديد من الجماعات المسلحة في المنطقة. وفي الفترة الممتدة من يونيو 2022 إلى يونيو 2023، اعترفت سلطات طرابلس رسميًا بالبحرون كقائد لمكتب مكافحة الإرهاب والأعمال التخريبية، وهو أحد أجهزة المخابرات الليبية. كان معاذ المنفوخ، وهو من مواطني الزاوية وعضو سابق في منتدى الحوار السياسي الليبي المدعوم من الأمم المتحدة، عضوًا في جماعة بحرون المسلحة. انظر:
مقابلات ذا سنتري مع ثلاثة من سكان الزاوية المستقلين مطلعين على المواقع التي يسيطر عليها محمد بحرون في وسط مدينة الزاوية ومنطقة الجدائم، ديسمبر 2021.
مقابلات ذا سنتري مع مصادر من الزاوية وطرابلس، يونيو 2023.
WitnessLY: "ليبيا: مطلوب من المدعي العام بتهم الإرهاب، ويُعيَّن رئيسًا لمكتب مكافحة الإرهاب"، في 7 يونيو 2022، متاح على: https://web.archive.org/web/20220607215124/https://lywitness.com/41888/الا-قمهتب-ماعلا-بئانلا-ددل-بولطم-ايبيل/

197 للمزيد عن سجل علي الدبيبة المشتبه به في الاختلاس، انظر:
مارغريت كوكر، وديفيد إنريش، وبينوا فوكون، "مطاردة ليبيا لأصول عصر القذافي تقودها إلى شركة عقارات بريطانية مرموقة"، صحيفة وول ستريت جورنال، 7 مايو 2014، متاح على: https://www.wsj.com/articles/libyas-hunt-for-gadhafi-era-assets-leads-it-to-high-end-u-k-property-firm-1399514660
جولييت جارسايد، ومنى محمود، وديفيد بيج، "اتهام أحد المسؤولين التابعين للقذافي باستخدام أموال الدولة لشراء فنادق فاخرة في اسكتلندا"، صحيفة الغارديان، 16 مايو 2016، متاح على: https://www.theguardian.com/news/2016/may/16/gaddafi-insider-accused-of-using-state-cash-to-buy-luxury-scottish-hotels
سارة فارولفي وستيليوس أورفانيدس، "سجلات قبرص تسلط الضوء على الملايين المخفية في ليبيا"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 25 يوليو 2018، متاح على: https://www.occrp.org/en/investigations/8366-cyprus-records-shed-light-on-libya-s-hidden-millions
هانيس منزينجر وفريدريك أوبرماير، "الكنز المفقود"، سوددويتشه تسايتونج، 17 مايو 2016، متاح على: https://panamapapers.sueddeutsche.de/articles/573aeac75632a39742ed39a0/
رينا تريشور، "كيف أصبحت كندا وكرًا لغسل الأموال لأحد المقربين من القذافي"، ذا جلوب آند ميل، 24 يونيو 2018، متاح على: https://www.theglobeandmail.com/canada/investigations/article-how-canada-became-a-money-laundering-haven-for-one-of-gadhafis-inner/

سامر الأطروش ومارك ماكاسكيل، "شركات اسكتلندية مرتبطة بعملية احتيال في ليبيا بقيمة 5 مليارات جنيه إسترليني"، صحيفة التايمز، 14 مارس 2021، متاح على: https://www.thetimes.co.uk/article/scottish-companies-linked-to-5bn-libya-fraud-kqvljgndp

198 مارغريت كوكر، وديفيد إنريش، وبينوا فوكون، "مطاردة ليبيا لأصول عصر القذافي تقودها إلى شركة عقارات بريطانية مرموقة"، صحيفة وول ستريت جورنال، 7 مايو 2014، متاح على: https://www.wsj.com/articles/libyas-hunt-for-gadhafi-era-assets-leads-it-to-high-end-u-k-property-firm-1399514660

199 تيم إيتون، "صراع ما بعد الثورة على المؤسسات الاقتصادية والمالية"، ولفرام لاشر وفيرجيني كولومبييه (المحرران)، العنف والتحول الاجتماعي في ليبيا، لندن: هيرست، يناير 2023، ص 213.

200 تيم إيتون، "صراع ما بعد الثورة على المؤسسات الاقتصادية والمالية"، ولفرام لاشر وفيرجيني كولومبييه (المحرران)، العنف والتحول الاجتماعي في ليبيا، لندن: هيرست، يونيو 2023، ص 206-195.

201 سارة فارولفي وستيليوس أورفانيدس، "سجلات قبرص تسلط الضوء على الملايين المخفية في ليبيا"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 25 يوليو 2018، متاح على: https://www.occrp.org/en/investigations/8366-cyprus-records-shed-light-on-libya-s-hidden-millions

202 يؤكد خصوم عبد الحميد الدبيبة، مثل زميله المرشح الرئاسي فتحي باشاغا، أن المندوب الليبي علي الدبيبة لجأ إلى الفساد في نطاق منتدى الحوار السياسي الليبي المدعوم من الأمم المتحدة في عامي 2020 و2021. انظر:

Pascal Airault, "Fathi Bachagha (ex-ministre de l'Intérieur) : « La Libye a besoin d'un régime présidentiel fort »" (فتحي باشاغا، وزير الداخلية الأسبق: "ليبيا بحاجة إلى نظام رئاسي قوي")، لوبينيون، 31 مايو 2021، متاح على: https://www.lopinion.fr/international/fathi-bachagha-ex-ministre-de-linterieur-la-libye-a-besoin-dun-regime-presidentiel-fort?_amp=true

203 مقابلة ذا سنتري مع مسؤول حكومي سابق، مارس 2021.

204 سامي زابطية، "أصول المؤسسة الليبية للاستثمار تقدر قيمتها بـ ٦٨ مليار دولار أمريكي" صحيفة ليبيا هيرالد، 7 مايو 2021، متاح على: https://libyaherald.com/2021/05/lia-assets-valued-at-us-68-billion/

205 صدر التقييم بنحو 68.4 مليار دولار للجمهور من قبل المؤسسة الليبية للاستثمار نفسها في مايو 2021. ومع ذلك، هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن دقة هذا الرقم لأن تقييم الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار يعتمد على القيمة الدفترية التي تم تقييمها على الأرجح في عام 2010. وتقول المؤسسة الليبية للاستثمار إنها تجري حاليًا عملية تدقيق لأصولها. انظر:

المؤسسة الليبية للاستثمار، الملف الشخصي على منصة X (تويتر)، 5 مايو 2021، متاح على: https://twitter.com/LibyanAuthority/status/1390063882690048003 (تاريخ آخر دخول: 13 أكتوبر 2023).

موقع Africa Intelligence، "تقرير EY السري يكشف أوجه القصور في المؤسسة الليبية للاستثمار"، 15يونيو 2023، متاح على: https://www.africaintelligence.com/north-africa/2023/06/15/confidential-ey-report-uncovers-libyan-investment-authority-shortcomings,109994352-art

206 مقابلات ذا سنتري مع مسؤولين ليبيين كانوا يعملون سابقًا لدى المؤسسة الليبية للاستثمار، نوفمبر 2020 ومارس 2022.

207 في مارس 2011، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتجميد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار وشركتين من شركاتها التابعة، وهما محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار والشركة الليبية الأفريقية للاستثمار (لافيكو) - على الرغم من أن شركة لافيكو تم إدراجها بشكل غير دقيق باسم بديل للمؤسسة الليبية للاستثمار وليس كشركة تابعة - في القرار الصادر عام 1973. وتم تجميد هذه الأصول إلى جانب أصول مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي. وفي حين تم رفع التجميد عن مصرف ليبيا المركزي والمصرف الليبي الخارجي، فقد استمر التجميد المفروض على المؤسسة الليبية للاستثمار، والصندوق الليبي للاستثمار، وشركة لافيكو. في سبتمبر 2011، خفف القرار الصادر عام 2009 شروط تجميد الأصول بحيث تخضع فقط الأصول الموجودة خارج ليبيا للتجميد اعتبارًا من 16 سبتمبر 2011 مجمدة. انظر:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار رقم 1973 (2011) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 6498، في 17 مارس 2011" S/RES/1973 (2011)، في 17 مارس 2011، متاح على: https://www.undocs.org/Home/

Mobile?FinalSymbol=S%2FRES%2F1973(2011)

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار رقم 2009 (2011) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 6620، في 16 سبتمبر 2011" ، S/RES/2009 (2011)، ١٦ سبتمبر 2011، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/502/44/PDF/N1150244.pdf?OpenElement

208 يتجلى هذا بشكل ملحوظ في أفريقيا، حيث ترجع الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار إلى ما قبل تشكيل المؤسسة نفسها. وقد تم إنشاء العديد من هذه الكيانات في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في إطار جهود نظام القذافي لبسط نفوذه السياسي في كل أنحاء القارة. انظر:

تيم إيتون، "ليبيا: الاستثمار في ثروة الأمة"، تشاتام هاوس، 24 فبراير 2021، متاح على: https://www.chathamhouse.org/2021/02/libya-investing-wealth-nation

آرثر بوتيليس، "ملك ملوك أفريقيا قد خرج، فليعيش ثروته!" المعهد الدولي للسلام، 8 سبتمبر 2011، متاح على: https://www.ipinst.org/2011/09/africas-king-of-kings-is-out-long-live-his-wealth

209 في عام 2018، حصلت القوات المسلحة الليبية على حوالي 600 مليون دينار من حسابات شركة ليبيا للاتصالات والتقنية، وهي شركة تابعة للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في شرق ليبيا. انظر:

تيم إيتون وآخرون، "تطور الجماعات المسلحة الليبية منذ 2014"، تشاتام هاوس، 17 مارس 2020، ص 29، متاح على: https://www.chathamhouse.org/2020/03/development-libyan-armed-groups-2014

210 كشفت مقابلات ذا سنتري مع مسؤولين ليبيين أنه، مرة أخرى في عام 2022، حصلت السلطات القائمة في الشرق على أموال كبيرة من شركة اتصالات مملوكة للدولة. وفي غرب ليبيا، ادعى الرئيس السابق للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن تُهم الفساد الموجهة إليه ملفقة من قبل حكومة الوحدة الوطنية نتيجة لرفضه منح عقد لابن رئيس الوزراء. هناك أيضا أمثلة أخرى. على سبيل المثال، في يونيو 2021، شهدت شركة الاتصالات ليبيانا مصادرة بعض أموالها من قبل القوات المسلحة العربية الليبية. انظر:

بوابة الوسط "تحدث عن لقاء جمعهما.. قرقاب: «لاثرون» تتبع نجل الدبيبة، 18 أبريل 2022، متاح على: http://alwasat.ly/news/libya/356025

مقابلة ذا سنتري مع مسؤول ليبي، يوليو 2022.

211 صندوق النقد الدولي، "مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي لليبيا"، يونيو 2023، متاح على: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2023/English/1LBYEA2023001.ashx

212 ديلي ميدل إيست، "سوق الأسلحة الضخم في الساحل يجلب الأرباح والمأساة"، في 6 يوليو 2023، متاح على: https://www.dailymiddleeast.com/en/story/Sahel-Arms-Profits

213 حسن كوني، "عودة تهريب الأسلحة من ليبيا إلى النيجر إلى العمل"، معهد الدراسات الأمنية، 28 يوليو 2022، متاح على: https://issafrica.org/iss-today/arms-trafficking-from-libya-to-niger-is-back-in-business

214 مات هربرت، روبرت هورسلي، وعماد الدين بادي، "الاقتصادات غير المشروعة والسلام والأمن في ليبيا"، المبادرة العالمية، يوليو 2023، ص 16، متاح على: https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2023/04/Matt-Herbert-et-al-Illicit-economies-and-peace-and-security-in-Libya-GI-TOC-July-2023-1.pdf

215 منظمة Conflict Armament Research، "التحقيق في عمليات نقل الأسلحة عبر الحدود في الساحل"، نوفمبر 2016، الصفحات 24-11، متاح على: https://www.conflictarm.com/reports/investigating-cross-border-weapon-transfers-in-the-sahel/

216 جلال حرشاوي، "قريبة للغاية لدواعي الاطمئنان: "كيف تواجه الجزائر الصراع الليبي"، سمول أرمز سيرفي، يوليو 2018، الصفحات 11 و14، متاح على: https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-SANA-BP-Algeria-Libya.pdf

217 للحصول على مثال على انتهاك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة مؤخرًا والذي يشمل المركبات العسكرية، انظر: وكالة نوفا، في 10 نوفمبر 2022، متاح على:https://www.agenzianova.com/en/news/libia-loperazione-irini-sequestra-un-carico-illegale-con-a-bordo-veicoli-militari-nel-mediterraneo/

218 نورث أفريقيا بوست، "تونس: القوات الأمنية تحبط عملية تهريب أسلحة من تركيا إلى ليبيا"، في 9 يناير 2020، متاح على: https://northafricapost.com/36820-tunisia-security-forces-bust-arms-smuggling-operation-from-turkey-to-libya.html

219 للحصول على مثال حديث لانتهاك حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة والذي يتضمن محاولة تسليم مركبات عسكرية، انظر:
وكالة نوفا، «ليبيا: عملية إيريني تستولي على شحنة غير شرعية تحمل مركبات عسكرية في البحر الأبيض المتوسط»، 10 نوفمبر 2022، متاح على:https://www.agenzianova.com/en/news/libia-loperazione-irini-sequestra-un-carico-illegale-con-a-bordo-veicoli-militari-nel-mediterraneo/

220 صندوق النقد الدولي، "بعد توقف دام عقدًا من الزمن، يستأنف صندوق النقد الدولي مهمة مراقبة ليبيا"، في 12 يونيو/حزيران 2023، متاح على: https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/06/12/cf-after-a-decade-long-hiatus-imf-surveillance-resumes-in-libya

221 أيدين كاليك، "ليبيا تشهد تزايد التهريب وسط ارتفاع أسعار النفط"، MEES، في 20 مايو 2022، متاح على: https://www.mees.com/2022/5/20/geopolitical-risk/libya-sees-smuggling-surge-as-oil-prices-rise/74371c70-d812-11ec-9a37-6151e97eadc3

222 مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في المؤسسة الوطنية للنفط، نوفمبر 2022.

223 تمتلك ليبيا أربع مصافٍ عاملة: مصفاة في الشمال الغربي في مدينة الزاوية، وثلاث في الشرق في البريقة ومرسى الحريقة والسرير.

224 ديوان المحاسبة الليبي، "تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2021"، سبتمبر 2022، الصفحات 148-147، متاح على: https://www.audit.gov.ly/ar/reports/

225 بلغت تكلفة الاستهلاك المحلي من الوقود خلال عام 2022 على ليبيا نحو 12.87 مليار دولار في المجمل، يتألف من 8.89 مليار دولار مقابل منتجات بترولية مكررة مستوردة و3.98 مليار دولار مقابل منتجات بترولية مكررة محليًا. انظر:
تقرير غير عام صادر عن ديوان المحاسبة الليبي يبرز المخالفات المالية والاتجاهات المثيرة للقلق في القطاع العام في الدولة، سبتمبر 2023، ص 17، تمت مراجعته من قبل مؤسسة ذا سنتري.

226 مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في المؤسسة الوطنية للنفط، نوفمبر 2022.

227 تيم إيتون، "ليبيا: غني بالنفط، وتسرب الوقود"، تشاتام هاوس، أكتوبر 2019، متاح على: https://www.chathamhouse.org/2019/10/libya-rich-oil-leaking-fuel

228 ديوان المحاسبة الليبي، مذكرة "إلى عناية مدير الإدارة العامة للرقابة على الشركات والمصارف"، 25 أكتوبر 2022، راجعها ذا سنتري.

229 مقابلات ذا سنتري مع خمسة مسؤولين في المؤسسة الوطنية للنفط، يوليو 2019 - يوليو 2023.

230 أسعار البنزين العالمية، "أسعار البنزين في ليبيا"، متاح على: https://www.globalpetrolprices.com/Libya/gasoline_prices/ (تاريخ آخر دخول: 2 أكتوبر 2023).

231 مقابلات ذا سنتري مع ثلاثة مصادر مستقلة ةعلطم على عمليات تهريب الوقود في سبها وبنغازي والكفرة، أغسطس 2023.

232 مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في المؤسسة الوطنية للنفط، نوفمبر ٢٠٢٢.

233 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار رقم 1973 (2011)" ، S/2023/673، في 2 أكتوبر 2023، الصفحات 39-37، متاح على: https://digitallibrary.un.org/record/4022306

234 مقابلات ذا سنتري مع خمسة مصادر مستقلة ةعلطم على عمليات تهريب الوقود في بنغازي وسبها ومرزق والقطرون والكفرة، أغسطس 2023.

235 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "تهريب الوقود في الساحل"، فبراير 2023، الصفحات 18-17، متاح على: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_fuel_2023.pdf

236 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "تهريب الوقود في الساحل"، فبراير 2023، الصفحات 18-17، متاح على: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_fuel_2023.pdf

237 حمزة المؤدب، "مقال مصور: بن قردان إلى ليبيا"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 24 مارس 2020، متاح على: https://carnegie-mec.org/diwan/81348

238 إكسيت نيوز، "ألبانيا تستولي على 2.2 مليون دولار من النفط المهرب قبالة ساحل دوريس"، 14 سبتمبر 2022، متاح على: https://exit.al/en/albania-seizes-2-2-million-in-contraband-oil-off-coast-of-durres/

239 للحصول على مثال للوقود الذي تم تصديره بشكل غير مشروع إلى تركيا، راجع وثائق بنغازي المسربة التي نشرها المحلل الليبي حسام القماطي في يونيو 2023. أكدت ذا سنتري صحة هذه الوثائق في مقابلة مع أحد كبار المسؤولين في الشركة الوطنية العامة للنقل البحري. وقام فريق ذا سنتري أيضًا بتحليل مسار رحلة Piero A قبيل مغادرتها ميناء بنغازي في منتصف يونيو 2023، ووجد أنماطًا تتوافق مع رحلة إلى مرسين في تركيا. وفقًا لمسؤولين في المؤسسة الوطنية للنفط أجرت ذا سنتري مقابلات معهم، فإن شركة البريقة لتسويق النفط ليست مفوضة بتصدير أي منتجات مكررة. علاوة على ذلك، نظرًا إلى عدم وجود أي مصفاة بالقرب من ميناء بنغازي، فمن المرجح أن 2,450 طنًا متريًا من زيت الغاز البحري قد تم استيرادها من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، ولم يتم تكريرها محليًا. انظر:

حسام القماطي، الملف الشخصي على الفيسبوك، متاح على: https://web.facebook.com/Husam.alqmati/posts/pfbid0q9bE4waMjJfbxtKgvR6zyNzqpV6Kq4wcfQkRhb1BGHJwW3bEApBpJiHmATjEm7nwl (تاريخ آخر دخول: 13 أكتوبر 2023).

شركة البريقة لتسويق النفط، "نبذة عنا"، متاح على: https://brega.ly/about-us-2/

مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار مسؤولي الشركة الوطنية العامة للنقل البحري، يوليو 2023.

مقابلة ذا سنتري مع اثنين من مسؤولي المؤسسة الوطنية للنفط، يوليو 2023.

240 ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك السفينة التركية سردار (IMO 9062398)، والتي تم الاستيلاء عليها في 1 مارس 2023 من قبل خفر السواحل الليبي قبالة أبو كماش، بالقرب من زوارة، حيث يُزعم أنها كانت تحاول نقل حوالي 700 طن من الوقود المهرب من ليبيا. تم نشر مقاطع الفيديو والتفاصيل المتعلقة بالحادثة من قبل عبد الرحمن الميلاد، الشهير أيضًا بالبيدجا، وهو ضابط في خفر السواحل الليبي. باستخدام نظام تابع لجهة خارجية، قامت ذا سنتري بتحليل مسار رحلة سردار قبيل وقوع حادثة 1 مارس 2023، ووجدت أنماطًا تتوافق مع ادعاءات ضابط خفر السواحل الليبي. انظر:

بيدجا عبدو، الملف الشخصي على فيسبوك، متاح على: https://www.facebook.com/100019112761242/posts/1199304210716660/?mibextid=rS40aB7S9Ucbxw6v (تاريخ آخر دخول: أغسطس 2023).

التقرير المتعلق بسردار من خلال نظام قائم على الذكاء الاصطناعي، تمت مراجعته من قبل ذا سنتري.

241 للحصول على أمثلة سابقة للوقود المهرب من ليبيا عبر الطرق البحرية، انظر:

بينوا فوكون وسمر، "على درب ناقلة الوقود: إحباط تهريب النفط يمكن أن يساعد في وقف تدفق المهاجرين والأسلحة"، صحيفة وول

ستريت جورنال، 10 مارس 2016، متاح على: https://www.wsj.com/articles/smuggling-probe-focuses-on-fuel-tankers-trail-1457576358

بابليك آي وترايل إنترناشيونال، "تهريب الوقود الليبي: شركة تجارية سويسرية تبحر في المياه العكرة"، مارس 2020، متاح على: https://trialinternational.org/wp-content/uploads/2020/02/Publication_DirtyOil-DIRTO_20200302_EN.pdf

242 مقابلة ذا سنتري مع أربعة مصادر مستقلة ةعلطم على عمليات تهريب الوقود في بنغازي وسبها والقطرون والكفرة، أغسطس 2023.

243 ذكر مصدر من بن قردان لمؤسسة ذا سنتري في أغسطس 2023 أن الشاحنات الصغيرة التي تحمل الوقود المهرب من ليبيا تواصل دخول تونس، رغم أن عددها قد نخفض نسبيًا خلال ربيع عام 2023. انظر:
مقابلة ذا سنتري مع مصدر في بن قردان، أغسطس 2023.

244 أشارت تقديرات رئيس المؤسسة الوطنية للنفط إلى أن التكلفة السنوية لتهريب الوقود على مستوى ليبيا بلغت نحو 750 مليون دولار في عام 2018. انظر:
الشرق الأوسط، "تهريب الوقود يكلف ليبيا أكثر من 700 مليون دولار سنويا"، 19 أبريل 2018، متاح على: https://english.aawsat.com//home/article/1242941/fuel-smuggling-costs-libya-over-700-million-annually

245 مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في المؤسسة الوطنية للنفط، نوفمبر 2022.

246 مصرف ليبيا المركزي، "بيان الإيرادات والنفقات من 01/01/2023 إلى 31/07/2023"، أغسطس 2023، ص 7، متاح على: https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2023/08/Official-Statement-July-2023.pdf

247 تشير بيانات شركة كبلر إلى أن ليبيا استوردت، بالقيمة المطلقة، 30.35 مليون برميل من البنزين والديزل في 2022، بارتفاع من 25.45 مليون برميل في 2021. وارتفعت واردات البنزين والديزل من متوسط 70 ألف برميل يوميا إلى 83 ألف برميل يوميا. انظر:
تحليل ذا سينتري لإحصائيات استيراد الوقود الخاصة بليبيا التي أعدتها شركة كلبر.
أيدين كاليك، "ليبيا تشهد تزايد التهريب وسط ارتفاع أسعار النفط"، MEES، 20 مايو 2022، متاح على: https://www.mees.com/2022/5/20/geopolitical-risk/libya-sees-smuggling-surge-as-oil-prices-rise/74371c70-d812-11ec-9a37-6151e97eadc3

248 استمر هذا الاتجاه الصعودي خلال الربع الأول من عام 2023. كما في 31 مارس 2023، تظهر بيانات كبلر متوسطًا يوميًا يبلغ 87 ألف برميل يوميًا، بارتفاع عن المتوسط السنوي لعام 2022 البالغ 83 ألف برميل يوميًا. انظر:
تحليل ذا سينتري لإحصائيات استيراد الوقود الخاصة بليبيا التي أعدتها شركة كلبر.

249 منذ أن توقف مصرف ليبيا المركزي عن تمويل واردات الوقود في خريف عام 2021، كان التخصيص الوحيد المسجل لدعم الوقود هو 5 مليارات دينار ليبي (مليار دولار)؛ وبحسب ديوان المحاسبة، فإن هذا المبلغ لم يتم إنفاقه بعد. انظر:
مصرف ليبيا المركزي، "بيان الإيرادات والإنفاق من 01/01/2022 إلى 31/12/2022"، 4 يناير 2023، متاح على: https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2023/01/Official-Statement-Dec-2022.pdf
تلفزيون المسار "شأن عام مع محمد زيدان في حوار مع رئيس ديوان المحاسبة، خالد شكشك "، 1 فبراير 2023، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=S86wEwgAZT8 (1:16:00-1:17:00).

250 أظهر مصرف ليبيا المركزي، في تصريحاته الأخيرة، أن دعم الوقود لا يحمل أي تكلفة. وقد حدّد مصرف ليبيا المركزي في الملاحظات المصاحبة لبياناته ما يلي: "تم دفع فاتورة استيراد الوقود مباشرة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط منذ نوفمبر 2021." انظر:
مصرف ليبيا المركزي، "بيان الإيرادات والإنفاق من 01/01/2022 إلى 31/12/2022"، 5 يناير 2023، ص 5 و7، متاح على: https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2023/01/Official-Statement-Dec-2022.pdf

251 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1973 (2011)"،

S/2021/229، في 8 مارس 2021، ص 37، متاح على: https://www.ecoi.net/en/file/local/2047327/S_2021_229_E.pdf

252 إكسيت نيوز، "ألبانيا تستولي على 2.2 مليون دولار من النفط المهرب قبالة ساحل دوريس"، في 14 سبتمبر 2022، متاح على: https://exit.al/en/albania-seizes-2-2-million-in-contraband-oil-off-coast-of-durres/

253 عين ليبيا، "الاستيلاء على سفينة تحمل وقوداً مهربًا من بنغازي إلى ألبانيا"، 6 نوفمبر 2022، متاح على: https://www.eanlibya.com/يز اغنب-نم-أبر هم-أدو قو-لمحت-ةنيفس-طبض/

254 شبكة التحقيقات في ألبانيا، "قررت المحكمة: النفط المهرب من قبل مجموعة من الأشخاص انتهكوا الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، ولكن العدالة لم تحاسب سوى الناقلين"، في 15 ديسمبر 2022، متاح على: https://ina.media/?p=6732&lang=en

255 هدى السراري، ملف شخصي على منصة X (تويتر)، 15 مايو 2022، متاح على: https://twitter.com/Elsrari/status/1525834323001319424?s=20 (تاريخ آخر دخول: 13 أكتوبر 2023).

256 تم تسريب خطاب يدين إعادة التصدير غير القانوني للكيروسين وزيت الغاز من بنغازي في أكتوبر 2022 من قبل أحد كبار المسؤولين لدى المؤسسة الوطنية للنفط. انظر:
خليل الحاسي، منشور على منصة X (تويتر)، 21 أكتوبر 2022، متاح على: https://twitter.com/elhassekhalil/status/1583486929991262209?s=46

257 مقابلة ذا سنتري مع مسؤول ليبي كبير مطلع على التجارة البحرية في الموانئ الليبية الرئيسية، مارس 2023.

258 بينوا فوكون ووارن ستروبل، "الولايات المتحدة تضغط على القائد الليبي لطرد فاغنر الروسية"، صحيفة وول ستريت جورنال، 3 فبراير 2023، متاح على: https://www.wsj.com/articles/u-s-presses-libyan-commander-to-expel-russias-wagner-11675449850

259 محمد الجرح، "أنشطة فاغنر الروسية تتوسع في ليبيا رغم التدقيق الغربي المتزايد"، موقع المونيتور، 19 مارس 2023، متاح على: https://www.al-monitor.com/originals/2023/03/russias-wagner-activities-expanding-libya-despite-growing-western-scrutiny#ixzz7xTRo8DPv

260 في ما يتعلق بمخاوف الولايات المتحدة من قيام فاغنر بتدبير هجوم على الحكومة التشادية من جنوب ليبيا، انظر:
بينوا فوكون، "المخابرات الأمريكية تشير إلى مؤامرة فاغنر ضد الحليف الغربي الرئيسي في أفريقيا"، صحيفة وول ستريت جورنال، 23 فبراير 2023، متاح على: https://www.wsj.com/articles/u-s-intelligence-points-to-wagner-plot-against-key-western-ally-in-africa-29867547

261 مقابلة ذا سنتري مع أحد كبار مسؤولي المؤسسة الوطنية للنفط في شرق ليبيا، أغسطس 2023.

262 ديوان المحاسبة الليبي، مذكرة داخلية، 25 يوليو 2023، تمت مراجعتها من قبل ذا سنتري.

263 مقابلة ذا سنتري مع أحد المطلعين على المؤسسة الوطنية للنفط في شرق ليبيا، أغسطس 2023.

264 في تعليق بتاريخ 13 يوليو 2023، أشار نائب وزير المالية السابق إدريس الشريف إلى أن الدخل الرسمي لليبيا بالدولار من صادرات النفط والغاز وفقًا لمصرف ليبيا المركزي بلغ 300 مليون دولار خلال شهر يونيو 2023، على الرغم من أن متوسط استخراج النفط الخام يبلغ 1.2 مليون برميل يوميًا. انظر:
إدريس الشريف، الملف الشخصي على الفيسبوك، متاح على: https://www.facebook.com/100011778763904/posts/pfbid02tBqmxXzKfJHd4scG1k4BSfsf7hXx2NKgH7uKER7LzRozcsNNmpZEbxAXJ9p9P1SLl/?d=w&mibextid=SDPelY (تاريخ آخر دخول: 13 أكتوبر 2023).

265 مقابلات ذا سنتري مع أحد المطلعين لدى المؤسسة الوطنية للنفط في شرق ليبيا وصاحب شركة كبيرة قائمة في طرابلس، أغسطس 2023.

266 وزير النفط والغاز، خطاب موجه إلى رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، 17 أغسطس 2023، اطلعت عليها مؤسسة ذا سنتري.

267 عماد الدين بادي، "الإمارات العربية المتحدة تتحول بشكل خطير في سياستها تجاه ليبيا، إليكم السبب"، مجلس أتلانتيك، 27 أكتوبر 2022، يتطلع إلى: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-uae-is-making-a-precarious-shift-in-its-libya-policy-heres-why/

268 كان تعيين رئيس جديد للمؤسسة الوطنية للنفط في يوليو 2022 أول نتيجة واضحة لسياسة الإمارات العربية المتحدة لتشجيع الترتيبات السرية بين عائلتي حفتر والدبيبة. انظر:
بوابة الوسط، " الدبيبة وحفتر في الإمارات للقاء محمد بن زايد "، 21 مايو 2022، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/359620
توم ويلسون، "رئيس النفط الليبي يشدد على الدعم عبر البلاد التي تعاني من الانقسام"، صحيفة ذا فايننشال تايمز، 26 مارس 2023، متاح على: https://www.ft.com/content/6882752b-826f-4de7-bd1c-238b3c82df03

269 المدار ليبيا، "شيك لشركة الخليج العربي للنفط بقيمة 400 مليون دينار، أخذه صدام حفتر"، في 10 أكتوبر 2022، متاح على: https://facebook.com/elmadarlibya/photos/a.113710630867946/443797994525873/?type=3

270 جون هاملتون، "المؤسسة الوطنية للنفط الليبية تستهلك ميزانية تطوير بقيمة 7 مليارات دولار دون إنجاز أعمال بارزة"، موقع African Energy، 23 يوليو 2023، متاح على: https://www.africa-energy.com/news-centre/article/libyas-noc-consumes-7bn-development-budget-little-show

271 علياء الإبراهيمي، "المأزق السياسي في ليبيا ومسألة الـ 6 مليارات دولار"، المجلس الأطلسي، 1 فبراير 2023، متاح على: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/libyas-political-impasse-and-the-6-billion-question/

272 عرب دايجست، "لا نهاية في الأفق: الشبكات الإجرامية الموحدة في ليبيا"، 8 مارس 2023، متاح على: https://arabdigest.org/sample-newsletters/no-end-in-sight-libyas-consolidated-criminal-networks-2/

273 محمد المجبري، هبة الشيخ، لميس بن عياد، وريما حميدان، "التحديات والخطوات للأمام لإصلاحات الخدمات العامة في ليبيا"، مؤسسة فريدريش إيبرت، 22 سبتمبر 2022، ص 28، متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/libyen/19556.pdf

274 ذكر أحد الأشخاص في سبها لموقع ذا سنتري أن كابلات الاتصالات ليست هي فقط التي تمت سرقتها. وأشاروا إلى أن كل ما يتعلق بالاتصالات يتأثر باستمرار منذ عام 2011: بما في ذلك الألواح الشمسية التي تستخدم كجزء من برج الاتصالات، والبرج نفسه في بعض الأحيان. وإلى جانب الاتصالات، تستولي الجماعات المسلحة على الجرارات الزراعية وغيرها من المركبات، التي عادة ما تنقلها بالشاحنات إلى شمال شرق ليبيا، حيث يتم تصدير الخردة المعدنية منها. انظر:
مقابلة ذا سنتري مع شاهد عيان في سبها، أغسطس 2023.

275 مقابلات ذا سنتري مع شاهدي العيان في الكفرة، أكتوبر 2022.

276 مقابلة ذا سنتري مع صحفي مستقل في الكفرة، أكتوبر 2022.

277 بوابة الوسط، "إحباط تهريب كمية من النحاس الأحمر بميناء مصراتة "، 9 أبريل 2021، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/316875

278 بوابة الوسط، "إحباط تهريب كمية من النحاس الأحمر بميناء مصراتة "، 9 أبريل 2021، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/316875

279 أرجوس ميديا، "ليبيا تصبح موردًا رئيسيًا لخردة البحر القصير إلى تركيا"، 24 يونيو 2019، متاح على: https://www.argusmedia.com/en/news/1927172-libya-becomes-major-shortsea-scrap-supplier-to-turkey?amp=1

280 مقابلة ذا سنتري مع مسؤول عن إنفاذ القانون في زليتن، وهي بلدية قريبة من مصراتة، مارس 2023.

281 طارق المجريسي، "نهج شمولي: استعادة خدمات الكهرباء والماء في ليبيا ما بعد الصراع؟ في عماد بادي ، أرشيبالد جاليت ، وروبرتا ماجي (محررون)، الطريق إلى الاستقرار: إعادة النظر في إصلاح قطاع الأمن في ليبيا ما بعد الصراع، جنيف: مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني، 2021، متاح على: https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/The_Road_to_Stability11.11.2021.pdf

282 "في غرب المصفاة، توجد ساحة كبيرة للخردة المعدنية هنا في الزاوية. وتعقد المجموعات المحلية صفقات مع سكان مصراتة وشرق ليبيا. ويستخدمون الشاحنات لإرسال الخردة المعدنية إلى هناك لتصديرها. ويشمل ذلك كافة أنواع المعادن التي يتم الحصول عليها من المركبات المسروقة والمنشآت العامة، بما في ذلك أسلاك الكهرباء". انظر:

مقابلة ذا سنتري مع شاهد عيان من الزاوية، أغسطس 2023.

283 للمزيد عن عدم وجود أي قطاع رئيسي لاستخراج الذهب في ليبيا، على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها البلاد كمنتج للذهب، انظر: ونيس عثمان وإرلينج كارلبيرج ، "الاقتصاد الليبي: التنويع الاقتصادي وإعادة التموضع الدولي"، نيويورك: Springer, 2007.

المنتدى الأفريقي لتطوير التكنولوجيا، "تجارة وتهريب الذهب الأفريقي إلى الإمارات العربية المتحدة: حالتا ليبيا والسودان"، مجلة ATDF 9.3، 2019، ص 31، متاح على: https://repository.unam.edu.na/bitstream/handle/11070/2885/grynberg_trade_2019.pdf?sequence=1&isAllowed=y

موفق الطيب، "الصناعة المعدنية في ليبيا"، هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، 2019، متاح على: https://pubs.usgs.gov/myb/vol3/2019/myb3-2019-libya.pdf

284 للمزيد عن حقيقة الاشتباه في أن الذهب المُصدر من ليبيا يأتي من دول أخرى، وعلى رأسها أفريقيا، انظر:

ديفيد لويس، ورايان ماكنيل، وزندي شبلالة، "تهريب ذهب بمليارات من أفريقيا"، رويترز، 24 أبريل 2019، متاح على: https://www.reuters.com/investigates/special-report/gold-africa-smuggling/

285 على سبيل المثال، في عامي 2014 و2015، تم الإبلاغ عن وجود تدفقات كبيرة من الذهب إلى الخارج من ليبيا. ومن وجهة نظر الدولة المستوردة، بلغت صادرات الذهب المسجلة من ليبيا عام 2014 ما قيمته 837 مليون دولار، أي تضاعفت تقريبًا عام 2015 لتبلغ 1.41 مليار دولار. وتم تصدير معظم تلك الكمية إلى الإمارات العربية المتحدة، في حين تم تصدير ما نسبته 3.7% إلى تركيا. انظر:

مرصد التعقيد الاقتصادي "ليبيا" متاح على: https://oec.world/en/profile/country/lby

286 أفاد ثلاثة شهود عيان مقيمون في جنوب ليبيا في سبها والقطرون ومرزق عن تدفقات مستمرة من الذهب غير المكرر من منطقة الساحل إلى ليبيا، بالإضافة إلى شاهد عيان آخر في غات.

مقابلات ذا سنتري مع أربعة شهود عيان على عمليات نقل الذهب، يوليو 2023.

287 مقابلة ذا سنتري مع مسؤول سابق في إنفاذ القانون من مدينة الخمس الساحلية، أكتوبر 2022.

288 آر إف آي، ليبيا: خليفة حفتر وابنه صدام وتجارة الذهب، 10 أكتوبر 2020، متاح على: https://amp.rfi.fr/fr/afrique/20201010-libye-fils-haftar-trafic-or-turquie-emirats-arabes-unis

289 في يونيو 2020، اشتبه في قيام معسكر حفتر بنقل الذهب من فنزويلا. صرح مسؤول ليبي في مجال إنفاذ القانون لصحيفة ذا سنتري في أكتوبر 2022 أن الصفقة كانت على الأرجح جزءًا من جهود معسكر حفتر "لإعادة تدوير" ذهب فنزويلا عبر إفريقيا وبيعه إلى طرف ثالث في الشرق الأوسط مقابل عمولة. انظر:

بينوا فوكون وإيان تالي، "ليبيا، الولايات المتحدة تحقق في تجارة الذهب المزعومة بين فنزويلا وزعماء الحرب"، صحيفة وول ستريت

جورنال، 9 يوليو 2020، متاح على: https://www.wsj.com/articles/libya-u-s-probe-alleged-gold-trade-between-venezuela-and-warlord-11594319062

مقابلة ذا سنتري مع مسؤول ليبي في مجال إنفاذ القانون، أكتوبر 2022.

290 ماتيو ميلارد، ومجيد زروكي، وفريدريك بوبين، (ليبيا-فنزويلا: الاتصالات المثيرة للقلق للمشير حفتر)، لو موند، 12 يونيو 2020، متاح على: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/06/12/libye-venezuela-les-troublantes-connexions-du-marechal-haftar_6042601_3212.html

291 للمزيد عن صادرات الذهب السرية عبر بنغازي انظر:

مقابلة ذا سنتري مع مصدر من بنغازي ةقطنملا كلتب ةلصلا تاذ ةيسيئرلا ةعورشملا ريغ ةراجتلا لمع علطم، أغسطس 2023.

مقابلة ذا سنتري مع مستشار بلدية القطرون، أكتوبر 2022.

292 في ما يتعلق بالذهب غير المكرر وسبائك الدوري التي تتسرب من منطقة الساحل إلى جنوب غرب ليبيا بشكل سري، انظر:

مقابلة ذا سنتري مع مسؤول في غات، أغسطس 2023.

بوابة الوسط، "تشاد: تهريب كميات من الذهب بقيمة 91 مليون دولار أسبوعيًا إلى ليبيا"، في 11 يونيو 2022، متاح على: https://en.alwasat.ly/news/libya/361847

293 مقابلات ذا سنتري مع أربعة شهود عيان على عمليات نقل الذهب، يوليو 2023.

294 ساشا جيسرسون، ورون هنريكسن، وريكاردو برافيتوني، وكريستيان نيليمان، "التدفقات غير المشروعة تغذي الصراع في الحدود الثلاثية: الهجرة وتعدين الذهب الحرفي في السودان وتشاد وليبيا"، في RHIPTO، تقرير بحث XCEPT، يونيو 2021، ص 71، متاح في: https://www.xcept-research.org/publication/illicit-flows-fuelling-conflict-in-the-tri-border-2/

295 مقابلة ذا سنتري مع صحفي من الكفرة مطلع على الأنشطة غير المشروعة في جنوب شرق ليبيا، أكتوبر 2022.

296 على سبيل المثال، يُزعم أن جهات نيجيرية وتشادية تشارك في أنشطة استخراج الذهب على الأراضي الليبية بالقرب من حدود الجزائر والنيجر، وفقًا لعدة مصادر محلية. انظر:

مقابلة ذا سنتري مع مستشار بلدية القطرون، أكتوبر 2022.

مقابلة ذا سنتري مع مسؤول في غات، أغسطس 2023.

297 هاري جونستون ودومينيك نايش، "هل يمكن إصلاح نظام احتجاز المهاجرين في ليبيا؟" المبادرة العالمية، 14 ديسمبر 2020، متاح على: https://globalinitiative.net/analysis/libya-dcs-reform/

298 فريديريك بوبين، "إيطاليا تصبح مرة أخرى نقطة الدخول الرئيسية للمهاجرين القادمين إلى أوروبا"، لو موند، 29 أغسطس 2022، متاح على: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/08/29/italy-again-becomes-main-entry-point-for-migrants-arriving-in-europe_5995138_4.html

299 إلين بالم، "حوكمة الهجرة الخارجية وحدود السيادة: "حالة اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا"، في Theoria 86.1، فبراير 2020، متاح على: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/theo.12224

300 تساعد الوكالة الأوروبية فرونتكس، المسؤولة عن مراقبة الحدود الخارجية لمنطقة شنغن، خفر السواحل الليبي في اعتراض المهاجرين وإعادتهم إلى الشواطئ الليبية. انظر:

سارة كريتا وآخرون، "كيف تساعد وكالة فرونتكس على إعادة المهاجرين إلى معسكرات التعذيب الليبية"، دير شبيجل، 29 أبريل 2021، متاح على:

https://www.spiegel.de/international/europe/libya-how-frontex-helps-haul-migrants-back-to-libyan-torture-camps-a-

d62c3960-ece2-499b-8a3f-1ede2eaefb83

301 للمزيد عن تدخل إيطاليا عام 2017 في تدفقات المهاجرين إلى غرب ليبيا، انظر:
مارك ميكاليف وتيوسداي ريتانو، "أعمال مكافحة تهريب البشر واللعبة النهائية السياسية في ليبيا"، معهد الدراسات الأمنية والمبادرة العالمية، ديسمبر 2017، متاح على: https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2018/01/Libya_ISS_Smuggling.pdf
Marco Minniti, Sicurezza è libertà. Terrorismo e immigrazione: contro la fabbrica della paura (الأمن هو الحرية. الإرهاب والهجرة: ضد مصنع الخوف)، ميلان: ريزولي، 2018، ص 80-68.

302 Frontières Sans Médecins، الاتفاق بين ليبيا وإيطاليا: خمس سنوات من الانتهاكات التي يرعاها الاتحاد الأوروبي في ليبيا ووسط البحر الأبيض المتوسط"، 2 فبراير 2022، متاح على: https://www.msf.org/italy-libya-agreement-five-years-eu-sponsored-abuse-libya-and-central-mediterranean

303 أرتورو فارفيلي وماتيو فيلا، "معضلة إيطاليا الليبية: مخاطر التفكير قصير المدى"، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 26 نوفمبر 2019، متاح على: https://ecfr.eu/article/commentary_italys_libyan_conundrum_the_risks_of_short_term_thinking/

304

305 للمزيد عن توافق كيكلي مع الدبيبة، انظر:
عبد العزيز الواصلي "17 ساعة من مواجهات دامية.. ماذا حدث في طرابلس؟"، الجزيرة، 28 أغسطس 2022، متاح على: https://www.aljazeera.net/politics/2022/8/28/نيب-تيماد-تاهجاوم-نم-لماك-موي-دعب جيسون بيرك، "اختطاف المشتبه به في تفجير قنبلة لوكربي تم الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة قبل ثلاثة أشهر"، صحيفة الجارديان، 13 ديسمبر 2022، متاح على: https://www.theguardian.com/uk-news/2022/dec/13/abduction-of-lockerbie-bomb-suspect-undermines-rule-of-law-analysts-say

306 مركز الاحتجاز العالمي، "مركز احتجاز أبو سليم"، متاح على: https://www.globaldetentionproject.org/countries/africa/libya/detention-centres/1658/abu-salim-detention-centre-%D8%A7%D8%A8%D9%88-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85

307 فريدريك وبري، "عاصفة ليبيا الكاملة"، مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس، 3 ديسمبر 2022، متاح على: https://www.nybooks.com/online/2022/12/03/libyas-perfect-storm/

308 منظمة العفو الدولية، "ليبيا: "محاسبة قادة الميليشيات في جهاز دعم الاستقرار"، في 4 مايو/أيار 2022، متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/libya-hold-stability-support-authority-militia-leaders-to-account/

309 المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومحامون من أجل العدالة في ليبيا، "لا طريق للخروج: المهاجرون واللاجئون المحاصرون في ليبيا يواجهون جرائم ضد الإنسانية"، 23 نوفمبر 2021، متاح على: https://www.ecchr.eu/fileadmin/Publikationen/NO_WAY_OUT_Migrants_and_refugees_trapped_in_Libya_face_crimes_against_humanity_EN.pdf

310 روبرتو فورين وبرام فروس، "ما الجديد؟ تحليل أحدث الاتجاهات بشأن طريق الهجرة المختلطة في وسط البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا" ، مركز الهجرة المختلطة، 9 فبراير 2022، متاح على: https://mixedmigration.org/articles/whats-new-analysing-the-latest-trends-on-the-central-mediterranean-mixed-migration-route-to-italy/

311 ميلينا جابانيلي وسيمونا رافيزا " المهاجرون: 10 anni di errori, ipocrisie, propaganda e il falso problema delle Ong" (المهاجرون: 10 سنوات من الأخطاء والنفاق والدعاية ومشكلة المنظمات غير الحكومية الكاذبة)، كورييري ديلا سيرا، 2 ديسمبر 2022، متاح على: https://www.corriere.it/dataroom-milena-gabanelli/migranti-dieci-anni-errori-ipocrisie-propaganda-falso-problema-ong/c3c00bde-6e75-11ed-9a2e-9215bb841eb8-va_amp.html

312 ميلينا جابانيلي وسيمونا رافيزا " المهاجرون: 10 Ong delle problema il e falso propaganda, ipocrisie, errori di anni" (المهاجرون: 10 سنوات من الأخطاء والنفاق والدعاية ومشكلة المنظمات غير الحكومية الكاذبة)، كورييري ديلا سيرا، 2 ديسمبر 2022، متاح على: https://www.corriere.it/dataroom-milena-gabanelli/migranti-dieci-anni-errori-ipocrisie-propaganda-falso-problema-ong/c3c00bde-6e75-11ed-9a2e-9215bb841eb8-va_amp.html

313 إيدان لويس، "وزير خارجية إيطاليا يبحث موضوع الهجرة والطاقة في رحلة إلى القاهرة"، رويترز، 22 يناير 2023، متاح على: https://www.reuters.com/world/italys-foreign-minister-eyes-migration-energy-trip-cairo-2023-01-22/

314 توم كينجتون، "إيطاليا تعاني من تزايد أعداد المهاجرين المصريين من شرق ليبيا"، التايمز، 21 نوفمبر 2022، متاح على: https://www.thetimes.co.uk/article/italy-struggles-with-surge-in-egyptian-migrants-from-eastern-libya-wvcjv9tgg

315 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "لوحة بيانات الوافدين عن طريق البحر الإيطالي"، سبتمبر 2022، متاح على: https://reliefweb.int/attachments/78408f39-3bb4-4b65-9bd7-a2a59ea53446/Italy%20Sea%20Arrivals%20Dashboard%20%28September%202022%29.pdf

316 حازم ثروت، "حملة أمنية واسعة النطاق تدفع مهاجرين مصريين إلى الحدود الليبية المصرية وحفتر يتطلع إلى عقود هجرة مربحة"، مدى مصر، 8 يونيو 2023، متاح على: https://www.madamasr.com/en/2023/06/08/feature/politics/massive-security-campaign-sends-egyptian-migrants-walking-to-libya-egypt-border-as-haftars-eye-lucrative-migration-contracts/

317 ربى الحسيني وليزا جولدن، "من سوريا إلى ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي:كيف يعمل مهربو البشر"، وكالة فرانس برس، 16 أغسطس 2023، متاح على: https://www.aljazeera.com/features/2023/8/16/syria-to-libya-then-europe-how-people-smugglers-operate

318 وكالة نوفا، " Sono sbarcati oltre 50 mila migranti da inizio anno, ma i flussi a maggio sono diminuiti" (وصل أكثر من 50,000 مهاجر منذ بداية العام لكن التدفقات تراجعت في مايو)، 1 يونيو 2023، متاح على: https://www.agenzianova.com/news/sono-sbarcati-oltre-50-mila-migranti-da-inizio-anno-ma-i-flussi-a-maggio-sono-diminuiti/

319 وكالة نوفا، " Sono sbarcati oltre 50 mila migranti da inizio anno, ma i flussi a maggio sono diminuiti" (وصل أكثر من 50,000 مهاجر منذ بداية العام لكن التدفقات تراجعت في مايو)، 1 يونيو 2023، متاح على: https://www.agenzianova.com/news/sono-sbarcati-oltre-50-mila-migranti-da-inizio-anno-ma-i-flussi-a-maggio-sono-diminuiti/

320 وكالة نوفا، "'Analista Gazzini a Nova: 'I gruppi legati a Haftar sono attivi nel traffico di migranti dalla Libia" (Nova to Gazzini Analyst: "المجموعات المرتبطة بحفتر تنشط في تهريب المهاجرين من ليبيا")، في 31 مارس 2023، متاح على: https://www.agenzianova.com/news/lanalista-gazzini-a-nova-i-gruppi-legati-a-haftar-sono-attivi-nel-traffico-di-migranti-dalla-libia/#:~:text=Gruppi%20legati%20all'autoproclamato%20Esercito,(Icg)%2C%20Claudia%20Gazzini

321 ستيفن لودكي، "Niemand braucht Russen, um einen Fischkutter Richtung Italien zu fahren" ("لا أحد يحتاج إلى روس لقيادة قارب صيد نحو إيطاليا")، دير شبيغل، 18 مارس 2023، متاح على: https://www.spiegel.de/ausland/migration-von-libyen-nach-italien-putin-ist-das-grosse-schreckgespenst-a-c8edd891-daa2-4681-bb4a-086c59dc21c6

322 لولا هييرو، "عصابة التهريب وراء حطام سفينة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط لها علاقات وثيقة بزعيم الحرب الليبي"، إلباييس، 21 يوليو 2023، متاح على: https://english.elpais.com/international/2023-07-21/smuggling-ring-behind-mediterranean-migrant-shipwreck-has-close-ties-to-libyan-warlord.html

323 Nova Agenzia, "Migranti partenze di picco da Tunisia: oltre 23 mila dall'inizio di luglio" (المهاجرون، ذروة المغادرة من تونس: أكثر من 23,000 منذ بداية يوليو)، 8 أغسطس 2023، متاح على: https://www.agenzianova.com/news/migranti-picco-di-partenze-dalla-tunisia-sono-oltre-23-mila-dallinizio-di-luglio/

324 نسيم غاستيلي، "En Libye , le En Libye, le pouvoir de Tripoli recourt à des drones pour frapper des réseaux de trafiquants » »" (في ليبيا، السلطات في طرابلس تستخدم الطائرات بدون طيار لضرب شبكات "المتاجرين")، لوموند، 31 مايو 2023، متاح على: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/05/31/en-libye-le-pouvoir-de-tripoli-recourt-a-des-drones-pour-frapper-des-reseaux-de-trafiquants_6175569_3212.html

325 "ANSA, "Migranti, la Libia avvia il rimpatrio di 270 persone (المهاجرون: ليبيا تبدأ إعادة 270 شخصًا إلى وطنهم)، 7 سبتمبر 2023، متاح على: https://www.ansa.it/sito/notizie/mondo/africa/2023/09/07/migranti-la-libia-avvia-il-rimpatrio-di-270-persone_bc1df635-f700-4e78-9905-67856c61be1c.html

326 ماثيو هربرت وجلال حرشاوي، "إيطاليا تدعي أنها وجدت حلاً لمشكلة المهاجرين في أوروبا. "هذا هو سبب خطأ إيطاليا"، واشنطن بوست، 26 سبتمبر 2017، متاح على: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/09/25/italy-claims-its-found-a-solution-to-europes-migrant-problem-heres-why-italys-wrong/

327 دويتشه فيله، "إيطاليا تمنح ليبيا سفنًا للسيطرة على المهاجرين"، في 3 يوليو 2018، متاح على: https://www.dw.com/en/italy-gives-libya-ships-equipment-as-more-migrants-reported-lost/a-44498708

328 إليونورا فاسكيس، "الاتحاد الأوروبي يسلم زوارق دورية جديدة إلى ليبيا رغم صلاتها بالميليشيات"، يوراكتيف، 23 يونيو 2023، متاح على: https://www.euractiv.com/section/migration/news/eu-delivers-new-patrol-boats-to-libya-despite-militia-links/

329 أجينزيا نوفا، "المهاجرون، بيانتيدوسي:"سنطلب من حفتر المزيد من التعاون لوقف المغادرة"، في 9 يونيو 2023، متاح على: https://www.agenzianova.com/en/news/migranti-piantedosi-chiederemo-ad-haftar-piu-collaborazione-nel-fermare-le-partenze/?amp

330 تنتهج أوروبا حاليًا سياسات مماثلة في تونس. تسعى رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني وقادة آخرون من الاتحاد الأوروبي إلى إيقاف التدفقات المتزايدة للمهاجرين وطالبي اللجوء من الشواطئ التونسية من خلال تزويد الرئيس قيس سعيد بخدمات الإيواء والغذاء. انظر:
سيمون سبيكمان كوردال، "رغم الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتونس، طرد لاجئين سود تحت تهديد السلاح"، الجزيرة، 19 يوليو 2023، متاح على: https://www.aljazeera.com/news/2023/7/19/despite-eu-tunisia-deal-black-refugees-pushed-out-gunpoint

331 مات هربرت، روبرت هورسلي، وعماد الدين بادي، "الاقتصادات غير المشروعة والسلام والأمن في ليبيا"، المبادرة العالمية، يوليو 2023، الصفحات 14-12، متاح على: https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2023/04/Matt-Herbert-et-al-Illicit-economies-and-peace-and-security-in-Libya-GI-TOC-July-2023-1.pdf

332 مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وانفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، "تقرير الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات، المجلد الأول: مكافحة المخدرات والكيماويات"، مارس 2021، ص 184، متاح في: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2021/02/International-Narcotics-Control-Strategy-Report-Volume-I-FINAL-1.pdf

333 فيونا مانجان، "الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدامها في ليبيا"، معهد الولايات المتحدة للسلام، 28 مايو 2020، متاح على: https://www.usip.org/publications/2020/05/illicit-drug-trafficking-and-use-libya-highs-and-lows

334 للمزيد عن تدفق الكبتاجون من سوريا إلى ليبيا، انظر:
احمد عيد عاشور ، سامح العبودي، وماهر الشاعري، وسيسيليا أنيسي، "ضبط الكبتاغون اليوناني يؤدي إلى الكشف عن عصابة إجرامية والميناء في قلب تجارة المخدرات الجديدة المنتشرة في سوريا"، مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، 16 يونيو 2021، متاح على: https://www.occrp.org/en/investigations/greek-captagon-bust-leads-to-a-criminal-gang-and-the-port-at-the-heart-of-syrias-booming-new-drug-trade

مركز التحليل والأبحاث العملياتية العالمي، "الاقتصاد السوري في حالة حرب: الكبتاجون والحشيش ودولة المخدرات السورية"، 27 أبريل 2021، متاح على: https://coar-global.org/2021/04/27/the-syrian-economy-at-war-captagon-hashish-and-the-syrian-narco-state/

335 تم ضبط شحنتين كبيرتين قادمتين من أمريكا اللاتينية في أوائل عام 2023، مما يشير إلى تزايد تهريب الكوكايين في ليبيا. وفي فبراير 2023، عثرت الإدارة العامة لمكافحة التهريب والمخدرات بمصلحة الجمارك الليبية، بالتعاون مع جمارك ميناء الخمس، وهي بلدية تقع شرق طرابلس، على 269 كيلو جرامًا من الكوكايين في حاوية دجاج مجمد قادمة البرازيل. وبشكل منفصل، اعترضت السلطات الإسبانية في يناير 2023 شحنة تزن 218 كيلو جرامًا من الكوكايين في ميناء برشلونة. وكانت المخدرات القادمة من كولومبيا متجهة إلى نفس ميناء الخمس الليبي. انظر:

تقرير للمخابرات الإسبانية بتاريخ 31 يناير 2023، تمت مراجعته من قبل ذا سنتري.

أسامة علي، "ليبيا:ضبطيات المخدرات هي الأكبر في شمال أفريقيا"، العربي الجديد، 1 مارس 2023، متاح على: https://www.alaraby.co.uk/society/ليبيا-ضبطيات-المخدرات-هي-الأكبر-في-شمال-أفريقيا?amp

336 انظر:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار رقم 1973 (2011)"، S/2023/673، في 2 أكتوبر 2023، ص 64، متاح على: https://digitallibrary.un.org/record/4022306

المبادرة العالمية: الاقتصاديات البدائية في شرق ليبيا": الدور المهيمن للجيش الوطني الليبي، يونيو 2019، ص 15، متاح في:https:// globalinitiative.net/wp-content/uploads/2019/06/GITOC-Predatory-Economies-Eastern-Libya-WEB.pdf

337 فريديريك بوبين وبنجامين بارث، "En Libye, le maréchal Haftar scelle une alliance avec le régime de Damas" (في ليبيا، المشير حفتر يعقد تحالفًا مع نظام دمشق)، لو موند، 4 مارس 2020، متاح على: https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/03/04/en-libye-le-marechal-haftar-scelle-une-alliance-avec-le-regime-de-damas_6031836_3212.html

338 للمزيد عن دعم الإمارات العربية المتحدة لحكومة الرئيس السوري بشار الأسد وإعادة دمجها في المجتمع الدولي، انظر:

خالد سيد مهند، "Comment Abou Dhabi donne un coup de main à Damas" (كيف تساعد أبوظبي دمشق)، OrientXXI، 23 يونيو 2020، متاح على: https://orientxxi.info/magazine/comment-abou-dhabi-donne-un-coup-de-main-a-damas,3970

ديفيد شينكر، "إعادة تأهيل الأسد: الجامعة العربية تحتضن منبوذاً"، معهد واشنطن، 4 مايو 2021، متاح على: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/rehabilitating-assad-arab-league-embraces-pariah

339 موقع Africa Intelligence، "شرق ليبيا يثبت أنه مربح لعشيرة الأسد"، 24 يوليو 2023، متاح على: https://www.africaintelligence.com/north-africa/2023/07/24/eastern-libya-proves-lucrative-for-assad-clan,110006349-ge0

340 جيروزاليم بوست، "تقرير جديد يوثق طريقة تدفق تجارة المخدرات السورية عبر إيطاليا"، 21 يوليو 2022، متاح على: https://www.jpost.com/middle-east/article-712669

341 وكالة فرانس برس، "اتصال الكبتاغون: كيف أصبحت سوريا دولة مخدرات" ، 3 نوفمبر 2022، متاح على: https://amp.france24.com/en/live-news/20221103-captagon-connection-how-syria-became-a-narco-state

342 ريا جلبي، "الاستيلاء على الدولة السورية:التأثير المتزايد لزوجة الأسد"، صحيفة ذا فايننشال تايمز، 2 أبريل 2023، متاح على: https://www.ft.com/content/a51c6227-0c93-4fe1-aca7-25783a43708f

343 صرّح ضابط عسكري جزائري لمؤسسة ذا سنتري إن بعض الكبتاجون الذي يصل إلى شرق ليبيا من سوريا يصل إلى شرق الجزائر، بما في ذلك عبر مدينة غدامس التي تقع على الحدودية الليبية. وأشار أيضًا إلى أن ذلك أدى إلى زيادة استهلاك الكبتاجون بين بعض المجتمعات المحلية، في كل من ليبيا والجزائر. انظر:

مقابلة ذا سنتري مع ضابط عسكري جزائري، فبراير 2023.

344 مقابلة ذا سنتري مع مصدر سوداني في شمال دارفور، أكتوبر 2023.

345 مقابلة ذا سنتري مع صحفي مستقل في الكفرة، أكتوبر 2022.

346 مقابلة ذا سنتري مع مسؤول في غات، أكتوبر 2022.

347 مارك ميكاليف، "الرمال المتحركة - ديناميات ليبيا المتغيرة لتهريب المخدرات على الحدود الساحلية والصحراوية"، المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان، 26 نوفمبر 2019، متاح على: https://www.emcdda.europa.eu/drugs-library/shifting-sands-libya's-changing-drug-trafficking-dynamics-coastal-and-desert-borders_en

348 مقابلات ذا سنتري مع مصادر سبها والزاوية وبنغازي وغات، أكتوبر 2022.

349 للمزيد عن النفوذ الإماراتي على المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لصالح نظام الأسد، انظر:
كارولين روز، "ثعلب في بيت الدجاج: تعاون الإنتربول في مجال مكافحة المخدرات مع سوريا"، معهد نيو لاينز، 19 يوليو 2022، متاح على: https://newlinesinstitute.org/power-vacuums/fox-in-the-henhouse-interpols-counternarcotics-engagement-with-syria/

350 تتمثل أحد المؤشرات الملموسة على تساهل الاتحاد الأوروبي تجاه نظام الأسد في قراره عام 2022 برفع العقوبات عن شركة الطيران السورية أجنحة الشام، التي يديرها رجل الأعمال السوري وحليف بشار الأسد عصام شموط. وتجري شركة أجنحة الشام رحلات جوية متكررة بين دمشق وبنغازي، مما يسهل العديد من الأعمال التجارية غير المشروعة، كما تؤدي دورًا مركزيًا في زيادة تدفقات المهاجرين غير النظاميين عبر شرق ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي. انظر:
كيندا مكية، "الاتحاد الأوروبي يرفع العقوبات عن شركة أجنحة الشام للطيران السورية"، رويترز، 20 يوليو 2022، متاح على: https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/eu-lifts-sanctions-syrian-airline-cham-wings-2022-07-20
كيرت سانسوني، "رحلة إلى بنغازي، رحلة بالقارب إلى أوروبا: كتيب شبكة تهريب الأشخاص"، مالطا اليوم، 2 أبريل 2023، متاح على: https://www.maltatoday.com.mt/news/national/122127/flight_to_benghazi_boat_to_europe_a_people_smuggling_networks_brochure

351 عن سياسة مصر الداعمة للتطبيع الدولي مع نظام بشار الأسد، انظر:
علاء الدين عرفات، "العلاقات المصرية السعودية بين فترة الازدهار القصيرة والتحولات الإستراتيجية الجذرية"، مجلة السلام العالمي والصراع 7.1، يونيو 2019، ص 26-14، متاح على: http://jgpcnet.com/journals/jgpc/Vol_7_No_1_June_2019/2.pdf
سارة هنكل، "التطبيع الصعب للعلاقات بين الدول العربية وبشار الأسد: من المجلات الدولية ومنشورات ثنك تانك ووسائل الإعلام الإخبارية العربية، 2019-2020"، ، SWP Review Journal، Politik und Wissenschaft Stiftung، نوفمبر 2020، متاح على: https://doi.org/10.18449/2020JR01

352 في سبتمبر 2022، أقر مجلس النواب الأمريكي ما يسمى بقانون مكافحة الكبتاجون، وهو تشريع يستهدف على وجه التحديد تجارة المخدرات التي يمارسها النظام السوري. انظر:
إيلي سينيت، أزمة الكبتاجون : "الكونغرس الأمريكي يتحرك لاتخاذ إجراءات صارمة ضد تجارة المخدرات المرتبطة بسوريا"، ذا ناشيونال نيوز الإمارات العربية المتحدة، 3 أكتوبر 2022، متاح على: https://www.thenationalnews.com/world/us-news/2022/10/03/captagon-crisis-us-congress-moves-to-crack-down-on-syrian-linked-drug-trade

353 وكالة الأنباء الليبية، "إتلاف أكثر من 15 مليون حبة هلوسة بميناء بنغازي"، في 5 أكتوبر 2023، متاح على: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=289845

354 في فبراير 2023، ضبطت السلطات في حي السواني قرب طرابلس، آلة تستخدم في تصنيع الحبوب المخدرة. انظر:
عين ليبيا، "إحباط واحدة من أخطر الجرائم المنظمة العابرة للقارات"، 28 فبراير 2023، متاح على: https://www.eanlibya.com/طابجا-

/لا-قمظنملا-مئارجلا-رطخأ-نم-قدحاو

355 من الممكن أن يكون بعض الجهات الفاعلة داخل ليبيا يقومون بالفعل بتصنيع الكبتاجون الخاص بهم. ويمكن استيراد ماكينة ضغط أقراص الكبتاجون القادرة على تصنيع آلاف الأقراص في الساعة من الصين مقابل بضعة آلاف من الدولارات فقط. انظر:

وكالة فرانس برس، "Connection Captagon: كيف أصبحت سوريا دولة مخدرات"، في 3 نوفمبر 2022، متاح على: https://amp.france24.com/en/live-news/20221103-captagon-connection-how-syria-became-a-narco-state

356 رويترز، "تم الاستيلاء على سبعة عشر طنًا من القنب في النيجر متجهة إلى ليبيا"، في 5 مارس 2021، متاح على: https://www.reuters.com/article/us-niger-drugs-idUSKBN2AX1ME

357 بوابة الوسط، "ضبط أكثر من سبعة قناطير حشيش في طبرق (صور)"، 5 يوليو 2023، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/404065

358 اندلعت الاشتباكات العنيفة التي أودت بحياة العديد في العجيلات في يونيو 2021 في البداية بسبب خلاف بين ميليشيات محلية وميليشيات الزاوية على شحنة من القنب. انظر:

مقابلة ذا سنتري مع مصدر من الزاوية مقرب من قيادات المدينة المسلحة، ديسمبر 2021.

أخبار ليبيا، من هو الشلفوح ؟ أحد أطراف الصراع الذي وقع في العجيلات، 11 يونيو 2021، متاح على: https://akhbarlibya24.net/2021/06/11/قو-يذلا-عازنلا-فارطأ-دحأ-حوفلشلا-وه-نم

359 البيان، "ليبيا تحبط تهريب 600 كيلوغرام من الحشيش"، 17 يوليو 2000، متاح على: https://www.albayan.ae/culture/2000-07-17-1.1037832

360 مقابلات ذا سنتري مع مصدر من الزاوية، سبتمبر 2022.

361 مقابلة ذا سنتري مع مصدر من الزنتان، فبراير 2022.

362 مقابلة ذا سنتري مع مصدر من غات، يوليو 2023.

363 مكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وانفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، "تقرير الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات، المجلد الأول: مكافحة المخدرات والكيماويات"، مارس 2021، ص 184، متاح في: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2021/02/International-Narcotics-Control-Strategy-Report-Volume-I-FINAL-1.pdf

364 مقابلة ذا سنتري مع مصدر من القطرون، يوليو 2022.

365 تشير السلطات الليبية في كثير من الأحيان إلى الترامادول، والبريجابالين، والكلونازيبام باسم ألترام، وليريكا، وريفوتريل، على التوالي، انظر:

فيونا مانجان، "الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدامها في ليبيا"، معهد الولايات المتحدة للسلام، 28 مايو 2020، متاح على: https://www.usip.org/publications/2020/05/illicit-drug-trafficking-and-use-libya-highs-and-lows

366 مقابلة ذا سنتري مع مصدر من زوارة، مارس 2022.

367 مات هربرت، روبرت هورسلي، وعماد الدين بادي، "الاقتصادات غير المشروعة والسلام والأمن في ليبيا"، المبادرة العالمية، يوليو 2023، الصفحات 14-13، متاح على: https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2023/04/Matt-Herbert-et-al-Illicit-economies-and-peace-and-security-in-Libya-GI-TOC-July-2023-1.pdf

368 بوابة الوسط، "ضبط وإتلاف 15 مليون قرص مخدر في ميناء بنغازي"، 5 أكتوبر 2023، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/414486

369 بوابة الوسط، "ضبط مليون و700,000 قرص مخدر في ميناء مصراتة"، 13 مارس 2023، متاح على: https://alwasat.ly/news/libya/392011#:~:text=تايمك%20نم%20صارقألا%20قردخملا%20ةأبخم،قطوبضم%20ةنيفس%20لخاد%20تارابس%20نحش

370 أخبار ليبيا 24، "إتلاف 10 ملايين قرص مخدر بعد ضبطها في ميناء بنغازي"، 3 أبريل 2023، متاح على: https://akhbarlibya24.net/2023/04/03/فالتا-10-نيبالم-صرق-ردخم-دعب-اهطبض-يف-نيم/amp

371 انظر على سبيل المثال:

باتريك وينتور، "يقول المبعوث الأممي إن "الكليبتوقراطيين" سيحاولون عرقلة الانتخابات في ليبيا"، صحيفة الجارديان، 20 يناير 2021، متاح على: https://www.theguardian.com/world/2021/jan/20/kleptocrats-will-try-to-block-libya-elections-says-un-envoy

372 أشارت حكومة الولايات المتحدة إلى أن الولايات المتحدة، من خلال قانون الهشاشة العالمية، "ستعطي الأولوية للمشاركة والشراكة مع ليبيا... لدعم ليبيا في الخروج من دائرة عدم الاستقرار" من خلال وضع "خطة استراتيجية عشرية". انظر:

سفارة الولايات المتحدة في طرابلس، "استراتيجية الولايات المتحدة لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار، الخطة الإستراتيجية العشرية لليبيا"، في 25 مارس 2023، متاح على: https://ly.usembassy.gov/the-u-s-strategy-to-prevent-conflict-and-promote-stability-10-year-strategic-plan-for-libya/#:~:text=U.S.%20Embassy%20Libya,-Language&text=The%20strategy%20is%20a%20long,more%20peaceful%20and%20stable%20world

373 الكونغرس الأمريكي، "HR2116 - قانون الهشاشة العالمية"، في 20 مايو 2019، متاح على: https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/2116

374 يُعد "الاستقرار" أولوية كثيرًا ما ينوه إليها ويستخدمها مقرّرو السياسات الليبيون والدوليون. في عام 2021، استضافت حكومة الوحدة الوطنية مؤتمرًا لتحقيق الاستقرار في ليبيا. وفي العام التالي، عيّن فتحي باشاغا حكومته الجديدة بحكومة الاستقرار الوطني. وفي الوقت نفسه، تُعرف إحدى المجموعات الرئيسية من الجهات الفاعلة المسلحة في شمال غرب ليبيا باسم جهاز دعم الاستقرار. ويُشار إلى الاستقرار أيضًا باعتباره أولوية دولية، على سبيل المثال، كتب المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند أن "تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل هو السبيل إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي لكافة الليبيين". انظر:

عبد القادر أسد، "البيان الختامي لمؤتمر تحقيق الاستقرار في ليبيا يؤكد على التدخل الأجنبي"، في 21 أكتوبر 2021، متاح على: https://libyaobserver.ly/news/final-statement-libya-stabilization-conference-reiterates-no-more-foreign-intervention (تاريخ آخر دخول: 13 أكتوبر 2023).

سامي زابتية، " حكومة الاستقرار الوطني التابعة لباشاغا تطلق شعارًا جديدًا"، ليبيا هيرالد، 2 مارس 2022، متاح على:

https://libyaherald.com/2022/03/bashagha-government-of-national-stability-gns-releases-new-crest/

جهاز دعم الاستقرار، منشور على فيسبوك، 9 سبتمبر 2023، متاح على: https://www.facebook.com/SSA.Gov.ly

صفاء الحارثي " نورلاند: الانتخابات هي أفضل طريق لضمان استقرار ليبيا"، ليبيا أوبزرفر، 31 يناير 2023، متاح على: https://libyaobserver.ly/inbrief/norland-elections-are-best-path-stable-libya

375 وزير الداخلية المؤقت لحكومة الوحدة الوطنية، عماد الطرابلسي، في نوفمبر 2022 بعد دوره في ضمان سيطرة حكومة الوحدة الوطنية على طرابلس. وقبل ذلك، أصبح الطرابلسي قائداً بارزاً لجماعة مسلحة بعد ثورة 2011، حيث سيطرت وحدات جماعته المسلحة على نقاط التفتيش التي كانت تفرض رسوماً على طول طرق التهريب من جنوب الزاوية وغرب طرابلس إلى الجبال الغربية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018. تشير تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا عن عامي 2018 و2019 إلى التورط المزعوم لقوات الطرابلسي (المشار إليه بـ " عماد الطرابلسي ") في تهريب الوقود. انظر:

مقابلات ذا سنتري مع مصادر محلية في طرابلس، ديسمبر 2022.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011)" ، S/2018/812/Corr.1، في 3 يناير 2019، ص 42، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N19/001/29/PDF/N1900129.pdf?OpenElement

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011)" ، S/2019/914*، في 9 ديسمبر 2019، ص 365، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N19/345/94/PDF/N1934594.pdf?OpenElement

376 منذ مارس 2022، أصبح وزير الداخلية في حكومة الاستقرار الوطني المكلفة من قبل مجلس النواب عصام أبوزريبة، الذي برز شقيقاه الأصغر علي وحسن على الساحة بعد عام 2011 من خلال تشكيل قوة زاوية رئيسية تسمى أحيانًا كتيبة النصر، والتي يُذكر على نطاق واسع أنها متورطة في الأسواق غير المشروعة المزدهرة في المدينة الساحلية. منذ يناير 2021، أصبح حسن أبوزريبة أيضًا الرجل الثاني في قيادة جهاز دعم الاستقرار، الذي يتبع رسميًا المجلس الرئاسي المعترف به من قبل الأمم المتحدة في طرابلس. وقد اتُهم جهاز دعم الاستقرار بارتكاب "عمليات قتل غير مشروع، واحتجاز تعسفي، واعتراض المهاجرين واللاجئين واحتجازهم تعسفياً لاحقاً، والتعذيب، والعمل القسري، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان الصادمة والجرائم بموجب القانون الدولي". وفرضت الأمم المتحدة عقوبات على القائد الاسمي لكتيبة شهداء النصر، محمد كشلاف، في عام 2018 بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والانخراط في تهريب البشر. انظر:

منظمة العفو الدولية، "ليبيا: "محاسبة قادة الميليشيات في جهاز دعم الاستقرار"، في 4 مايو/أيار 2022، متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/libya-hold-stability-support-authority-militia-leaders-to-account/

سليم سعيد، " بوزريبة والفار: كواليس استخدام مدينة الزاوية ضد باشاغا، تلسكوب نيوز، 21 أغسطس 2020، متاح على: https://telescopenews.org/بوزريبة-والفار-كواليس-استخدام-مدينة-الزاوية-ضد-باشاغا/

الأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 (2011)" ، S/2021/219*، في 8 مارس 2021، ص 37، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/060/70/PDF/N2106070.pdf?OpenElement

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محمد الأمين العربي كشلاف، 7 يونيو 2018، متاح على: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1970/materials/summaries/individual/mohammed-al-amin-al-arabi-kashlaf

377 ولفرام لاشر، "الميليشيات الليبية أصبحت الدولة"، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، 31 يوليو 2023، متاح على: https://www.swp-berlin.org/en/publication/libyas-militias-have-become-the-state

378 على الرغم من أن سلطة عقوبات ماغنيتسكي العالمية تهدف في الأصل لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، فقد تم استخدامها على نطاق أوسع في السنوات الأخيرة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم السيبرانية. وهذا أمر مهم بشكل خاص في ليبيا، حيث ينخرط بعض أكثر الكليبتوقراطيين نشاطًا في أنشطة تدعم انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن تطبيق عقوبات ماغنيتسكي العالمية بمرونة على مرتكبي الجرائم دون التأثير على الدولة التي ينتمون إليها. في الواقع، توفر العقوبات المواضيعية قدراً أكبر من المرونة والعديد من المزايا مقارنة بالعقوبات الجغرافية إذ يكون لها تأثير لا يذكر على العلاقات الثنائية مع الدول التي تُعد من الشركاء الاقتصاديين. كما يمكن تنسيقها بين الدول التي لها توجهات متقاربة، مما يزيد من الزخم لتطبيقها.

379 كان للعقوبات الفردية وتجميد الأصول المطبقة على الكيانات الليبية والتي تم فرضها في عام 2011 تأثير كبير، حيث سمحت للمتمردين بمنع نظام القذافي من الوصول إلى الأموال ونقلها خلال فترة حرجة. ومع ذلك، فإن النهج المتبع في فرض العقوبات بعد الإطاحة بالنظام لم يحقق النتائج المرجوة. وتم تطبيق العقوبات الفردية لمجموعة من الأسباب منذ عام 2014 وهي: الضغط على الجهات السياسية الفاعلة للتعاون بشأن جهود الوساطة الدولية، واستهداف الأفراد المتهمين بالتورط في الاتجار بالبشر، واستهداف الأفراد الذين عرضوا المدنيين للخطر أو ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، واستهداف من تسببوا في أضرار اقتصادية للدولة. ومع ذلك، فإن النهج غير المتسق تجاه العقوبات منذ عام 2014 قد أدى إلى تصورات بأنها عقوبات تعسفية وذات دوافع سياسية في ليبيا. علاوة على ذلك، لم يتم تطبيقها وإنفاذها بشكل فعّال. ورغم توافق المجتمع الدولي على هذه العيوب، فإن هناك إحجاماً مستمراً عن النظر في فرض عقوبات على شخصيات بارزة، لذا تستمر ثقافة الإفلات من العقاب.

380 ألمح الدبلوماسيون الأمريكيون عدة مرات منذ خريف عام 2022، ولو بشكل غامض، إلى إمكانية إصدار واشنطن سلسلة جديدة من العقوبات ضد المفسدين الليبيين الأفراد. انظر:

أنجوس ماكدوال، "الولايات المتحدة تقول إن الرئيس التونسي أضعف الضوابط والتوازنات"، رويترز، 23 مارس 2023، متاح على: https://www.reuters.com/world/africa/us-says-tunisia-president-weakened-checks-balances-2023-03-23/

العين الإخبارية، تلميح بعقوبات.. هل يوقف المجتمع الدولي عبث الميليشيات الليبية؟ 25 سبتمبر 2022، متاح على: https://al-ain.com/article/libya-militias-sanctions-norland

381 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار رقم 2213 (2015) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 7420، بتاريخ 27 مارس 2015" ، S/RES/2213 (2015)، 27 مارس 2015، القسم 11 (د)، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/660/70/PDF/N2266070.pdf?OpenElement

382 أدت محاولات إبراهيم الجضران في يونيو 2018 لاستعادة منطقة الهلال النفطي بالقوة إلى فرض عقوبات عليه من قبل الأمم المتحدة بموجب قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2213 (2015) و2362 (2017). انظر:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "إبراهيم الجضران "، 11 سبتمبر 2018، متاح على: https://www.un.org/securitycouncil/node/65697

383 مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة، "فرض المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا عقوبات على محافظ مصرف لبنان السابق رياض سلامة وشركائه المقربين" سلامة وشركاؤه المقربون، 10 أغسطس 2023، متاح على: https://www.gov.uk/government/news/uk-us-and-canada-sanction-lebanons-former-central-bank-governor-riad-salameh-and-close-associates

384 في عام 2021، أطلق الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي تقييم التعافي وبناء السلام بمشاركة 13 وزارة ليبية. يهدف تقييم التعافي وبناء السلام إلى إعطاء الأولوية "لما هو مطلوب لتعزيز الحكم والمؤسسات الأساسية، وتمكين التعافي الاجتماعي والاقتصادي القوي، وتعزيز المصالحة الوطنية، ووضع خطة تنمية وطنية، وتنسيق المساعدة الدولية لليبيا في هذه الجهود". انظر:
البنك الدولي، "بدء الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي في تقييم التعافي وبناء السلام مع الحكومة الليبية"، بيان صحفي، 8 ديسمبر 2021، متاح على: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/12/08/eu-un-and-world-bank-kick-off-recovery-and-peacebuilding-assessment-with-libyan-government

385 في ربيع عام 2022، طرحت الولايات المتحدة مقترح " المستفيد " لآلية جديدة لممارسة الرقابة على نفقات الدولة مع بعض الدعم الدولي المحدود. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى دعمها للمبادرة في بيانات لاحقة، في حين كان هناك إقبال محدود من قبل المنافسين الليبيين للمشاركة في آلية تحد من قدرتهم على توزيع الأموال. لمزيد من التفاصيل، انظر:
مجموعة الأزمات الدولية، "إعادة توحيد ليبيا التي تشهد انقسامًا آخر"، في 25 مايو 2022، متاح على: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/reuniting-libya-divided-once-more

386 يؤكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2656 (28 أكتوبر 2022) مجددًا على "أهمية إنشاء آلية بقيادة ليبية تجمع أصحاب المصلحة من كل أنحاء الدولة لتحديد أولويات الإنفاق وضمان إدارة عائدات النفط والغاز بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة مع رقابة ليبية فعّالة، والتأكيد على دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المساعدة على تعزيز الترتيبات الاقتصادية للمؤسسات الليبية. انظر:
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار رقم 2656 (2022) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 9173، بتاريخ 28 أكتوبر 2022" ، S/RES/2656 (2022)، 28 أكتوبر 2022، متاح على: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/660/70/PDF/N2266070.pdf?OpenElement

387 مايكل شيفر وطارق يوسف، "الجهود الليبية لتنظيف مالية الدولة تتجاهل القضايا العميقة"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 3 أغسطس 2023، متاح على: https://mecouncil.org/blog_posts/libyan-effort-to-clean-up-state-finances-sidesteps-deeper-issues/

388 معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، "التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول: في دولة ليبيا"، مايو 2021، ص 17، متاح في: https://unicri.it/Publications/Illicit-Financial-Flows-and-Asset-Recovery-in-Libya

389 في يونيو 2023، خلص صندوق النقد الدولي إلى أن "تعزيز الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة الموارد المخصصة لوحدة الاستخبارات المالية [التابعة لمصرف ليبيا المركزي] وتعزيز استقلاليتها، من شأنه أن يحد من الجرائم المالية [في ليبيا]".
كما نص التقرير على ما يلي: "ينبغي مواءمة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أكبر مع توصيات فريق العمل المالي.
ويشير العدد المنخفض من تقارير الأنشطة المشبوهة المقدمة إلى وحدة الاستخبارات المالية إلى ضعف ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك، ويشير تراكم تقارير الأنشطة المشبوهة إلى عدم كفاية الموارد في وحدة الاستخبارات المالية للتحقيق في المعاملات المشبوهة. ينبغي لمصرف ليبيا المركزي أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعالجة الإخفاق في الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك. ينبغي تعزيز الاستقلالية التشغيلية لوحدة الاستخبارات المالية، وزيادة مواردها للتعامل مع إيداعات البحث والإنقاذ، خاصة بعد تحسن ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك، وارتفاع عدد الإيداعات. انظر:
صندوق النقد الدولي، "مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي لليبيا" يونيو 2023، ص 14، متاح على: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2023/English/1LBYEA2023001.ashx

390 قدم صندوق النقد الدولي توصيات ذات أولوية عالية لتعزيز الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأتمتة عمليات وحدة الاستخبارات المالية، وزيادة موارد وحدة الاستخبارات المالية، وتعزيز التعاون المحلي والدولي لضمان نجاح الملاحقات القضائية. انظر:

صندوق النقد الدولي، "مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي لليبيا"، يونيو 2023، الصفحات 17-14، متاح على: https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2023/English/1LBYEA2023001.ashx

391 انظر التوصية 12 في:

فريق العمل المالي، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة: توصيات مجموعة العمل المالي"، فبراير 2023، ص 16، متاح في: https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/recommendations/FATF%20Recommendations%202012.pdf.coredownload.inline.pdf

392 يُعرف الأشخاص المحليين المعرضين للخطر سياسيًا بأنهم أشخاص "يُعهد إليهم أو يتم تكليفهم بوظيفة عامة بارزة محليًا، مثل رؤساء الدول والحكومات وكبار السياسيين وكبار المسؤولين الحكوميين والقضائيين والعسكريين وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة وكبار المسؤولين في احزاب سياسية." انظر:

مصرف ليبيا المركزي، "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: آليات تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ص 20.

393 عين ليبيا، "الاستيلاء على سفينة تحمل وقوداً مهربًا من بنغازي إلى ألبانيا"، 6 نوفمبر 2022، متاح على: https://www.eanlibya.com/يز اغنب-نم-أبر هم-أدوقو-لمحت-ةنيفس-طبض/

394 للمزيد عن بعثة EUNAVFOR MED IRINI ومهمتها، انظر:

عملية EUNAVFOR MED IRINI، "المهمة"، مارس 2020، متاح على https://www.operationirini.eu/about-us/

395 في مايو 2020، أوقفت فرقاطة تابعة للبحرية الفرنسية ناقلة وهي في طريقها لتحميل منتجات بترولية مكررة من ميناء في شرق ليبيا، مما منعها من الوصول إلى وجهتها في الإمارات العربية المتحدة. في سبتمبر 2020، أوقفت فرقاطة ألمانية وفرقاطة إيطالية قبالة شرق ليبيا سفينة تحمل وقود طائرات من الإمارات العربية المتحدة. وتثبت هاتان الحادثتان، اللتان تم تنفيذهما في نطاق عملية EUNAVFOR MED IRINI، أن الإطار والتفويض الحالي للعملية البحرية للاتحاد الأوروبي يسمحان للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باعتراض السفن المشتبه في أنها تحمل وقودًا غير مشروع قبالة الساحل الليبي. انظر:

سامر الأطرش، "ناقلة نفط متجهة إلى ليبيا بموجب عقد إماراتي أوقفتها البحرية الفرنسية"، بلومبرج، 28 مايو 2020، متاح على: https://www.bnnbloomberg.ca/libya-destined-oil-tanker-on-uae-contract-stopped-by-french-navy-1.1442317

ميدل إيست آي، "الاتحاد الأوروبي يحتجز سفينة تحمل وقودًا من الإمارات العربية المتحدة للاشتباه في انتهاك حظر الأسلحة على ليبيا"، 10 سبتمبر 2020، متاح على: https://www.middleeasteye.net/news/libya-uae-eu-detains-merchant-ship-jet-fuel-suspicion-arms-embargo-violation

396 تشمل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة القرار رقم 2362 (2017)، الذي يهدف إلى منع "الصادرات غير المشروعة... للمنتجات النفطية المكررة". للاطلاع على نص قرار يونيو 2017، انظر:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 2362 (2017) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 7988"، 29 يونيو 2017، متاح على: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2FRES%2F2362(2017)&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

397 وزارة الخارجية الأمريكية، "الحكومة الأمريكية تقدم مشورة تجارية لجنوب السودان"، بيان صحفي، 14 أغسطس 2023، متاح على: https://www.state.gov/u-s-government-issues-a-business-advisory-for-south-sudan/

398 وزارة الخارجية الأمريكية، "المخاطر والاعتبارات للشركات والأفراد الأمريكيين العاملين في جنوب السودان"، 14 أغسطس 2023، متاح على: https://www.state.gov/south-sudan-business-advisory/

399 يشير مصرف ليبيا المركزي إلى أن نشره الإيرادات والنفقات لعام 2022 "تأتي في إطار جهود مصرف ليبيا المركزي لتحقيق أعلى معدلات الإفصاح والشفافية، استجابة للطلبات المحلية والدولية". ويواصل مصرف ليبيا المركزي المشاركة في مشروع ممول من

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدأ عام 2019 ويستمر حتى عام 2024 ويهدف إلى دعم "مصرف ليبيا المركزي في توجيه السياسات النقدية التي تؤثر في عرض وتداول الأموال، بهدف الحد من التضخم وزيادة وصول القطاع الخاص إلى رأس المال وتحقيق نمو اقتصادي مستقر." انظر:

مصرف ليبيا المركزي، "بيان الإيرادات والإنفاق من 01/01/2022 إلى 31/12/2022"، 4 يناير 2023، متاح على: https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2023/01/Official-Statement-Dec-2022.pdf

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "إدارة المالية العامة الليبية"، أغسطس 2022، متاح على: https://www.usaid.gov/sites/default/files/2022-08/USAID_LIbya_LPFM_Fact_Sheet_August_2022.pdf

400 الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة الليبي، متاح على: www.audit.gov.ly

401 مكتب الديمقراطية لحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة، "تقارير الدول لعام 2022 حول ممارسات حقوق الإنسان: ليبيا، 20 مارس 2023، متاح على: https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/libya

402 أماندا كادليك وكاثي هينلين، "ليبيا كمقدمة: المستقبل غير المؤكد لعقوبات الأمم المتحدة في عالم منقسم"، المعهد الملكي للخدمات المتحدة، 8 يونيو 2023، متاح على: https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/libya-prologue-uncertain-future-un-sanctions-divided-world

403 في 26 فبراير 2011، أحال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970 (2011) الوضع في ليبيا منذ 15 فبراير 2011 إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد نص القرار على أن "تتعاون السلطات الليبية تعاونًا كاملاً مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملاً بمقتضيات هذا القرار، وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب هذا النظام، فإنه يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بهذا الأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام." ومن ثم فإن المحكمة الجنائية الدولية قادرة على ممارسة اختصاصها القضائي "على الجرائم المدرجة في نظام روما الأساسي المرتكبة على أراضي ليبيا أو من قبل مواطنيها اعتبارًا من 15 فبراير 2011 فصاعدا". انظر:

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 1970 (2011) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته 6491، في 26 فبراير 2011"، S/RES/1970 (2011)، 26 فبراير 2011، ص 2، متاح على: https://www.undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2FRES%2F1970%2520(2011)&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

المحكمة الجنائية الدولية، "ليبيا"، متاح على: https://www.icc-cpi.int/libya

404 أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا بموجب القرار 43/39 (2020) "من أجل التحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المقترفة من قبل الأطراف جميعهم في كلّ أنحاء ليبيا منذ بداية العام 2016، بهدف تجنب أيّ تدهور إضافي في وضع حقوق الإنسان، وضمان المساءلة." في يوليو 2022، مدد القرار رقم L.23/50 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان ولاية بعثة تقصي الحقائق حتى أبريل 2023. انظر:

الأمم المتحدة، "ليبيا: الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة حالة حقوق الإنسان المتدهورة، بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تحذر في التقرير النهائي"، بيان صحفي، 27 مارس 2023، متاح على: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/libya-urgent-action-needed-remedy-deteriorating-human-rights-situation-un

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا"، متاح على: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/libya/index

405 حدثت تلك الاعتقالات في مواقع مختلفة في كل أنحاء الدولة. في عام 2022، ورد أن جهاز الأمن الداخلي اعتقل "ما لا يقل عن سبعة شبان بسبب ممارستهم المشروعة لحقهم في حرية التعبير" في طرابلس، واحتجزهم بشكل تعسفي. وفي الوقت نفسه، أشرفت القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ليبيا على توسيع قطاع القضاء العسكري، ومحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية. انظر:

منظمة العفو الدولية، "ليبيا: جهاز الأمن الداخلي يكثف حملته على حرية التعبير"، في 23 مارس 2022، متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/libya-the-internal-security-agency-intensifies-crackdown-on-freedom-of-expression/

منظمة العفو الدولية، "ليبيا: المحاكم العسكرية تحكم على مئات المدنيين في الشام، محاكمات يشوبها التعذيب"، في 26 أبريل 2021، متاح على: https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/04/libya-military-courts-sentence-hundreds-of-civilians-in-sham-torture-tainted-trials/